الجمهورية التونسية

وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي

التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2019

سبتمبر 2020

الفهـــرس

المحور الأول التقديم العام 1

1 تقديم عام لأهم جوانب نشاط المهمة خلال سنة 2019 3

2 تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019 7

المحور الثاني تقديم تنفيذ برامج المهمة 11

برنامج التوازنات الجملية والإحصاء 13

1 التقديم العام للبرنامج 13

2 تقديم أداء البرنامج لسنة 2019 15

2 .1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج: 15

2-2 تقديم لنتائج الأداء وتحليلها 22

برنامج التنمية القطاعية والجهوية 36

1 التقديم العام للبرنامج: 36

2 تقديم أداء البرنامج لسنة 2019: 37

2-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 37

2- 2 تقديم لنتائج الأداء وتحليلها: 40

برنامج التعاون الدولي 69

1 التقديم العام للبرنامج 69

2 تقديم أداء البرنامج لسنة 2019 : 77

2-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج : 77

2-2 تقديم لنتائج الأداء وتحليلها: 79

برنامج الإحاطة بالاستثمار 89

1 التقديم العام للبرنامج 89

2 تقديم نتائج أداء البرنامج لسنة 2019 93

2-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج: 93

2-2 تقديم لنتائج الاداء وتحليلها: 95

3 التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء: 106

برنامج القيادة والمساندة 107

1 التقديم العام للبرنامج: 107

2 تقديم أداء البرنامج لسنة 2019 108

2-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 108

2-2 تقديم لنتائج الأداء وتحليلها 109

المحور الأول

التقديم العام

1 تقديم عام لأهم جوانب نشاط المهمة خلال سنة 2019

تضطلع وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي بمهام أساسية كإعداد الإستراتيجيات والمخططات التنموية والموازين الاقتصادية والمشاركة في تنفيذ إستراتيجية شاملة ومتناسقة لدفع التعاون الدولي بين البلاد التونسية والبلدان الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية في الميادين الاقتصادية والمالية والفنية وهي مكلفة أيضا بالنهوض بالشراكة ودعم الاستثمار الخارجي.

وفي إطار تكريس منظومة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف، تم تقسيم مهمة الوزارة إلى خمس برامج تم ضبطها كما يلي:

- برنامج التوازنات الجملية والإحصاء،
- برنامج التنمية القطاعية والجهوية،
- برنامج التعاون الدولي،
- برنامج الإحاطة بالإستثمار،
- برنامج القيادة والمساندة.

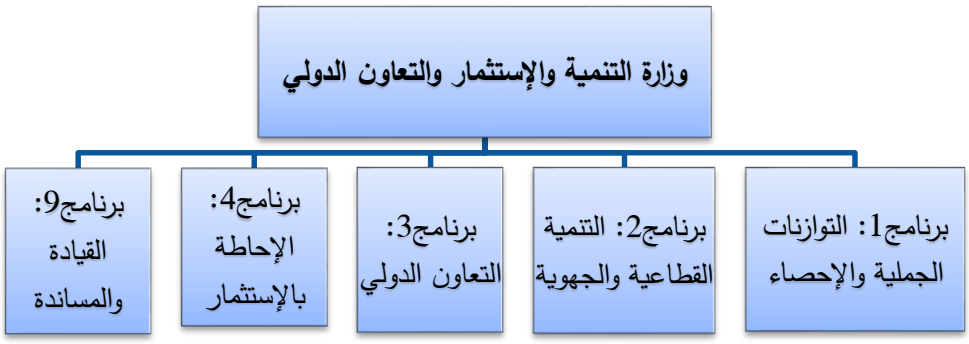

البرنامج	الهياكل المعنية
برنامج عدد 1: التوازنات الجملية والإحصاء	– الإدارة العامة للتقديرات – الإدارة العامة لتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي – خلية التنسيق والمتابعة – المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية – المعهد الوطني للإحصاء
برنامج عدد 2: التنمية القطاعية والجهوية	– الإدارة العامة للقطاعات الإقتصادية – الإدارة العامة للتنسيق ومتابعة إنجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية – الإدارة العامة لقطاع التعليم والمواطنة – خلية التنسيق والمتابعة – المندوبية العامة للتنمية الجهوية – ديوان تنمية الجنوب – ديوان تنمية الوسط الغربي – ديوان تنمية الشمال الغربي
برنامج عدد 3: التعاون الدولي	– الإدارة العامة للتعاون الإفريقي والأسيوي والأمريكي والدراسات الإستشرافية – الإدارة العامة للتعاون مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – الإدارة العامة للتعاون متعدد الأطراف – الإدارة العامة للتعاون الأوروبي – خلية التنسيق والمتابعة – الوكالة التونسية للتعاون الفني
برنامج عدد 4: الإحاطة بالإستثمار	– الإدارة العامة للمشاريع الكبرى – الإدارة العامة للدراسات الإستشرافية في الإستثمار – خلية التنسيق والمتابعة – وكالة النهوض بالإستثمار الخارجي – الهيئة التونسية للإستثمار

البرنامج	الهياكل المعنية
برنامج عدد 5: القيادة والمساندة	– الديوان – الكتابة العامة – الإدارة العامة للموارد البشرية – الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات – الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية – وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف – التفقدية الإدارية والمالية – مكتب العلاقات مع المواطن

ولتحقيق الاهداف المرسومة ضمن برامج مهمة الوزارة تم خلال سنة 2019 القيام بأهم الإنجازات التالية:

- تشخيص الوضع الاقتصادي ومتابعة تطور الظرف
- اعداد تقديرات منوال النموّ
- صياغة محاور مشروع الميزان الاقتصادي 2020 واعداد ملفات تقديمه لمجلس الوزراء ومناقشته على مستوى مجلس نواب الشعب.
- المساهمة في دراسة قانون المالية وقانون الميزانية لسنة 2020 و قانون المالية التكميلي 2019.
- مذكرات تحليلية حول المالية العمومية وتمويل الاقتصاد.
- اعداد التقرير نصف المرحلي لمتابعة وتقييم مخطط التنمية 2016-2020

كما ساهمت هياكل الهيئة في دراسة ملفات المجالس الوزارية واعداد برامج التعاون الدولي ومتابعة وتقييم الإصلاحات الاقتصادية والمالية.

- توفّق المعهد خلال سنة 2019 إلى إنجاز 23 مذكرة وتقريرا ودراسة ضمن الأنشطة المتصلة بمهامه والمتعلقة بمتابعة وتحليل القدرة التنافسية وآفاق التنمية للاقتصاد التونسي ودراسة المستجدات الناجمة عن ضعف نسق النموّ والتوازنات الجهوية وتكاثف الضغوط على المالية العمومية والتوازنات الجملية للاقتصاد وذلك باحتساب المذكرات النهائية والأشغال الظرفية والمساهمات في إطار برامج التعاون دولي مع الإشارة أن نسبة الإنجاز سجلت انخفاض طفيف مقارنة بسنة 2018.
- وطبقا للمهام الموكولة له، انجز المعهد خلال سنة 2019 عديد الدراسات نذكر منها:
- النمو الاقتصادي في تونس: إمكانات متناقصة؟
- اقتصاد المعرفة (التقرير السابع).
- عدم تطابق المؤهلات في تونس: ما هي محددات العمالة الناقصة؟

- الأساليب المبتكرة لتمويل خطط التنمية: التجربة التونسية.
- مؤشر التنمية الجهوية كدليل لصياغة خارطة تنموية جديدة
الاقتصاد الخفي في تونس
- مذكرات شهرية حول الوضع الاقتصادي
- كما انجز المعهد دراسات ومساهمات في إطار برامج تعاون دولي تمثلت في:
- سلاسل القيمة العالمية والعناقيد الصناعية وآثارها على الاقتصاد التونسي.
- الاندماج التونسي في سلاسل القيمة العالمية: دور النظام الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا): ما هي فرص التصدير لتونس؟
- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 90 % بالنسبة لما تمت برمجته، في حين كان مؤملا إنجاز نسبة (100 %)، حيث تمكن المعهد من الإيفاء بكل تعهداته تجاه المجموعة الوطنية من خلال انجاز المسوحات المبرمجة، الاجتماعية منها والاقتصادية، باستثناء المسح السنوي حول الاستثمار الذي تم تأجيله إلى حين توفير فريق عمل تقني في الغرض لاستغلال المصادر الإدارية. وفي المقابل، أنجز المعهد مسوحا لم تكن مبرمجة مسبقا، على غرار المسح الوطني الثاني حول الممارسات الرياضية والبدنية لدى التونسيين لفائدة المرصد الوطني للرياضة والمسح التجريبي حول القطاع غير منظم والمسح حول التفاوت الاجتماعي بين الجهات. وسيعمل المعهد على مزيد احكام البرمجة الإحصائية والاستجابة قدر الإمكان الى الطلبات المتزايدة لإنجاز مسوح لفائدة بعض القطاعات والمنظمات الدولية.
- ويواجه المعهد العديد من الصعوبات عند إنجاز برنامجه السنوي، حيث يبقى أهمها على الإطلاق النقص الكبير في عدد المهندسين في اختصاص الإحصاء والإعلامية وكذلك في سلك التقنيين، بالإضافة الى صعوبة العمل الميداني ورفض الاستجواب جراء ضعف الثقافة الإحصائية. ويبرز هذا الإشكال أساسا في المسوح لدى المؤسسات رغم تحسنها النسبي خلال السنتين الماضيتين.
- الانطلاق في إعداد دراسة تقييمية لتدخلات البرنامج الجهوي للتنمية للفترة 1997-2018 بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة البرنامج في تحسين ظروف عيش المواطنين في مناطق التدخل وخاصة بعد الثورة وتقديم مقترحات تخص مجالات تدخل البرنامج باعتبار تعميم النظام البلدي على كافة تراب الجمهورية وبروز حاجيات جديدة بالجهات.
- مزيد تحسين التصرف في برنامج الحضائر الجهوية والحد من التشغيل الهش من خلال:
- التنسيق بين مصالح المجالس الجهوية ومصالح الإدارة العامة للنهوض الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية على تسوية ملفات العملة الذين تجاوز سنهم الـ60 سنة بتمكينهم من منحة تعادل منحة العائلات المعوزة وبطاقة العلاج المجاني وتكفل وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بخلاص هذه المنح منذ شهر فيفري 2018.
- مواصلة فتح اعتمادات التغطية الاجتماعية للعملة المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث تم تمتيع حوالي 47 ألف عامل بالتغطية الصحية.

- تقاطعات بين منظومة الحضائر وبقية المنظومات الوطنية (CNSS, CNRPS, Patente).
- الترفيع في منح عملة الحضائر بالتوازي مع الترفيع في الأجر الأدنى المضمون وذلك عملا بالأمر الحكومي عدد 454 لسنة 2019 مؤرخ في 28 ماي 2019 الصادر بالرائد الرسمي عدد43 بتاريخ 28 ماي 2019 والمتعلق بضبط الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل.
- اما بخصوص برامج التنمية المندمجة فقد تم:
- الشروع في إعداد الدراسات الخاصة بالعناصر الجماعية وتشخيص المنتفعين المحتملين للمشاريع الفردية المنتجة بالقسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة (2018-2023 الى جانب مواصلة إنجاز القسطين الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة ومشروعي التنمية الحضرية المتكاملة بولاية القصرين.
- وعلى مستوى دعم التخطيط والرفع من مردودية الاستثمارات العمومية فقد شهدت سنة 2019:
- متابعة تنفيذ مخطط التنمية والرفع من نسق إنجاز مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية المدرجة بميزانية الدولة وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية
- وضع الإطار المؤسساتي لمتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 والاجندة الافريقية 2063 والانتهاء من صياغة التقرير الوطني الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة وتقديمه أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى التابع للأمم المتحدة.
- تعميم الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية (الأمر الحكومي عدد 394 المؤرخ 29 مارس 2017) على كل الوزارات وتنظيم دورات تدريبية لفائدة الإطارات المكلفة بإعداد الميزانية بمختلف الوزارات والمؤسسات العمومية
- تطوير تطبيقة إعلامية أطلق عليها اسم "ترتيب" تساعد على تصنيف وترتيب المشاريع حسب الأولوية والمردودية الاجتماعية والاقتصادية وتجدر الإشارة الى ان منظومة ترتيب تم تصنيفها ضمن أفضل المشاريع التي دعمها البنك الدولي سنة 2019.

2 تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لسنة 2019 ما قدره 616.824 مليون دينارا مقابل 569.095 مليون دينار كتقديرات أي بنسبة إنجاز تساوي 108.4%.

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2019		إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	قانون المالية الأصلي	قانون *المالية* التكميلي (1)		المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)
نفقات التصرف	**71 294**	**72 847**	**74 021**	**- 1 174**	**101.6%**
التأجير العمومي	60 237	61 790	61 941	- 152	100.2%
وسائل المصالح	9 494	9 494	10 105	- 611	106.4%
التدخل العمومي	1 563	1 563	1 974	- 411	126.3%
نفقات التنمية	**712 000**	**712 000**	**711 516**	**484**	**99.9%**
الإستثمارات المباشرة	**8 048**	**8 048**	**7 588**	**460**	**94.3%**
التمويل العمومي	**703952**	**703952**	**703929**	**23**	**99.9%**
على الميزانية	679 952	679 952	674 298	5 654	99.2%
قروض خارجية موظفة	24 000	24 000	29 631	- 5 631	123.5%
المجموع العام	**783 294**	**784 847**	**785 537**	**- 690**	**100.1%**

1. دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 1:

مقارنة تقديرات وانجازات ميزانية سنة 2019

التوزيع حسب طبيعة النفقة (أع الدفع)

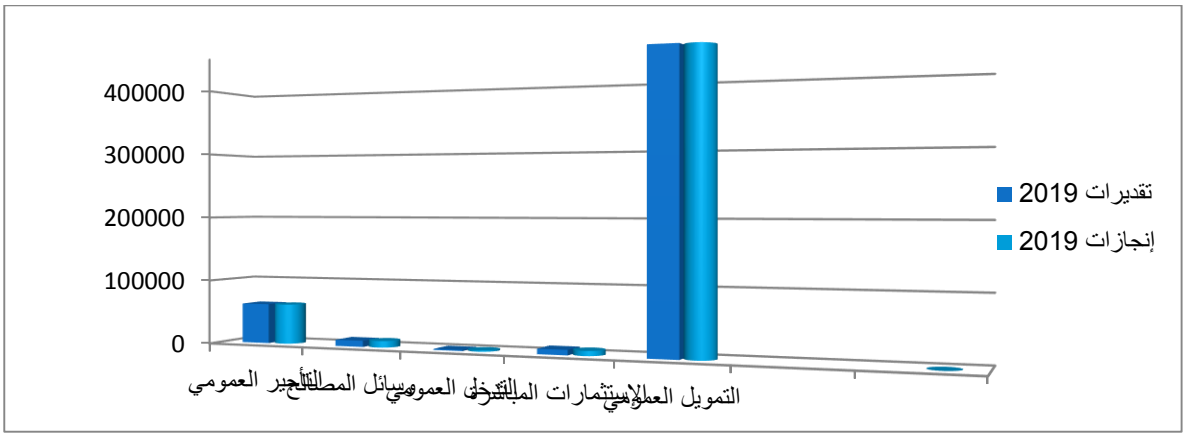

هذا وقد سجلت الإعتمادات المنجزة لنفقات التأجير العمومي 61.941 مليون دينارا مقابل 61.790 مليون دينار كتقديرات أي بنسبة إنجاز 100.2%.

أما بالنسبة إلى نفقات وسائل المصالح فقد بلغت جملة الإعتمادات التي تم صرفها بعنوان سنة 2019 ما قيمته 10.105 مليون دينارا مقابل 9.494 مليون دينار كتقديرات.

هذا وبلغت جملة إعتمادات الدفع بعنوان التمويل العمومي المنجزة 703.929 مليون دينار مقابل 703.952 مليون دينار مقدرة أي بنسبة إنجاز 99.9%.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج	تقديرات 2019 قانون المالية الأصلي	تقديرات 2019 قانون المالية التكميلي (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)
البرنامج عدد 1: التوازنات الجملية والإحصاء	34 287	34 818	35 264	- 446	101.3%
البرنامج عدد 2: التنمية القطاعية والجهوية	710 076	710 702	711 936	- 1 233	100.2%
البرنامج عدد 3: التعاون الدولي	12 272	12 668	12 084	584	95.4%
البرنامج عدد 4: الإحاطة بالإستثمار	11 137	11 137	10 202	935	91.6%
البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة	15 522	15 522	16 053	- 531	103.4%
المجموع العام	**783 294**	**784 847**	**785 537**	**- 690**	**100.1%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

يتبين من خلال الجدول عدد 2 أن برنامج التنمية الجهوية حضي بنسبة 90.63% من مجموع الإعتمادات المنجزة بالمهمة لسنة 2019.

رسم بياني عدد2:

مقارنة تقديرات(ق.م التكميلي) وانجازات ميزانية سنة 2019

التوزيع حسب البرامج (أع الدفع)

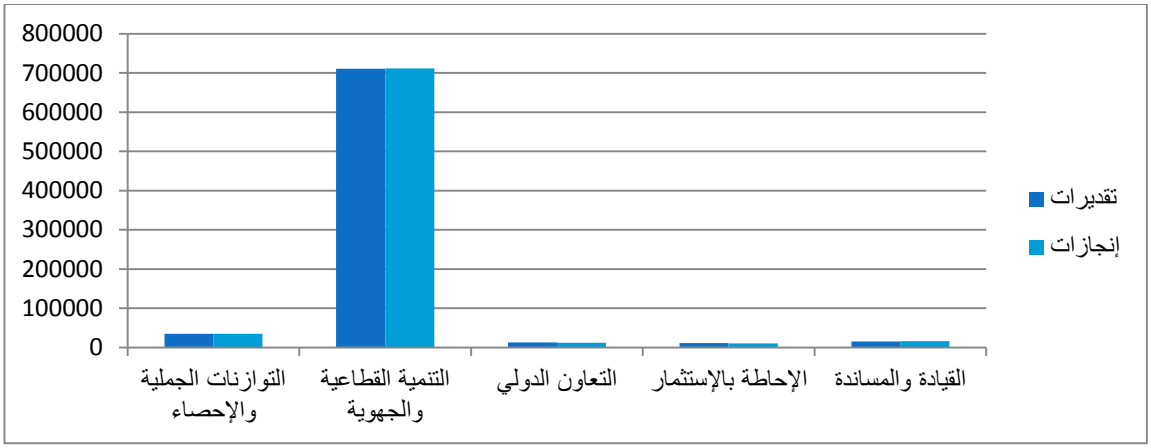

المحور الثاني

تقديم تنفيذ برامج المهمة

برنامج التوازنات الجملية والإحصاء

رئيس البرنامج: لطفي الفرادي، رئيس هيئة التوازنات الجملية والإحصاء

1 التقديم العام للبرنامج

يمثل برنامج التوازنات الجملية والإحصاء من المهام الأساسية لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي حيث يعنى البرنامج بجانب هام من مشمولات الوزارة باعتبار دورها الأفقي في بلورة منوال التنمية لا سيما فيما يتعلق بضبط تقديرات الاقتصاد الكلي ورسم التوازنات الجملية والمساهمة في إعداد الإصلاحات الهيكلية وتحسين التنافسية مناخ الأعمال وذلك ضمن الميزان الاقتصادي السنوي وعلى المدى المتوسط في إطار مخطط التنمية.

وقد تم ضبط استراتيجية البرنامج بالنسبة لسنة 2020 على ضوء التوجهات العامة للسياسات التنموية للبلاد والتي تندرج ضمن مشمولات الوزارة في هذا المجال، وتتمحور استراتيجية البرنامج بالأساس حول:

- إعداد الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية والمالية الاقتصادية واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتحقيق الأهداف التنموية.
- رسم تقديرات منوال النموّ في إطار الميزان الاقتصادي ومخطط التنمية،
- متابعة وتحليل تطور الوضع الاقتصادي على المستوى الوطني والدولي،
- متابعة وتحليل واستشراف القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي وبلورة الإجراءات الإصلاحية لتطوير التنافسية ومناخ الأعمال،
- الإشراف على تطوير المنظومة الإحصائية وتعزيز الدور المحوري للمعهد الوطني للإحصاء في انتاج ونشر الاحصائيات وتوسيع مجالاتها حسب المعايير المعمول بها.

ويهدف برنامج التوازنات الجملية والإحصاء إلى:

1. تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية،
2. توفير الدراسات والتحاليل المناسبة لدعم نجاعة القرار في المجال الاقتصادي والاجتماعي،
3. تطوير إنتاج ونشر الإحصائيات وجودتها،

وتتكون هيكلة برنامج التوازنات الجملية والإحصاء من برنامجين فرعيين :

-البرنامج الفرعي الأول : التخطيط والتوازنات الجملية والدراسات،

-البرنامج الفرعي الثاني: الإحصاء،

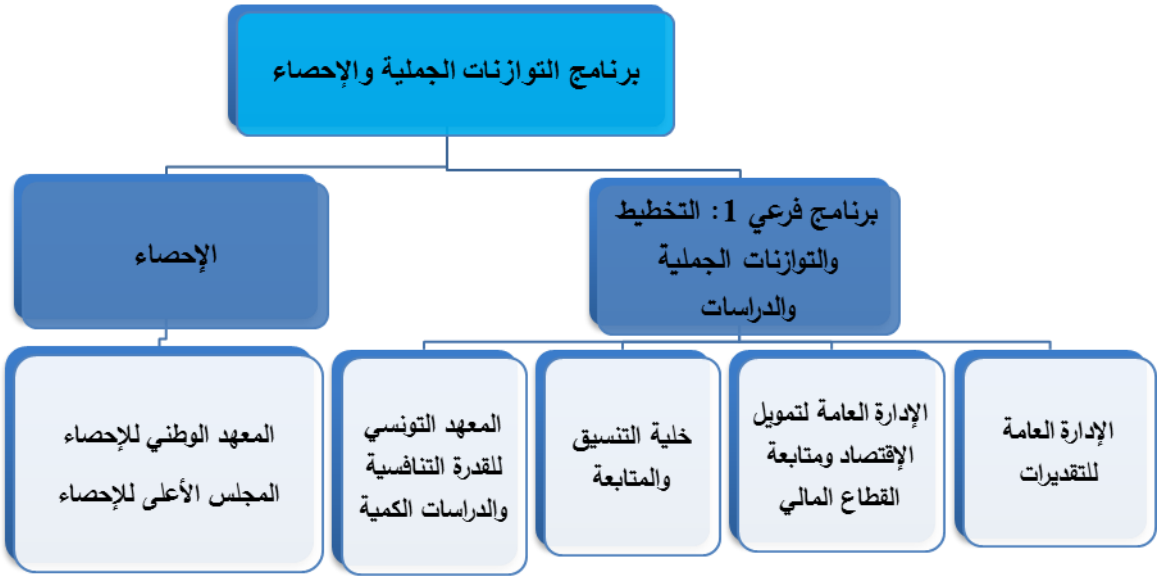

محاور استراتيجية البرنامج لسنة 2019:

- ✓ المساهمة في إعداد السياسات الاقتصادية والمالية واقتراح الاصلاحات الكفيلة بتحقيق الأهداف التنموية،
- ✓ رسم تقديرات منوال النموّ للميزان الاقتصادي لسنة 2020،
- ✓ متابعة تنفيذ مخطط التنمية وتقديم الاستنتاجات والمقترحات التعديلية،
- ✓ متابعة وتحليل الوضع الاقتصادي وتقديم جداول قيادة،
- ✓ متابعة وتحليل واستشراف القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي والمساهمة في إعداد مخطط عمل لتحسين مناخ الأعمال والتنافسية،
- ✓ إعداد الدراسات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وفق البرمجة وأولويات الحكومة
- ✓ تعزيز الدور المحوري للمعهد الوطني للإحصاء في انتاج الاحصائيات وتحسين جودتها ونشرها.
- ✓ تطوير أداء المنظومة الوطنية للإحصاء

أهداف مشروع القدرة على الأداء لبرنامج التوازنات الجملية والإحصاء بعنوان سنة 2019:

- ✓ تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية،
- ✓ توفير الدراسات والتحاليل المناسبة لدعم نجاعة القرار في المجال الاقتصادي والاجتماعي،

- ✓ دعم المقومات الأساسية لإنتاج الإحصائيات الوطنية
- ✓ تحسين جودة الإحصائيات طبقا للمبادئ والمعايير الدولية،

2 تقديم أداء البرنامج لسنة 2019

1. 2 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت النفقات الجملية لبرنامج التوازنات الجملية والإحصاء بعنوان سنة 2019 مجموع 35264 أد بزيادة 448 أد اي بنسبة إنجاز تعادل 101.3 % مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية التكميلي.

واتّسم تنفيذ مشروع القدرة على الأداء للبرنامج بعنوان سنة 2019 بـــ:

- صرف كامل الميزانية المرصودة بالنسبة للوحدة العملياتية.
- تجاوز في صرف الميزانية المخصصة للمعهد الوطني للإحصاء حيث بلغت نسبتها 102.5% مردّها بالأساس الزيادة في أجور الاعوان وارتفاع نفقات التسيير مقارنة بالتقديرات.
- عدم صرف كامل الميزانية المخصّصة للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية وذلك نتيجة لتأخر تنفيذ بعض الصفقات.

نفقات العنوان الأول:

– نفقات التأجير العمومي

تمثّل نفقات الأجور نحو 74.8 % من مجموع النفقات المرسمة للبرنامج بعنوان سنة 2019 حيث تمّ صرف مبلغ 26379 أ د لتعادل نسبة الإنجاز نحو 101.7 % من الاعتمادات المرسّمة. هذا ولقد ارتفعت مجموع نفقات التأجير المدفوعة بعنوان البرنامج سنة 2019 بنسبة 5.9 % مقارنة بالنتائج المسجلة لسنة 2018.

وتجدر الإشارة انّ تنفيذ نفقات الأجور لفائدة المعهد الوطني للإحصاء تجاوز النفقات المنجزة صرفا بمبلغ 257 أد والتي مردّها عدم رصد اعتمادات إضافية بعنوان كامل الانعكاس المالي المرتبط بالزيادة المقررة في الأجور.

– نفقات وسائل المصالح

بلغت نفقات وسائل المصالح للبرنامج والموظفة على موارد ميزانية سنة 2019 مجموع 2394 أ د وما يعادل نسبة إنجاز بنحو 94.2 %. هذا وتمثّل حصة نفقات وسائل المصالح نحو 6.8 % من مجموع نفقات التصرف المخصصة للبرنامج أي بتراجع بلغ حوالي نقطتين مقارنة مع تنفيذ ميزانية سنة 2018.

وتشمل هذه النفقات بالأساس كل من المعهد الوطني للإحصاء (1800 أ د) والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية (594 أ د).

علما بانّ الصرف الفعلي للاعتمادات من قبل الفاعلين العموميين يبرز تسجيل تجاوز في النفقات المنجزة صرفا من قبل المعهد الوطني للإحصاء بمبلغ 345 أد لتبلغ 2145 أد كنفقات جملية للتسيير فيما تمّ صرف 594 أد مقابل 742 أد مضمّنة بميزانية المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

– نفقات التدخل العمومي

بلغت نفقات التدخل العمومي نحو 676 أد وهي مخصّصة لتغطية تدخلات ودادتي أعوان المعهد الوطني للإحصاء والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية. هذا وتجدر الإشارة انّه تمّ ادراج مبلغ 270 أد بعنوان زيادات في أجور أعوان المعهد الوطني للإحصاء ضمن خطّ الميزانية التدخل العمومي.

نفقات العنوان الثاني:

– نفقات التمويل العمومي:

بلغت اعتمادات التمويل العمومي المفتوحة بعنوان سنة 2019 ما يعادل 5545 أ د أي بنسبة تعادل 97.8% من نفقات التدخل العمومي المرسمة بقانون المالية التكميلي (5670 أد). واتّسم تنفيذ برنامج الاستثمار بعنوان المسوحات الإحصائية للمعهد الوطني للإحصاء بصرف 4863 أ د من مجموع 5200 أ د تمّ فتحها لفائدة المعهد مقابل تسجيل فواضل لدى المعهد التونسي للقدرة التنافسية الذي صرف مبلغ 345 أد مقابل 470 أد مرصودة لفائدته.

جدول عدد 3

تنفيذ ميزانية برنامج التوازنات الجملية والإحصاء لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إع الدفع)

بحساب الألف دينار

بيان	تقديرات 2019		إنجازات 2019(*) (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2019	
	ق م الأصلي	ق م التكميلي (1)		المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)
نفقات التصرف	**28 617**	**29 148**	**29 719**	**- 571**	**102.0%**
التأجير العمومي	25 399	25 930	26 379	- 449	101.7%
وسائل المصالح	2 542	2 542	2 394	148	94.2%
التدخل العمومي	676	676	946	- 270	139.9%
نفقات التنمية	**5 670**	**5 670**	**5 545**	**125**	**97.8%**
التمويل العمومي	5 670	5 670	5 545	125	97.8%
الجملة	**34 287**	**34 818**	**35 264**	**- 446**	**101.3%**

(*)

- دون اعتبار التجاوز المسجّل على مستوى نفقات التأجير والتسيير للمعهد الوطني للإحصاء بعنوان سنة 2019.
- بلغت النفقات على الموارد الذاتية للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية قيمة 731 أ د مقابل 700 أ د مرسّمة.

رسم بياني عدد 3:

مقارنة بين تقديرات (ق.م التكميلي) وانجازات ميزانية برنامج التوازنات الجملية والإحصاء لسنة 2019

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إع الدفع)

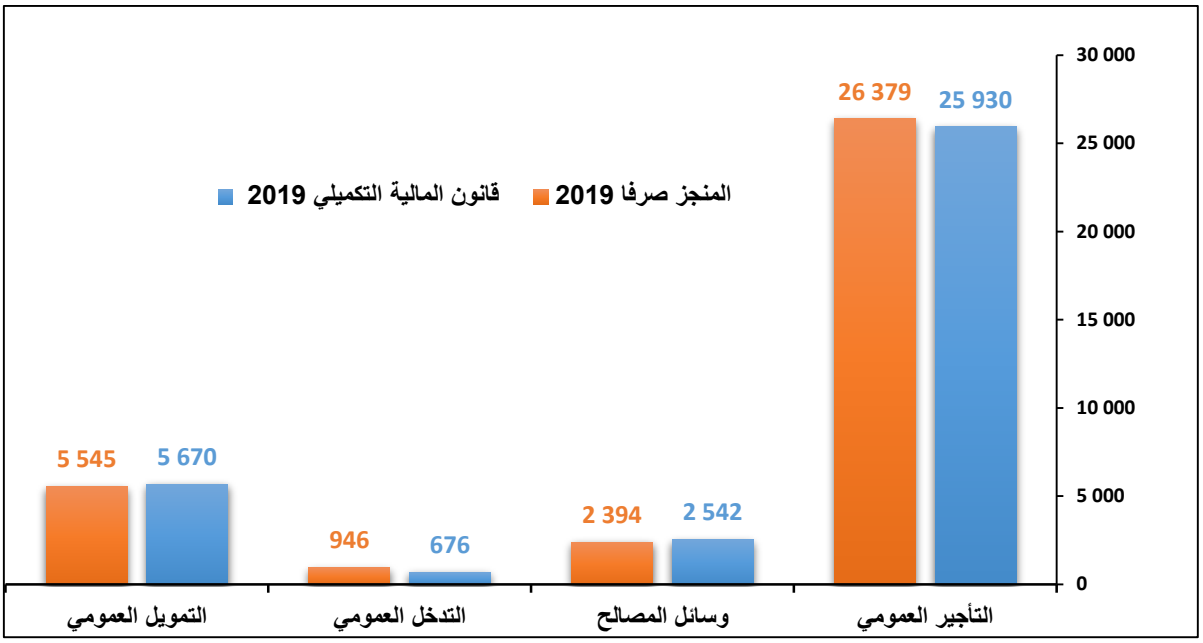

بحساب الالف دينار

2-1-1 بيان تنفيذ ميزانية سنة 2019 حسب البرامج الفرعية:

اتّسم تنفيذ برنامج التوازنات الجملية والتخطيط مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2019 بتحقيق نسبة إنجاز جملية تعادل 101.3%. ولقد سجّل البرنامج الفرعي للتوازنات الجملية والتخطيط صرف 95.6 % من ميزانيته نتيجة لعدم تنفيذ كامل عمليات الاستثمار للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية وفي المقابل ارتفعت النفقات الجملية لبرنامج الإحصاء حيث بلغت نسبة 102.5 % من الميزانية بسبب الزيادة في الأجور ونفقات التسيير.

جدول عدد 4

تنفيذ ميزانية برنامج التوازنات الجملية والإحصاء لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

(إع الدفع)

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2019		إنجازات 2019	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2019	
	ق م الأصلي	ق م التكميلي		بقايا الاعتمادات	نسبة الإنجاز
البرنامج الفرعي الأول: التوازنات الجملية والتخطيط	6 120	6 185	5 911	274	% 95.6
البرنامج الفرعي الثاني: الإحصاء	28 167	28 633	29 353	-720	%102.5
الجملة	**34 287**	**34 818**	**35 264**	**-446**	**% 101,3**

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات (ق.م التكميلي) وانجازات ميزانية البرامج الفرعية

لسنة 2019

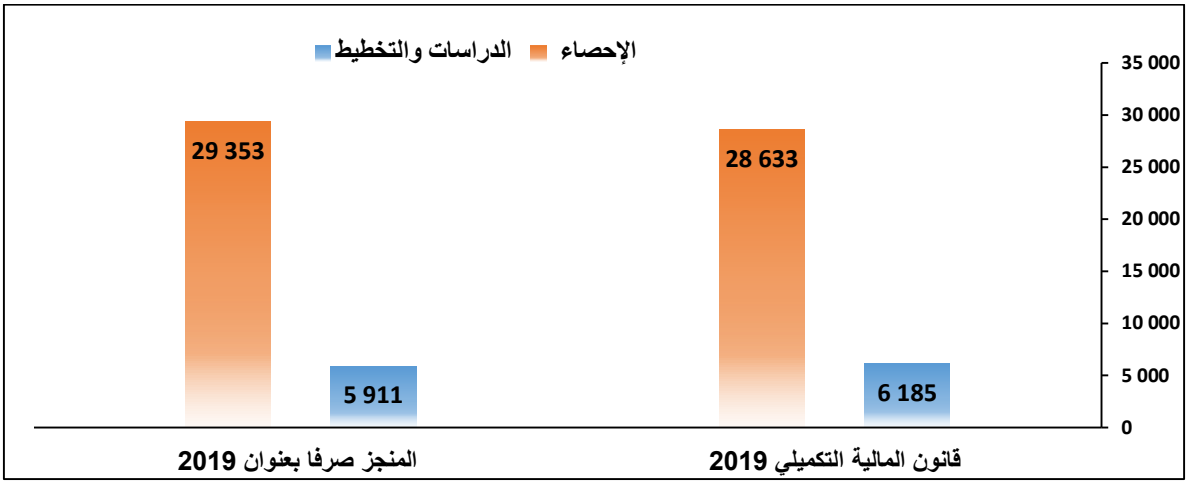

تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج الفرعي" التوازنات الجملية والدراسات":

ارتفعت نفقات ميزانية برنامج **التوازنات الجملية والدراسات** لسنة 2019 الى 5911 أد مقابل 5369 أد سنة 2018. وهي تتوزع بين 5566 أ د بعنوان نفقات التصرف أي نحو 94.1% من مجموع الميزانية مقابل 345 أ.د أي بحصة 5.9% لنفقات التنمية.

واعتبارا لطبيعة مهام البرنامج المتمثلة في تقديم التحاليل والدراسات وأعمال المتابعة والتقييم فضلا عن المساهمة في بلورة السياسات والإصلاحات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وهي تدخلات ذات طابع فني يستوجب مستوى تأطير مرتفع فإن نفقات البرنامج تشمل بالأساس أعباء التأجير والبالغة 4896 أ.د إضافة إلى رصد اعتمادات لتنمية القدرات وتوفير المستلزمات الفنية للعمل مع رصد ضمن العنوان الثاني للاعتمادات اللازمة لإنجاز المسح السنوي لمتابعة وتقييم التنافسية.

هذا ويبقى نسق تنفيذ ميزانية البرنامج الفرعي قابل للتحسين بعلاقة مع تعزيز قدرات التصرف لدى المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية لتنفيذ كامل التدخلات بعنوان دعم وسائل المصالح واقتناء التجهيزات والأشغال المبرمجة.

جدول تنفيذ ميزانية البرنامج الفرعي" التوازنات الجملية والدراسات" لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة بحساب الألف دينار

بيان / (بحساب أ د)	تقديرات 2019		المنجز صرفا بعنوان 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019	
	قانون المالية الأصلي	الموارد المنجزة (1)		بقايا الاعتمادات (2) – (1)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
نفقات التصرف	**5 650**	**5 715**	**5 566**	**149**	**97.4%**
التأجير العمومي	4 832	4 897	4 896	1	100.0%
وسائل المصالح	742	742	594	148	80.0%
التدخل العمومي	76	76	76	0	100.0%
نفقات التنمية	**470**	**470**	**345**	**125**	**73.4%**
التمويل العمومي	470	470	345	125	73.4%
المجموع	**6 120**	**6 185**	**5 911**	**274**	**95.6%**

رسم بياني لتوزيع تنفيذ ميزانية البرنامج الفرعي التوازنات الجملية والإحصاء بعنوان سنة 2019 بحساب الالف دينار

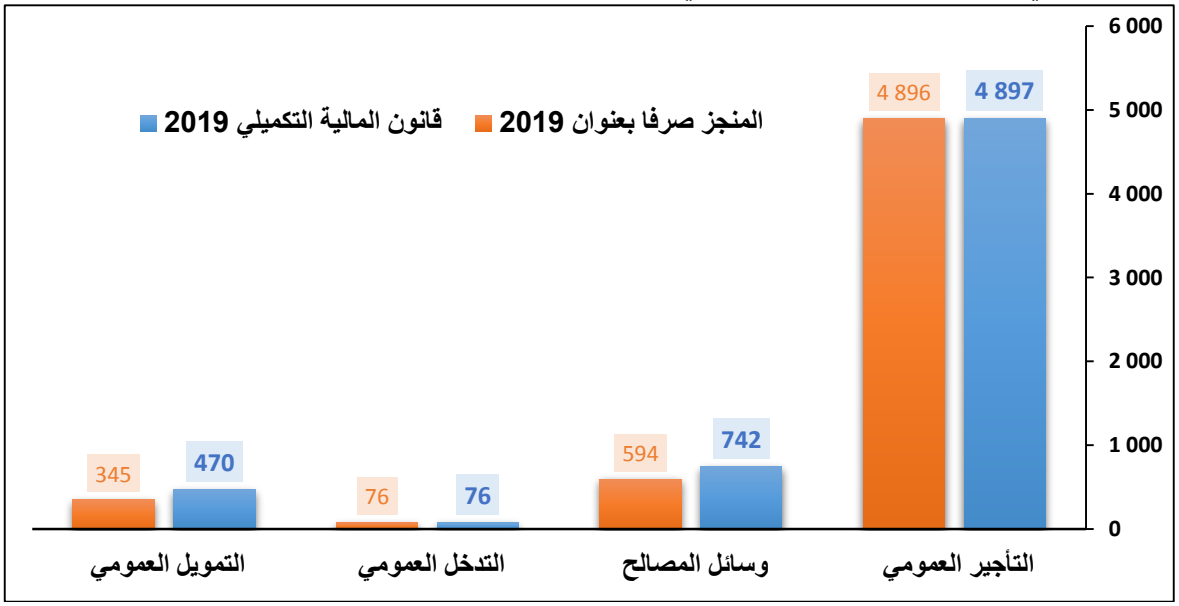

جدول تنفيذ ميزانية االوحدة العملياتية المتمثلة في الإدارة المركزية والمنضوية تحت البرنامج الفرعي" التوازنات الجملية والدراسات" لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة بحساب الألف دينار

بيان / (بحساب أ د)	تقديرات 2019		المنجز صرفا بعنوان 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2019	
	قانون المالية الأصلي	الموارد المنجزة (1)		بقايا الاعتمادات (2) – (1)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
نفقات التصرف	**534**	**534**	**534**	**0**	**100**
التأجير العمومي	534	534	534	0	100
وسائل المصالح					
التدخل العمومي					
نفقات التنمية					
التمويل العمومي					
المجموع	**534**	**534**	**534**	**0**	**100**

جدول تنفيذ ميزانية الفاعل العمومي الأول المنضوي تحت البرنامج الفرعي" التوازنات الجملية والدراسات" لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة بحساب الألف دينار

بيان / (بحساب أ د)	تقديرات 2019		المنجز صرفا بعنوان 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2019	
	قانون المالية الأصلي	الموارد المنجزة (1)		بقايا الاعتمادات (2) – (1)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
نفقات التصرف	**5 116**	**5 181**	**5 032**	**149**	**97.4%**
التأجير العمومي	4 298	4 363	4 362	1	100.0%
وسائل المصالح	742	742	594	148	80.0%
التدخل العمومي	76	76	76	0	100.0%
نفقات التنمية	**470**	**470**	**345**	**125**	**73.4%**
التمويل العمومي	470	470	345	125	73.4%
المجموع	**5 586**	**5 651**	**5 377**	**274**	**95.6%**

هذا ولقد تمّ تغطية قسط من نفقات المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية على الموارد الذاتية المتأتية من تحويل أجور الأعوان الملحقين بوزارة الإشراف وفواضل الاعتمادات المرسمة بميزانية السنوات السابقة والبالغة كما يلي:

	المصادق عليه 2019	الموارد المنجزة 2019
الموارد الذاتية	**700**	**731**
إسترجاع أجور الأعوان الملحقين	250	281
الإعتمادات المتبقية بعنوان التأجير 2017	170	170
الإعتمادات المتبقية بعنوان نفقات التسيير 2017	216	216

مداخيل البنوك والإعتمادات المتبقية بعنوان نفقات التدخل والتسيير 2017	64	64

تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج الفرعي" الإحصاء":

توصّل المعهد الوطني للإحصاء إلى تنفيذ كامل اعتمادات ميزانية البرنامج الفرعي بعنوان سنــة 2019 والتي تعادل 29353 أ د. وتجدر الإشارة أن ميزانية المعهد الوطني للإحصاء سجلت ارتفاعا في الاعتمادات المخصصة لفائدتها مقارنة بسنة 2018 (25166 أ د) وذلك بعلاقة مع الزيادات المقررة في تاجير الاعوان. وفي هذا الإطار اتّسم تنفيذ ميزانية المعهد الوطني للإحصاء بتسجيل زيادة في الانفاق مقارنة بالموارد المرسمة.

جدول عدد 1: تنفيذ ميزانية البرنامج الفرعي "الاحصاء" لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة بحساب الألف دينار

بيان	تقديرات 2019		المنجز صرفا بعنوان 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2019	
	المالية قانون الأصلي	قانون المالية التكميلي (1)		بقايا الاعتمادات (2) – (1)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
العنوان الأول	**22 967**	**23 433**	**24 153**	**-720**	**103.1%**
التأجير العمومي	20 567	21 033	[1]21 483	-450	102.1%
وسائل المصالح	1 800	1 800	1 800	0	100.0%
التدخل العمومي	600	600	[2]870	-270	145.0%
العنوان الثاني	**5 200**	**5 200**	**[3]5 200**	**0**	**100.0%**
التمويل العمومي	5 200	5 200	5 200	0	100.0%
المجموع	**28 167**	**28 633**	**29 353**	**-720**	**102.5%**

1 دون اعتبار 270 أ د رصدت بعنوان تدخلات اجتماعية (التدخل العمومي)

2 تتضمن اعتمادات بقيمة 270 أ د صرفت بعنوان التأجير وفقا للمعهد الوطني للإحصاء.

3 اعتمادات مفتوحة لفائدة المعهد الوطني للإحصاء صرف منها فعليا مبلغ 4863 أ داي حوالي 93.5%.

رسم بياني عدد 1:

: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج الفرعي الإحصاء لسنة 2019 بحساب الالف دينار

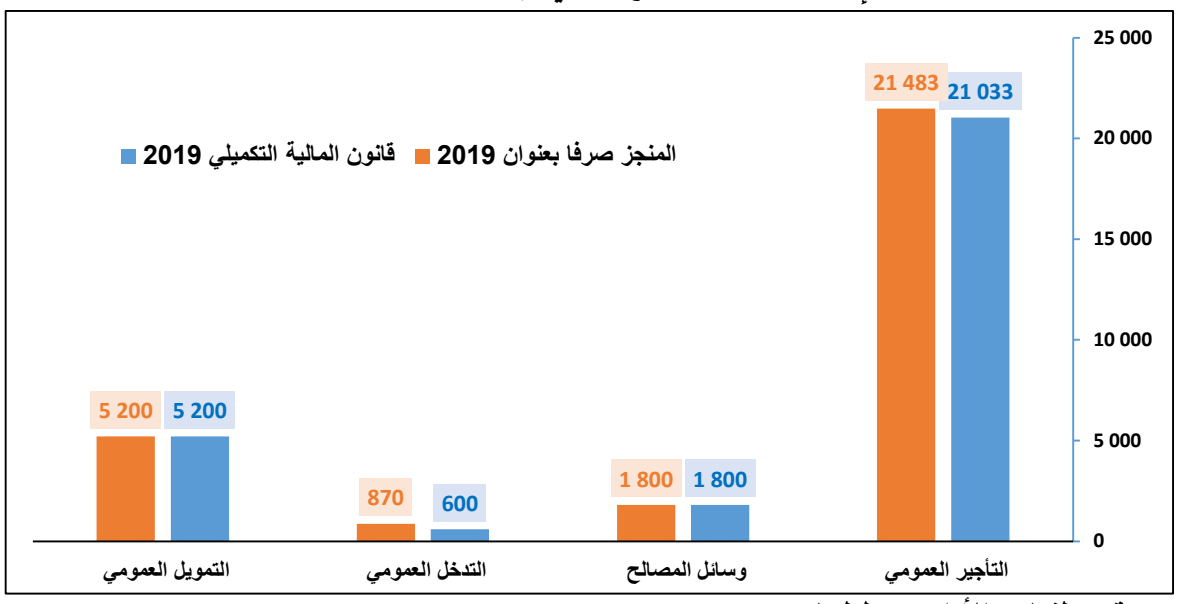

2-2 تقديم لنتائج الأداء وتحليلها

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير منظومة التقديرات والتحاليل المتعلقة بإعداد الاستراتيجيات التنموية ومخططات التنمية والميزان الاقتصادي والتحاليل الظرفية وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين. كما يرمي البرنامج إلى تطوير الدراسات والتحاليل لدعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بالعلاقة مع التوجهات العامة للدولة وتوفير السند لاتخاذ الإجراءات المناسبة. ويشمل البرنامج كذلك تدعيم إنتاج ونشر الإحصائيات بغرض توفير المعطيات الموثوقة والمحيّنة للأعوان الاقتصاديين طبقا للمعايير الدولية المتعارف عليها.

2-2-1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج

تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج الفرعي 1: التخطيط والتوازنات الجملية والدراسات

يشتمل البرنامج الفرعي الأول التخطيط والتوازنات الجملية والدراسات، على هدفين وأربع مؤشرات لقيس الاداء تم اختيارها بالاعتماد على مشمولات الإدارة العامة للتقديرات والإدارة العامة لتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي من جهة ومشمولات المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية من جهة أخرى. وتمّ في هذا المجال اعتماد مقاييس موضوعية وعملية لتقييم النتائج المحققة ومدى توظيف الاعتمادات حسب البرامج والأنشطة.

الهدف 1-1-: تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية الجملية

تقديم الهدف: تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية مع تحسين مناهج إعداد الميزان الاقتصادي والتحاليل الظرفية.

مرجع الهدف: الإدارة العامة للتقديرات والإدارة العامة لتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي.

مبررات اعتماد المؤشرات: قيس حجم الأعمال الدورية المنجزة في مجالات إعداد التقديرات والتحاليل المتعلقة بالميزان الاقتصادي وتدقيق متابعة الوضع الاقتصادي وتقييمه وكذلك متابعة تنفيذ مخطط التنمية. تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية الجملية

جدول عدد 5:

الهدف الإستراتيجي1.1: تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية الجملية

الهدف الإستراتيجي 1.1: تطوير منظومة التقديرات والتحاليل الاقتصادية الجملية	مؤشرا قيس الآداء	وحدة المؤشر	انجازات 2018	تقديرات 2019	انجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019		مقارنة إنجازات 2019 لتقديرات 2019	
			أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب	م/ب %
	المؤشر 1.1.1 عدد الوثائق المنتجة بصفة دورية	عدد	8	8	9	1	12.5	1	12.5

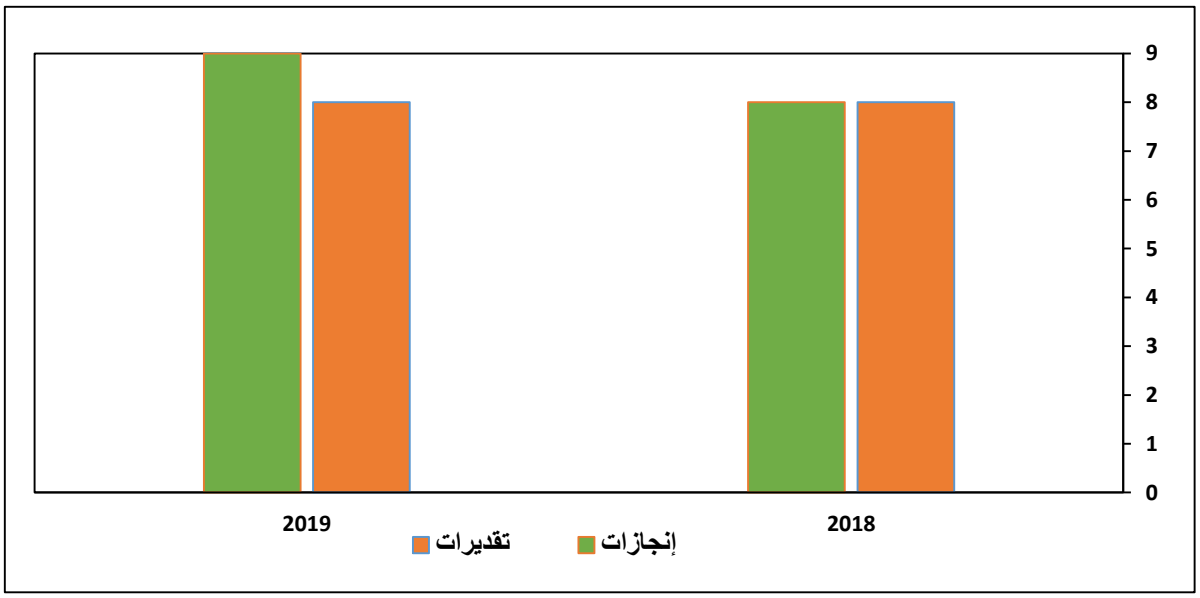

أمكن تحقيق الهدف المعتمد لمؤشر الأداء لسنة 2019 حيث شملت المذكرات التحليلية بالخصوص المجالات التالية:

- تشخيص الوضع الاقتصادي ومتابعة تطور الظرف
- اعداد تقديرات منوال النموّ
- صياغة محاور مشروع الميزان الاقتصادي 2020 واعداد ملفات تقديمه لمجلس الوزراء ومناقشته على مستوى مجلس نواب الشعب.
- المساهمة في دراسة قانون المالية وقانون الميزانية لسنة 2020 و قانون المالية التكميلي 2019.
- مذكرات تحليلية حول المالية العمومية وتمويل الاقتصاد.
- اعداد التقرير نصف المرحلي لمتابعة وتقييم مخطط التنمية 2016-2020

كما ساهمت هياكل الهيئة في دراسة ملفات المجالس الوزارية واعداد برامج التعاون الدولي ومتابعة وتقييم الإصلاحات الاقتصادية والمالية.

الهدف 1-2-: *النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي*

تقديم الهدف:	دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من خلال إنجاز الدراسات والتحاليل المندرجة ضمن التوجهات العامة للدولة والمستجيبة لمشاغل التنمية في القطاعين العام والخاص.
مرجع الهدف:	المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.
مبررات اعتماد المؤشرات:	عدد الدراسات المنجزة ونوعيتها تساهم في إنارة صانعي القرار وتوفير السند لاتخاذ الإجراءات المناسبة بالإضافة إلى ضرورة تبليغ نتائجها إلى المعنيين وتطوير جودتها من خلال الرقي بالموارد البشرية ونحسين مناخ العمل.

1- نتائج القدرة على الأداء وتحليلها لسنة 2019

يبرز تقييم أداء المعهد بعنوان سنة 2019 التوصل الى تحقيق الهدف المرسوم فيما يخص انجاز الدراسات والبحوث كما تمّ تجاوز الهدف المرسوم بعنوان التكوين فيما سجّل انخفاض طفيف عدد الزيارات الى موقع المعهد.

الهدف 1-1-3 : النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

تقديم الهدف: يساهم هذا الهدف في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من خلال إنجاز الدراسات والتحاليل المندرجة ضمن التوجهات العامة للدولة والمستجيبة لمشاغل التنمية في القطاعين العام والخاص.

وقد سجلت بعض من مؤشرات قيس الأداء خلال سنة 2019 تراجعا نسبيا مقارنة بسنة 2018.

جدول عدد 5:

الهدف الإستراتيجي2.1: النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

الهدف الإستراتيجي 2.1: النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي	مؤشرا قيس الآداء	وحدة المؤشر	انجازات 2018	تقديرات 2019	انجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019		مقارنة إنجازات 2019 لتقديرات 2019	
			أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب	م/ب %
	المؤشر 1.2.1 **عدد الدراسات والمذكرات**	عدد	26	27	23	3-	11.5-	4-	85
	المؤشر 2.2.1 **النفاذ إلى موقع المعهد**	عدد (الألف)	16.2	18.5	15.8	0.4-	2.5-	2.7-	85
	المؤشر 3.2.1 **عمليات الإتصال**	عدد	31	31	31	0	100	0	100
	المؤشر 4.2.1 **التكوين وتنمية الكفاءات**	معدل أيام التكوين	8.6	9	13.5	4.9	157	4.5	150

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف الإستراتيجي النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

لسنة 2019

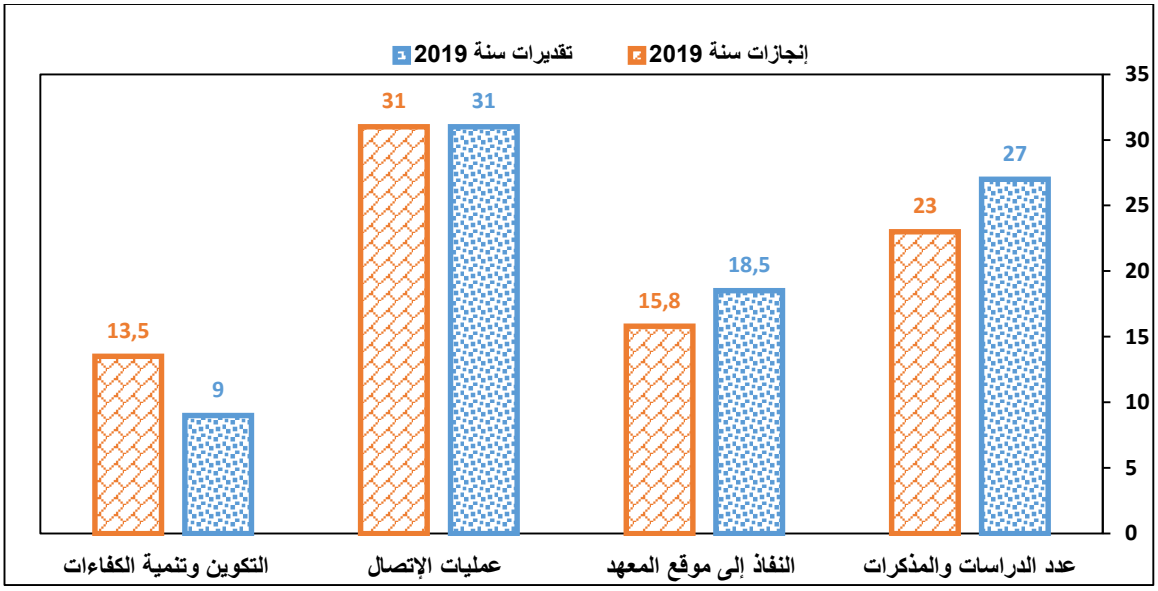

المؤشر 1: -عدد الدراسات

توفّق المعهد خلال سنة 2019 إلى إنجاز 23 مذكرة وتقريرا ودراسة ضمن الأنشطة المتصلة بمهامه والمتعلقة بمتابعة وتحليل القدرة التنافسية وآفاق التنمية للاقتصاد التونسي ودراسة المستجدات الناجمة عن ضعف نسق النموّ والتوازنات الجهوية وتكاثف الضغوط على المالية العمومية والتوازنات الجملية للاقتصاد وذلك باحتساب المذكرات النهائية والأشغال الظرفية والمساهمات في إطار برامج التعاون دولي مع الإشارة أن نسبة الإنجاز سجلت انخفاض طفيف مقارنة بسنة 2018.

وطبقا للمهام الموكولة له، انجز المعهد خلال سنة 2019 عديد الدراسات نذكر منها:

- النمو الاقتصادي في تونس: إمكانات متناقصة؟
- اقتصاد المعرفة (التقرير السابع).
- عدم تطابق المؤهلات في تونس: ما هي محددات العمالة الناقصة؟

- الأساليب المبتكرة لتمويل خطط التنمية: التجربة التونسية.
- مؤشر التنمية الجهوية كدليل لصياغة خارطة تنموية جديدة
- الاقتصاد الخفي في تونس
- مذكرات شهرية حول الوضع الاقتصادي

كما انجز المعهد دراسات ومساهمات في إطار **برامج تعاون دولي** تمثلت في:

- سلاسل القيمة العالمية والعناقيد الصناعية وآثارها على الاقتصاد التونسي.
- الاندماج التونسي في سلاسل القيمة العالمية: دور النظام الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا): ما هي فرص التصدير لتونس؟

المؤشر.2: النفاذ إلى موقع المعهد

تمت ملاحظة تراجع طفيف لعدد الزيارات إلى موقع واب المعهد خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018ويعود ذلك إلى نقص بعض الندوات والملتقيات الإعلامية حيث لم يتم تنظيم ملتقيات إعلامية لعرض نتائج مسح القدرة التنافسية لسنة 2018.

عدد الزيارات إلى موقع واب المعهد خلال الفترة 2016-2018				
	2016	**2017**	**2018**	**2019**
تونس	16 520	15 554	14 275	14 257
فرنسا	368	463	486	260
امريكا	505	368	179	310
بريطانيا	456	111	64	80
المغرب العربي	244	270	203	234
دول أخرى	470	338	1054	679
المجموع	**18 563**	**17 104**	**16 261**	**15 820**

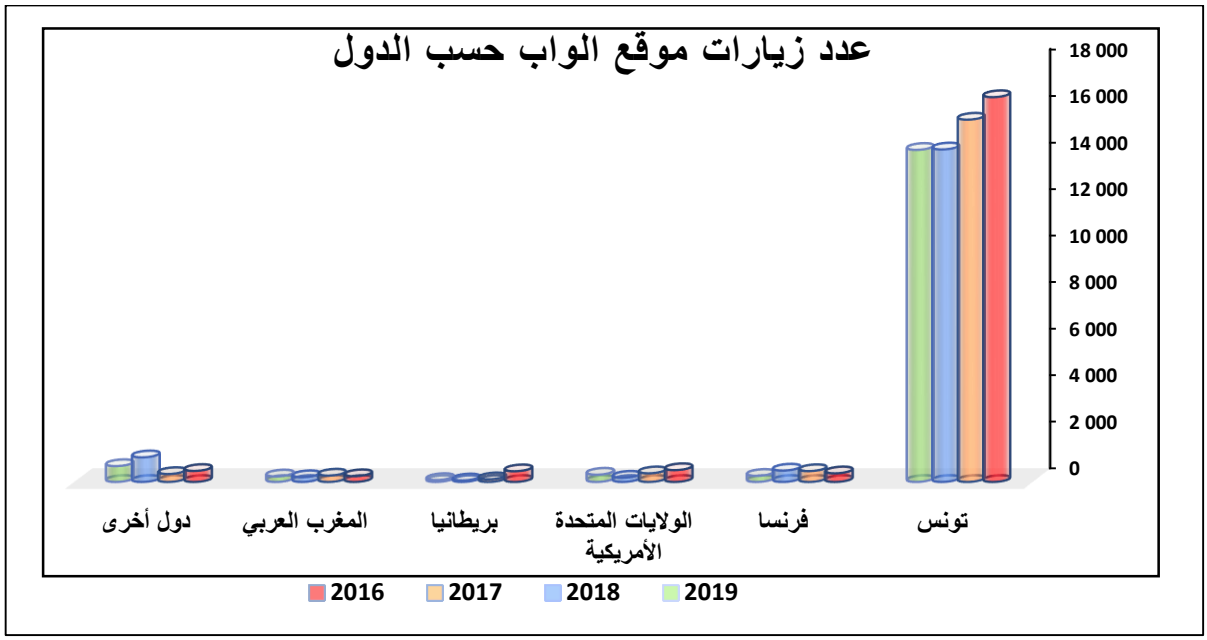

المؤشر.3: عمليات الاتصال

تمّ تسجيل استقرار (نسبة انجاز تقدر بـ 100 %) بالنسبة لعمليات الاتصال في عدد الملتقيات الإعلامية وورشات العمل المنظمة من قبل المعهد من خلال المحافظة على عمليات الاتصال بتنظيم ورشات عمل خارجية وملتقيات إعلامية تشاركية حيث تولّى المعهد تنظيم ورشات عمل في إطار التواصل مع الباحثين أو الإطارات العاملة بالهياكل الوطنية أو الأجنبية لتطوير الدراسات التي يقوم بها.

الأنشطة الإعلامية	
الملتقيات الإعلامية للمعهد: المنظمة من قبل المعهد داخل مقره أو خارجه للتعريف بأنشطته	**31**

المؤشر.4 : التكوين وتنمية الكفاءات

تم تكثيف عمليات التكوين والملتقيات والمساهمة في الورشات والأنشطة الخارجية شارك فيها 119 إطار مما نتج عنه تسجيل نسبة إنجاز هامة مقارنة بتقديرات سنة 2019 تساوي 150 % بالنسبة للتكوين وتنمية الكفاءات. هذا وشملت أعمال تنمية الكفاءات حضور برامج للتكوين والملتقيات والمساهمة في الورشات والأنشطة الخارجية بلغت 191 يوما.

توزيع عمليات التكوين والرسكلة المنجزة خلال 2019

	الأنشطة	المنتفعون	عدد الأيام
حلقات التكوين لدى مكاتب مختصة	16	41	52
حلقات التكوين الداخلية	1	13	6
التكوين بالخارج	14	15	107
أنشطة تكوين أخرى	4	50	26
المجموع	**35**	**119**	**191**

تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج الفرعي 2: الإحصاء

يشمل البرنامج الفرعي الثاني الاحصاء هدفين وثلاث مؤشرات لقيس الاداء تم اختيارهما بالاعتماد على مشمولات الوزارة والمعهد الوطني للإحصاء والمجلس الوطني للإحصاء وتأخذ هذه المنهجية بعين الاعتبار ضرورة إرساء مقاييس موضوعية وعملية لتقييم النتائج المحققة ومدى توظيف الاعتمادات حسب البرامج والأنشطة.

جدول لاهم المؤشرات

	مؤشرا قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019 (ق م)	تقديرات 2019 (ق م تكميلي) (1)	انجازات 2019 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019
الهدف: تدعيم الركائز الأساسية للإحصاء	المؤشر.1.1.2.1 نسبة انجاز العمليات الاحصائية المبرمجة	نسبة	95	88	92.6%	100	100	90	90%
الهدف: تحسين جودة الإحصائيات	المؤشر 1.2.2.1 احترام رزنامة النشر	نسبة	100	49.2	49.2%	100	100	55.8	55.8%
	المؤشر 2.2.2.1 الدورات التكوينية المنجزة	عدد الدورات	47	39	%83	44	44	38	86.3%

الهدف 1-2-1: تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي

المؤشر 1.1.2.1: نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

مرجع الهدف: المعهد الوطني للإحصاء.

مبررات اعتماد المؤشرات: قيس مدى إنجاز برنامج عمل المعهد.

تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي

مؤشرا قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات سنة 2018	انجازات سنة 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2018	تقديرات2019 (ق م التكميلي) (1)	انجازات سنة 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2019
المؤشر.1.1.2.1 نسبة انجاز العمليات الاحصائية المبرمجة	نسبة	95	88	92.6%	100	90	90%

رسم بياني: مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة انجاز العمليات الاحصائية

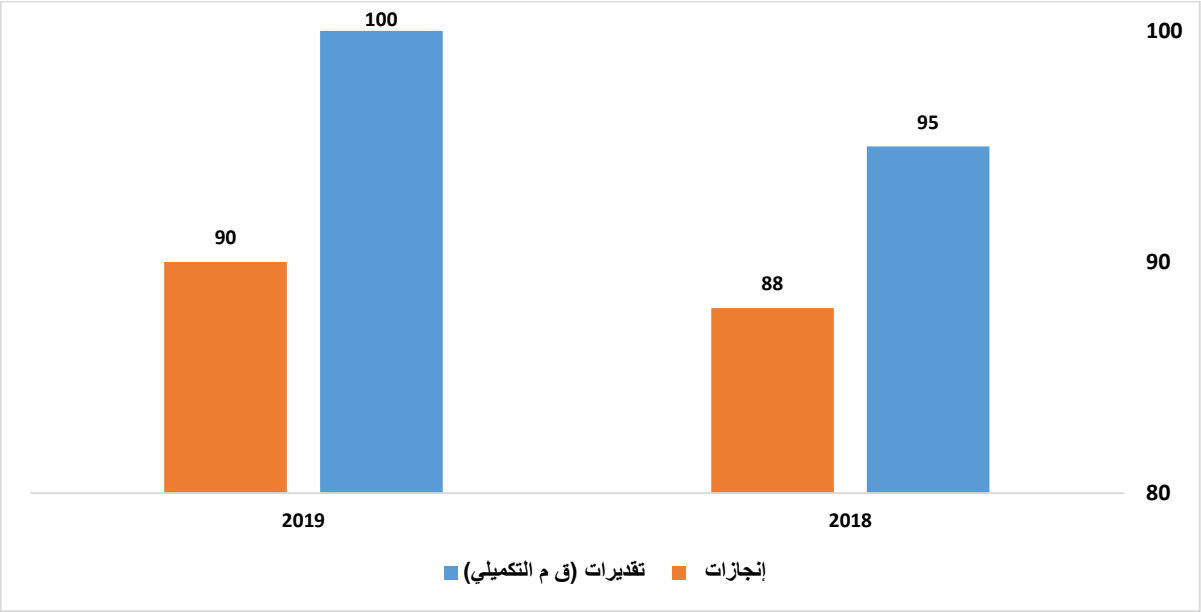

المؤشر 1.1.2.1: نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 90 % بالنسبة لـما تمت برمجته، في حين كان مؤملا إنجاز نسبة (100 %)، حيث تمكن المعهد من الإيفاء بكل تعهداته تجاه المجموعة الوطنية من خلال انجاز المسوحات المبرمجة، الاجتماعية منها والاقتصادية، باستثناء المسح السنوي حول الاستثمار الذي تم تأجيله إلى حين توفير فريق عمل تقني في الغرض لاستغلال المصادر الإدارية. وفي المقابل، أنجز المعهد مسوحا لم تكن مبرمجة مسبقا، على غرار المسح الوطني الثاني حول الممارسات الرياضية والبدنية لدى التونسيين لفائدة المرصد الوطني للرياضة والمسح التجريبي حول القطاع غير منظم والمسح حول التفاوت الاجتماعي بين الجهات. وسيعمل المعهد على مزيد احكام البرمجة الإحصائية والاستجابة قدر الإمكان الى الطلبات المتزايدة لإنجاز مسوح لفائدة بعض القطاعات والمنظمات الدولية.

ويواجه المعهد العديد من الصعوبات عند إنجاز برنامجه السنوي، حيث يبقى أهمها على الإطلاق النقص الكبير في عدد المهندسين في اختصاص الإحصاء والإعلامية وكذلك في سلك التقنيين، بالإضافة الى صعوبة العمل الميداني ورفض الاستجواب جراء ضعف الثقافة الإحصائية. ويبرز هذا الإشكال أساسا في المسوح لدى المؤسسات رغم تحسنها النسبي خلال السنتين الماضيتين.

الهدف 1-2-2: تطوير جودة المعطيات الاحصائية المنتجة

تقديم الهدف: تعدّ جودة الإحصائيات من المبادئ الأساسية للعمل الإحصائي وإحدى سمات المنظومة الوطنية للإحصاء.

مرجع الهدف: المعهد الوطني للإحصاء.

مبررات اعتماد المؤشرات: يستند تحقيق هدف جودة الإحصائيات على التثبت من مدى احترام روزنامة نشر الإحصائيات وفقا للمعايير الدولية وتطوير مضمون ومجالات التكوين المختصّ لتنمية قدرات إطارات المعهد.

تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة

مؤشرا قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات سنة 2018	انجازات سنة 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2018	تقديرات2019 (ق م التكميلي) (1)	انجازات سنة 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2019
المؤشر 1.2.2.1 احترام رزنامة النشر	نسبة	100	49.2	49.2%	100	55.8	55.8%
المؤشر 2.2.2.1 الدورات التكوينية المنجزة	عدد الدورات	47	39	%83	44	38	86.3%

رسم بياني: مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 2

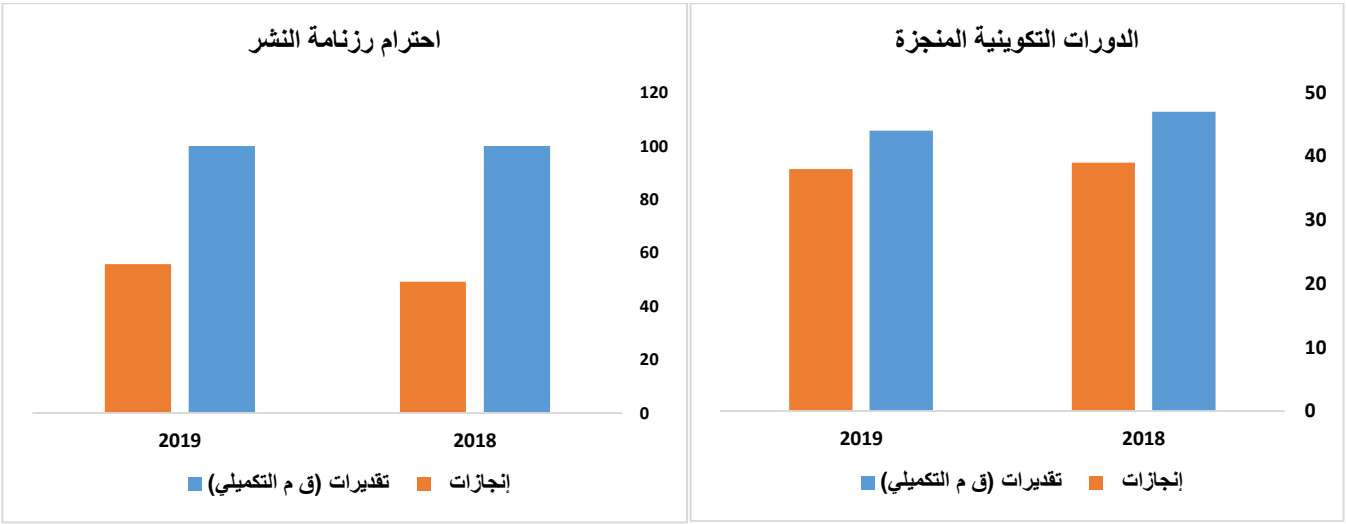

المؤشر 1.2.2.1: احترام رزنامة النشر:

تمّ تغيير طريقة احتساب مؤشر" إحترام رزنامة النشر" باحتساب عدد الاصدارات المحترمة للآجال على عدد الإصدارات المبرمجة للنشر. ونظرا لتعدد آجال النشر وتنوعها (شهرية، ثلاثية وسنوية) فإن عدد الإصدارات يحتسب على أساس مجموع الدوريات لكل مؤشر.

وقد عمل المعهد الوطني للإحصاء وفق الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة على احترام روزنامة النشر الخاصة بالمؤشرات الإحصائية المنتجة، إذ سجل تقدما بنسبة 5 % مقارنة بسنة 2018 رغم التأخير في اصدار مؤشر أسعار البيع عند الإنتاج الصناعي ونسبة تطور الأجور. وفي مقابل ذلك، حافظ المعهد على

أجال إصدار المؤشرات الحساسة وذات الاستعمال المرتفع على غرار نسبة النمو والبطالة والتجارة الخارجية والاسعار.

وسيواصل المعهد تجاوز الصعوبات والاشكاليات المسجلة من خلال التنسيق والتشاور مع منتجي الاحصائيات والهياكل العمومية والقطاع الخاص لإيجاد حلول جذرية بخصوص موافاة المعهد بالمعطيات الضرورية لاحتساب المؤشرات وذلك من خلال ابرام اتفاقيات تقنّن عملية تبادل المعطيات وتوفّر كل السبل التقنية واللوجستية الممكنة لذلك.

المؤشر 2.2.2.1: نسبة الدورات التكوينية:

يتم احتساب هذا المؤشر بالاعتماد على عدد الدورات التكوينية المنجزة سنويا، حيث تم انجاز 38 دورة تكوينية من جملة 44 دورة مبرمجة، أي ما يعادل نسبة انجاز بـ 86% مقابل 83 % سنة 2018.

أهم الاستنتاجات والاشكاليات المطروحة

❖ **فيما يتعلق بأداء البرنامج**

1- اقتصار تنفيذ ميزانية الوحدة العملياتية على نفقات التأجير وبالتالي عدم توفّر إمكانات وهامش للتأثير في أداء البرنامج.

2- عدم تمكين رئيس البرنامج من النفاذ الى المنظومات المعلوماتية الخاصّة بالميزانية وعدم مدّه بمعطيات التنفيذ الخاصة بالفاعلين العموميين لتامين المتابعة والتقييم واقتصار تدخله حاليا على مرحلة اعداد التقارير (البرنامج السنوي للقدرة على الأداء، التقرير السنوي للقدرة على الأداء...)

3- بطء استكمال إرساء مكونات منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف على مستوى الوزارة.

❖ **فيما يتعلق بالفاعلين العموميين**

- **المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية**

1- تتّسم مهام وتدخلات المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية بالطابع الافقي واهمية المضمون النوعي للدراسات والبحوث المنجزة والتي تعتمد من قبل الهياكل العمومية والخاصة لفهم الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية المطروحة والمساهمة في رسم التوجهات ومضامين السياسات العمومية.

2- يجابه انجاز الدراسات عديد الإشكاليات من أهمها:

- ✓ المساهمة في العديد من الأشغال الظرفية والتدخلات في الملفات المستجدة الواردة على المعهد
- ✓ صعوبة توفر المعطيات الإحصائية للعديد من الدراسات.

3- ويعدّ تكريس دور المجلس العلمي للمعهد والارتقاء به إلى هيئة علمية يكون لها رأى في المشاريع المبرمجة الخاصة بالدراسات من مقوّمات تحسين البحوث والدراسات.

4- ويستدعي تعزيز دور المعهد في مجال دعم اتّخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية احكام برمجة الدراسات والبحوث بما يتطابق مع الأولويات واتباع أفضل المنهجيات العلمية لإعدادها والعمل على نشرها لفائدة الأطراف المعنية.

5- يقتضي تطوير أداء المعهد دعم منظومات المعلومات يقتضي تحديث مناهج التصرف بالإضافة إلى تعميق التكوين ومراجعة أساليب العمل.

6- عدم إمكانية انتداب موارد بشريّة جديدة لسدّ النقص للإطارات التي تمت إحالتها على التقاعد خلال السنوات الفارطة.

7- ولئن تمكن مؤشرات الأداء المعتمدة من احكام توجيه ومتابعة أنشطة المعهد الاّ انّه يمكن التركيز على مؤشر رئيسي يعنى بعدد الدراسات والبحوث المنجزة مقارنة بالبرمجة الاصلية فيما تهتمّ مؤشرات الأداء الاخرى بالمجالات العملية التالية:

- ✓ التكوين وتنمية الكفاءات
- ✓ الاتصال والنشر
- ✓ النفاذ الى موقع المعهد

- **المعهد الوطني للإحصاء**

4- يواجه المعهد الوطني للإحصاء العديد من الصعوبات عند إنجازه لبرنامجه السنوي، وتتمثل أهمها بالأساس في صعوبة العمل الميداني وضعف الثقافة الإحصائية التي يعمل المعهد ضمن استراتيجية الاتصال على تداركها والحرص على مزيد نشرها، حيث أضحى التعامل مع الأسر والمؤسسات صعبا بالنظر إلى رفضها التفاعل إيجابيا مع أعوان الإحصاء، ويبرز هذا الاشكال أساسا في المسوح لدى المؤسسات.

5- يشكو المعهد من جهة أخرى من النقص الحاد في عدد المهندسين في الإحصاء والإعلامية وفي سلك التقنيين، خاصة بعد التحاق العديد منهم للعمل في إطار برامج التعاون الفني وإحالة عدد آخر على شرف المهنة، مما أثّر على سير العملية الإحصائية برمّتها، على غرار عدم انجاز المسح السنوي للاستثمار. كما أن عدم توفر خلية للتكوين تعنى بتطوير مؤهلات الأعوان في مختلف المجالات (التقني، الإداري.....) يؤثر سلبا على التمشي الداعي إلى ضرورة الارتقاء بالمعارف ومواكبة التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي في مجال الإحصاء.

6- يشكو المعهد من جهة أخرى من تشتت مصالحه، خاصة على المستوى المركزي، حيث ظلت هذه المصالح موزّعة على بنايات قديمة على وجه الكراء وغير مؤهلة لممارسة العمل الإحصائي العادي ولا تستجيب إلى أدنى المتطلبات ولا توفر الظروف الملائمة لتنظيم الأشغال وتأمين تسهيل إسداء الخدمات الإحصائية بما يتماشى مع الدور الأساسي الذي يضطلع به المعهد في تطوير المنظومة الوطنية للإحصاء.

7- لتدارك الإخلالات المذكورة انفا، يقترح المعهد جملة من التوجهات والتدابير اللازمة لتنفيذ برامجه، منها بالخصوص:

- التعجيل بانتداب ذوي الاختصاص من مهندسين وتقنيين في الإحصاء والإعلامية باعتبار المخاطر التي باتت تبرز في الأفق جراء التحاق عديد الإطارات للعمل خارج المعهد في إطار التعاون الفني وإحالة عدد آخر على شرف المهنة،
- مراجعة القانون الإحصائي الجديد وتصنيفه لتحديد وضبط مهام كل المتدخلين في الشأن الإحصائي،
- البت في مسألة تصنيف المعهد وخضوعه للنظام العام للوظيفة العمومية أو لنظام المنشآت العمومية،
- التسريع بإحداث نظام أساسي خاص بأعوان المعهد،
- البت في ملف الهيكل التنظيمي للمعهد،
- توفير مقر لائق للمعهد،
- انشاء مركز تكوين خاص بالمعهد،
- توفير الاعتمادات اللازمة قصد اعتماد التكنولوجيات الحديثة في السلسلة الإحصائية لمزيد الارتقاء بجودة العمل الإحصائي.

برنامج التنمية القطاعية والجهوية

رئيس البرنامج: السيد بلقلسم عياد رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية

1 التقديم العام للبرنامج:

يهدف **برنامج التنمية القطاعية والجهوية** إلى:

- ✓ مساندة التنمية القطاعية والجهوية والنهوض بالاستثمار،
- ✓ تحسين التصرف في البرامج الجهوية للتنمية ومتابعة تنفيذها،
- ✓ تطوير عملية التخطيط والتقييم والمتابعة.

وعلى هذا الأساس، تم تحديد برنامجين فرعيين لبرنامج التنمية القطاعية والجهوية:

- ✓ **البرنامج الفرعي الاول "البرامج الجهوية للتنمية"** ويتضمن هدفين اثنين حدد لقيسها ستة مؤشرات قيس اداء وتسهر على تحقيق أهدافه كل من الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة إنجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية.
- ✓ **البرنامج الفرعي الثاني " التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية"** ويتضمن ثلاثة أهداف حدد لقيسها تسع مؤشرات قيس اداء وتسهر على تحقيق أهدافه كافة الإدارات العامة المركزية وهياكل التنمية الجهوية بالهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية.

خارطة البرنامج:

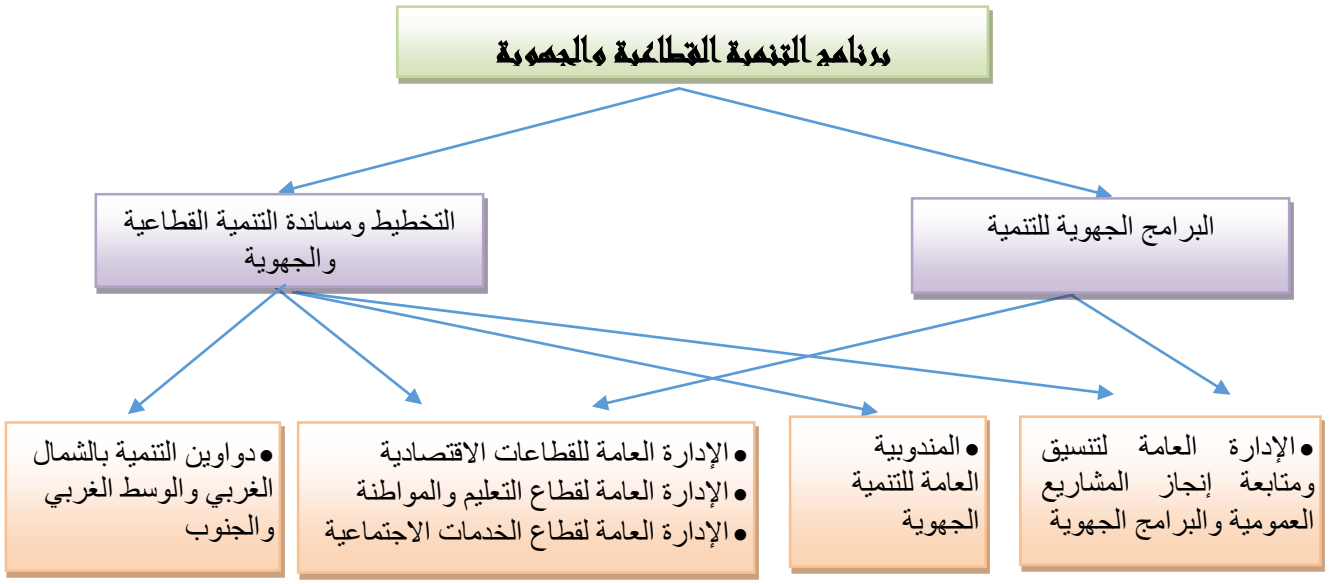

2 تقديم أداء البرنامج لسنة 2019:

2-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

قدرت الإعتمادات التي تم صرفها **لبرنامج التنمية القطاعية والجهوية** بعنوان سنة 2019 بحوالي 698.1 م.د مقابل 731.0 م.د كتقديرات أي بنسبة انجاز تقدر بحوالي 95.5 % حسب ما هو مبين بالجدول التالي:

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: **أ.د**

بيان النفقات	تقديرات 2019 (ق.م الأصلي) (1)	تقديرات 2019 (ق.م التكميلي)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1)- (2)	نسبة الإنجاز% (1)/(2)
نفقات التصرف	**18 696**	**19 322**	**19 329**	**- 7**	**100%**
التأجير العمومي	16 691	17 317	17 315	2	100%
وسائل المصالح	1 646	1 646	1 666	- 20	101%
التدخل العمومي	359	359	348	11	97%
نفقات التنمية	691 380	691 380	692 606	- 1 226	100%
استثمارات مباشرة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
على الميزانية					
على القروض الخارجية					
التمويل العمومي	**691 380**	**691 380**	**692 606**	**- 1 226**	**100%**
على الميزانية	667 380	667 380	662 975	4 405	99%
قروض خارجية موظفة	24 000	24 000	29 631	- 5 631	123%
المجموع العام	**710 076**	**710 702**	**711 936**	**- 1 233**	**100.2%**

رسم بياني عدد 3:

مقارنة بين تقديرات (ق.م التكميلي) وانجازات ميزانية برنامج التنمية القطاعية والجهوية

لسنة 2019

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

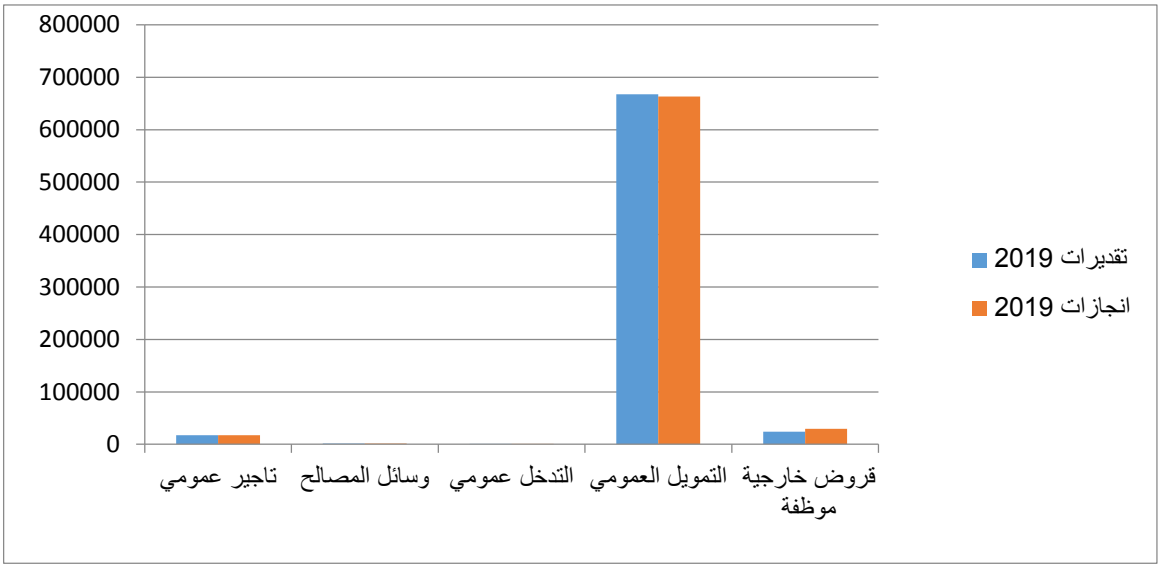

جدول عدد 4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: أ.د

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2019 (ق.م الأصلي) (1)	تقديرات 2019 (ق.م التكميلي)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
البرنامج الفرعي 2-1: البرامج الجهوية للتنمية	699035	699035	700321	-1286	100.2
البرنامج الفرعي 2-2: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية	11041	11667	11615	52	99.6
مجموع البرنامج	**710076**	**710402**	**711936**	**-1233**	100.2

رسم بياني عدد4

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية

لسنة 2019

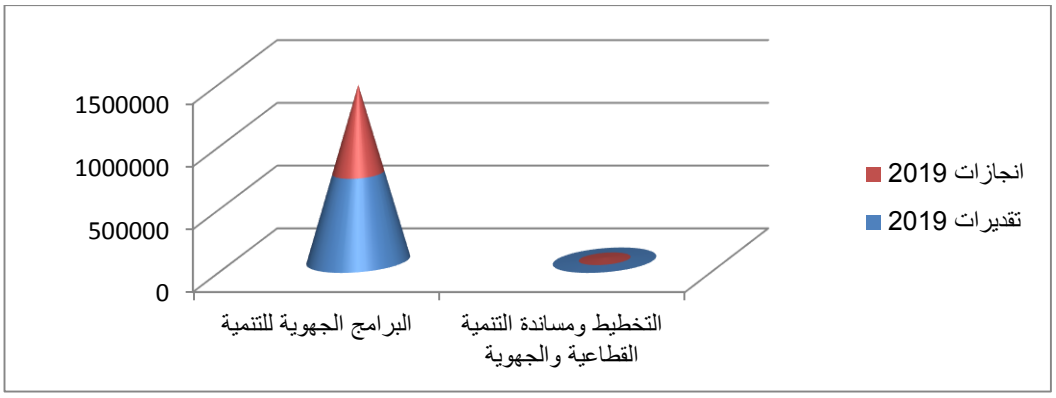

2- 2 تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

أهم الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج.

في إطار مزيد دعم تدخلات **البرنامج الجهوي للتنمية** تم:

1. الانطلاق في إعداد دراسة تقييمية لتدخلات البرنامج الجهوي للتنمية للفترة 1997-2018 بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة البرنامج في تحسين ظروف عيش المواطنين في مناطق التدخل وخاصة بعد الثورة وتقديم مقترحات تخص مجالات تدخل البرنامج باعتبار تعميم النظام البلدي على كافة تراب الجمهورية وبروز حاجيات جديدة بالجهات.

2. مزيد تحسين التصرف في **برنامج الحضائر الجهوية** والحد من التشغيل الهش من خلال:

- التنسيق بين مصالح المجالس الجهوية ومصالح الإدارة العامة للنهوض الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية على تسوية ملفات العملة الذين تجاوز سنهم الـ60 سنة بتمكينهم من منحة تعادل منحة العائلات المعوزة وبطاقة العلاج المجاني وتكفل وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بخلاص هذه المنح منذ شهر فيفري 2018.

- مواصلة فتح اعتمادات التغطية الاجتماعية للعملة المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث تم تمتيع حوالي 47 ألف عامل بالتغطية الصحية.

- تقاطعات بين منظومة الحضائر وبقية المنظومات الوطنية (CNSS, CNRPS, Patente).

- الترفيع في منح عملة الحضائر بالتوازي مع الترفيع في الأجر الأدنى المضمون وذلك عملا بالأمر الحكومي عدد 454 لسنة 2019 مؤرخ في 28 ماي 2019 الصادر بالرائد الرسمي عدد43 بتاريخ 28 ماي 2019 والمتعلق بضبط الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل.

اما بخصوص برامج **التنمية المندمجة** فقد تم:

3. الشروع في إعداد الدراسات الخاصة بالعناصر الجماعية وتشخيص المنتفعين المحتملين للمشاريع الفردية المنتجة بالقسط الثالث من **برنامج التنمية المندمجة** (2018-2023 الى جانب مواصلة إنجاز القسطين الأول والثاني من **برنامج التنمية المندمجة** ومشروعي التنمية الحضرية المتكاملة بولاية القصرين.

وعلى مستوى **دعم التخطيط والرفع من مردودية الاستثمارات العمومية** فقد شهدت سنة 2019:

4. متابعة تنفيذ مخطط التنمية والرفع من نسق إنجاز مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية المدرجة بميزانية الدولة وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية

5. وضع الإطار المؤسساتي لمتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 والاجندة الافريقية 2063 والانتهاء من صياغة التقرير الوطني الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة وتقديمه أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى التابع للأمم المتحدة.

6. تعميم الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية (الأمر الحكومي عدد 394 المؤرخ 29 مارس 2017) على كل الوزارات وتنظيم دورات تدريبية لفائدة الإطارات المكلفة بإعداد الميزانية بمختلف الوزارات والمؤسسات العمومية

7. تطوير تطبيقة إعلامية أطلق عليها اسم "ترتيب" تساعد على تصنيف وترتيب المشاريع حسب الأولوية والمردودية الاجتماعية والاقتصادية وتجدر الإشارة الى ان منظومة ترتيب تم تصنيفها ضمن **أفضل المشاريع التي دعمها البنك الدولي سنة 2019**.

أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج (وبرنامج فرعي).

البرنامج الفرعي عدد 1 البرامج الجهوية للتنمية

❖ **البرنامج الجهوي للتنمية**

- ✓ فتح اعتمادات الدفع المبرمجة بعنوان تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق والتكوين المهني في إطار البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2019. وقد مكنت هذه الاعتمادات من تغطية جزء من التعهدات السابقة لسنوات 2013-2018 والتي بلغت إلى غاية شهر ديسمبر 2018 في حدود 430, 3 مليون دينار بالإضافة إلى تغطية جزء من اعتمادات التعهد بعنوان البرنامج لسنة 2019.

- ✓ الترفيع في قيمة اعتمادات الدفع المبرمجة في إطار ميزانية الدولة لسنة 2019 والمخصصة لآلية اعتماد الانطلاق والتي تقدر بـ 44 مليون دينار منها 29 مليون دينار للمساهمة في توفير التمويل الذاتي لمشاريع البنك التونسي للتضامن ضمن آلية "اعتماد الانطلاق 1" و15 مليون دينار للمساهمة في توفير التمويل الذاتي لمشاريع بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ضمن آلية اعتماد الانطلاق 2. وقد ساهمت هذه الآلية في تمويل 1094 مشروعا مكنت من توفير 1240 موطن شغل بقيمة 7.944 م.د. وبخصوص "اعتماد الانطلاق 2" فقد ساهمت هذه الآلية في تمويل15 مشروعا مكنت من خلق425 موطن شغل بقيمة 1.933م.د.

❖ **برنامج الحضائر الجهوية**

تتلخص أبرز الإنجازات الخاصة ببرنامج الحضائر الجهوية خلال سنة 2019 في:

- ✓ التقليص في عدد العملة والتحكم في الميزانية المخصصة للبرنامج ليبلغ عدد العملة في موفى سنة 2019 حوالي 47819 في موفى ديسمبر 2019 مقابل 49171 في موفى ديسمبر 2018

- ✓ الترفيع في المنح المسندة لعملة الحضائر في حدود الأجر الأدنى المضمون مع تمتيعهم بالتغطية الصحية.

- ✓ مواصلة صرف منح العملة الذين تجاوزوا 60 سنة (180 دينار) منذ شهر فيفري 2019 إلى حين تفعيل برنامج خصوصي سيوضع للغرض تحت تصرف وزارة الشؤون الاجتماعية.

❖ برنامج التنمية المندمجة:

في إطار السعي **لبعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل المحلي** وذلك بإنجاز بنية أساسية منتجة وبنية أساسية وتجهيزات جماعية واحداث مشاريع فردية داخل عدد من المناطق ذات الحاجيات الخصوصية تم ضمن برنامج التنمية المندمجة:

- مواصلة إنجاز مشاريع **القسط الأول** و**القسط الثاني** من **برنامج التنمية المندمجة**، وقد تم إعطاء الأولوية المطلقة للجهات الداخلية للبلاد التي تشكو تأخرا في مؤشراتها التنموية مقارنة بالجهات الساحلية وذلك من خلال تخصيص 68,5% من مشاريع القسط الأول و100% من مشاريع القسط الثاني لفائدتها، وبذلك يكون نصيب هذه الجهات 81,1% من مشاريع البرنامج.
- مواصلة إنجاز مشاريع القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة يشمل التدخل بـ 100 معتمدية بكلفة 1000 م د.

وتبلغ نسبة تقدم الإنجاز المالي للقسطين الاول والثاني 80,1 % كدفوعات مقارنة بالتكلفة المحينة. ومن أبرز النتائج الكمية المسجّلة ما يلي:

- إحداث 3784 مشروعا فرديّا منتجا مكّنت من توفير 8531 موطن شغل منها 928 لفائدة حاملي الشهائد العليا.
- تكوين 4933 من بين 7624 منتفع مبرمج ضمن مجالات مختلفة موجهة خاصة إلى قطاعي الصناعات التقليدية والفلاحة
- تهيئة 847,5 هك من المناطق المروية و1952,5 هك بصدد الإنجاز من جملة 2800 هك
- تهيئة 21,2 هك من المناطق الصناعية و8,3 هك بصدد الإنجاز
- بناء 18 منطقة حرفية و4 بصدد الإنجاز
- بناء مركز نداء و3 مراكز عمل عن بعد و32 محل صناعي و11 بصدد الإنجاز
- بناء 4 فضاءات ترويج وإقتصادية و7 بصدد الإنجاز
- تهيئة 14 سوق و5 بصدد الإنجاز
- بناء 11 مراكز لتجميع المنتوجات الفلاحية و5 بصدد الإنجاز
- تهيئة وتعبيد 800,1 كلم من المسالك والطرقات و30,6 كلم بصدد الإنجاز من جملة 830,7 كلم
- تهيئة شبكة تطهير على طول 52,6 كلم و06 كلم من تصريف مياه الأمطار
- تركيز 3066 نقطة إضاءة و362 بصدد التركيز

- تقوية خط كهربائي على طول 24 كلم
- تزويد 6046 عائلة بالماء الصالح للشراب و1530 بصدد التزود
- بناء 6 منشآت ثقافية و10 منشآت للطفولة و24 منشأة للشباب و32 منشأة للصحة و13 منتزه ومنطقة خضراء و43 منشأة رياضية و6 معالم أثرية.

البرنامج الفرعي عدد 2 التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية

متابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية

تمّ خلال سنة 2019 في مجال التخطيط والإحصائيات القيام بالأنشطة التالية:

❖ **متابعة تنفيذ المخطط القطاعي والمخطط الجهوي** وذلك من خلال

- إعداد تقارير قطاعية وجهوية حول إنجازات المخطط الخماسي للتنمية للفترة (2016 -2019) تتضمن التقييم المالي والمادي للمشاريع والبرامج ومدى تجسيم المحاور التنموية والاستنتاجات الأولية للفترة المتبقية من المخطط
- اعداد التقرير الخاص بالتقييم نصف مرحلي للمخطط وعرضه على مجلس الوزراء (ماي 2019)

❖ **متابعة تقدم تنفيذ المشاريع والبرامج العمومية:**

✓ إعداد تقارير حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية حسب السنوات والقطاعات ومراحل الإنجاز على مستوى وطني وإقليمي وجهوي والتركيز خاصة على المشاريع المعطلة وذلك بصفة دورية قصد الوقوف على الإشكاليات التنموية والصعوبات المعترضة.

✓ إعداد تقرير حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية الممولة عن طريق قروض وهبات خارجية حسب القطاعات وتقدّم الإنجاز المادي والمالي.

✓ متابعة تنفيذ القرارات الوزارية المعلن عنها لفائدة الولايات في إطار لجنة متابعة المشاريع المعطلة بالجهات تحت اشراف رئاسة الحكومة

✓ الشروع سنة 2019 في إعداد التقارير السنوية للوضع التنموي بالولايات والتي سيتم الانتهاء من إعدادها في سنة 2020 وذلك في إطار التعاون بين وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الفني.

✓ مواصلة توطين الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية المحدث بمقتضى الأمر عدد 394 لسنة 2017 المؤرخ في 29 مارس 2017.

شهدت سنة 2019 تولّي مصالح الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية القيام بعديد حلقات التكوين والتحسيس لفائدة إطارات الوزارات والمنشآت والمؤسسات العمومية المكلفة بإعداد الميزانية حول إجراءات إدارة المشاريع العمومية وذلك أيّام 22 و23 و24 جانفي 2019 بمقرّ وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي.

كما نظمت الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية حلقات تكوين قام بها مكتب الدراسات "Expertise France" وذلك خلال الفترات التالية:

- 29 -31 جويلية 2019 إطارات وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي في مجال منظومة "ترتيب"،
- 2-3 ديسمبر 2019 بالمدرسة الوطنية للإدارة لفائدة مجموعة أولى من إطارات الوزارات والمؤسسات العمومية المكلفة بالتخطيط وإعداد الميزانية (20)،
- 4-5 ديسمبر 2019 بالمدرسة الوطنية للإدارة لفائدة مجموعة ثانية من إطارات الوزارات والمؤسسات العمومية المكلفة بالتخطيط وإعداد الميزانية (20).

وفي إطار اعداد ميزانية الدولة لسنة 2020 عقدت اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية سنة 2019 احدى عشرة (11) اجتماعا لدراسة مشاريع وبرامج 19 وزارة و5 منشآت عمومية.

وبلغ عدد المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة 181 مشروعا بكلفة جملية تقدر 8099.8 م د منها:

- 35 مشروع لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بكلفة 2023.9 م د،
- 33 مشروع لوزارة شؤون الشباب والرياضة بكلفة 70.9 م د،
- 19 مشروع لوزارة شؤون المرأة والأسرة وكبار السنّ بكلفة 22.2 م د.
- 18 مشروع لوزارة التربية بكلفة 549.6 م د،
- 14 مشروع لوزارة العدل بكلفة 25.7 م د،
- 11 مشروع لوزارة الصناعة والصناعات الصغرى والمتوسطة بكلفة 96.7 م د،
- 10 مشاريع لوزارة الشؤون الثقافية بكلفة 12.3 م د،
- 8 مشاريع لوزارة الصحة بكلفة 209 م د،

- 4 مشاريع لوزارة السياحة والصناعات التقليدية بكلفة 3.1 م د،
- 3 مشاريع لوزارة النقل بكلفة 274.2 م د،
- 3 مشاريع لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بكلفة 186.2 م د،
- 3 مشاريع لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بكلفة 10.3 م د،
- 2 مشاريع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكلفة 11.2 م د،
- 2 مشاريع لوزارة الشؤون الدينية بكلفة 7.1 م د،
- 1 مشروع لوزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي بكلفة 110 م د،
- 1 مشروع لوزارة الشؤون الاجتماعية بكلفة 0.4 م د،
- 1 مشروع لوزارة الشؤون المحليّة والبيئة بكلفة 150 م د.
- 6 مشاريع للوكالة العقارية الصناعية بكلفة 88.7 م د.
- 3 مشاريع للشركة التونسية للكهرباء والغاز بكلفة 576.5 م د.
- 3 مشاريع للديوان الوطني للتطهير بكلفة 251.8 م د.
- 1 مشروع لشركة ميناء النفيضة بكلفة 3400 م د.
- 1 مشروع للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بكلفة 20 م د.

وبلغ عدد المشاريع التي لم تحظى بموافقة اللجنة 75 مشروعا بكلفة جملية تبلغ 1060.2 م د. كما تمّ إعادة النظر لـ5 مشاريع بكلفة جملية تناهز 338.5 م د.

ويحوصل الجدول التالي نتائج أشغال اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية خلال سنة 2019 والمخصصة للنظر في مشاريع ميزانية سنة 2020:

الوزارات	المشاريع التي حظيت بالموافقة	الكلفة (م د)	المشاريع التي لم تحظى بالموافقة	الكلفة (م د)	عدد مشاريع إعادة النظر	الكلفة (م د)
و. التجهيز	35	2023.9	7	615.1	0	0.0
و. الفلاحة	3	186.2	1	1.7	1	240.0
و. الصناعة	11	96.7	6	80.5	2	2.7
و. التعليم عالي	2	11.2	21	92.1	0	0.0
و. أملاك الدولة	3	10.3	3	6.6	0	0.0
و. ش. الدينية	2	7.1	0	0.0	0	0.0
و. السياحة	4	3.1	1	0.3	0	0.0

و. ت.الإتصال	1	110.0	2	48.0	0	0.0
و. العدل	14	25.7	13	67.8	0	0.0
و. الإجتماعية	1	0.4	3	30.0	0	0.0
و. ش.الرياضة	33	70.9	2	3.1	0	0.0
و. التشغيل	0	0.0	0	0.0	0	0.0
و. التربية	18	549.6	0	0.0	0	0.0
و. التجارة	0	0.0	2	3.4	0	0.0
و. النقل	3	274.2	3	34.2	0	0.0
و. المرأة	19	22.2	5	8.4	0	0.0
و. الصحة	8	209.0	0	0.0	0	0.0
و. ش. الثقافة	10	12.3	5	9.0	0	0.0
و. البيئة	1	150	0	0.0	0	0.0
المجموع	**168**	**3762.8**	**74**	**1000.2**	**3**	**242.7**

المنشآت العمومية	لمشاريع التي حظيت بالموافقة	الكلفة (م د)	المشاريع التي لم تحظى بالموافقة	الكلفة (م د)	عدد مشاريع إعادة النظر	الكلفة (م د)
الديوان الوطني للتطهير	2	251.8	0	0.0	0	0.0
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	3	576.5	1	60.0	1	60.0
الوكالة العقارية الصناعية	6	88.7	0	0.0	1	35.8
الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات	1	20.0	0	0.0	0	0.0
شركة ميناء النفيضة	1	3400.0	0	0.0	0	0.0
المجموع	**13**	**4337.0**	**1**	**60.0**	**2**	**95.8**

الجملة	**181**	**8099.8**	**75**	**1060.2**	**5**	**338.5**

❖ تطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية

- نشر نتائج المسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات حول أوضاع الأم والطفل في دورته السادسة بالتنسيق مع المعهد الوطني للإحصاء ومكتب اليونسيف بتونس
- الانتهاء من اعداد التقرير الوطني الطوعي لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 وعرضه خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة الذي انعقد وذلك يوم 18 جويلية 2019 بنيويورك.
- الانتهاء من اعداد التقرير الوطني الخاص بمتابعة تنفيذ الاجندة الافريقية 2063
- إعداد التقرير السنوي حول مؤشرات البنية الأساسية لسنة 2019

المندوبية العامة للتنمية الجهوية

- مواصلة ادراج تحسينات على مستوى نشرية ولاية في ارقام بإدراج خرائط توضيحية للمؤشرات والاحصائيات لمزيد تسهيل قراءتها مع ادراج مؤشرات واحصائيات جديدة تتعلق بالجانب الاجتماعي.
- اعتماد منهجية جديدة في اعداد تقارير حول الوضع التنموي بالجهات من خلال03 تقارير نموذجية لثلاث ولايات ويتوقع تعميمها بداية من سنة 2020 تحت عنوان " التقرير السنوي بالولايات" بطلب من وزارة الاشراف

ديوان تنمية الشمال الغربي

- إعداد وثيقة "إقليم الشمال الغربي بالأرقام" لسنة 2019 و"الولايات بالأرقام" لسنة 2019.
- المساهمة في أشغال الورشة الإقليمية لتقديم نتائج المسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات حول أوضاع الأم والطفل بطبرقة والتي شملت مختلف القطاعات المعنية بولايات إقليم الشمال الغربي.
- إثراء وتعمير الاستمارة المتعلقة بمدى استجابة الإحصائيات المنتجة والمنشورة لحاجيات مستعمليها والمعدة من طرف المجلس الوطني للإحصاء.
- إعداد مونوغرافيا بلدية زهرة مدين والشروع في إعداد مونوغرافيا بلدية مجاز الباب من ولاية باجة.

ديوان تنمية الوسط الغربي

- تدعيم آليات جمع ونشر وتخزين وتحليل المعطيات الإحصائية من خلال مواصلة إعداد نشرية ولاية في أرقام وتركيز عدد من المنظومات الإحصائية الجهوية والإقليمية (منظومة المعلومات الجهوية بإقليم الوسط الغربي SIR، منظومة مؤشرات التنمية الجهوية بولاية القصرين SIDR، منظومة المعلومات الجغرافية SIG، ومنظومة معلومات ODCO.INFO.)

ديوان تنمية الجنوب

- إعداد وثيقة "الولاية في أرقام" لسنة 2019 لكل ولايات الإقليم،
- إعداد وثيقة "الجنوب في أرقام "

مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار:

- **في مجال مساندة التنمية**

- تتلخص أهم الأنشطة المنجزة خلال سنة 2019 في مجال مساندة التنمية في تقديم المساعدة الفنية لمختلف المتدخلين العموميين والخواص وإنجاز الدراسات القطاعية والاستراتيجية ووضع نتائجها على ذمة مستحقيها وتنظيم الندوات والتظاهرات والورشات وتصوّر وإعداد وثائق تعريفية ومحامل ورقية وسمعية بصرية للتسويق الجهوي.

التعاون الدولي اللامركزي

- الشروع في إعداد استراتيجية وطنية للتنمية الجهوية تكون إطارا دامجا لمختلف السياسات والبرامج التنموية وتمكن من تحديد التوجهات الكبرى والرؤية المستقبلية في هذا المجال.
- الشروع في إنجاز مشروع "دعم اللامركزية" بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني "GIZ".
- الشروع في إنجاز دراسة استراتيجية لتنمية ولاية جندوبة في أفق 2050.
- مواصلة انجاز مشروع إرادة في إطار الشراكة بين وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي ووزارة التكوين المهني والتشغيل عبر الوكالة الوطنية للتكوين الفني (ATFP) ويشمل 8 ولايات. وتبلغ الكلفة الجملية للمشروع حوالي 34 مليون أورو منها 32 مليون أورو هبة من الإتحاد الأوروبي ويتواصل إلى غاية سنة 2023.

المندوبية العامة للتنمية الجهوية

الدراسات القطاعية والاستراتيجية

- استكمال انجاز الدراسة الاستراتيجية لتنمية ولاية منوبة في آفاق 2030
- الشروع في انجاز الدراسة الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لفائدة المناطق الحدودية في آفاق سنة 2030.
- الشروع في انجاز الدراسة الاستراتيجية لتنمية ولاية سوسة في آفاق 2030
- اعداد الخطوط المرجعية لانجاز دراسة استراتيجية لتنمية إقليم تونس الكبرى في آفاق 2050

ديوان تنمية الوسط الغربي

الدراسات القطاعية والاستراتيجية

- استكمال إعداد المرحلة الثانية والثالثة من دراسة النهوض بمنظومة السياحة البديلة بولايات الوسط الغربي.
- إعداد الخطوط المرجعية والشروع في انجاز دراسة إستراتيجية "إقليم الوسط الغربي في غضون 2050 لاستشراف تموقع إقليم الوسط الغربي تنمويا.

تنشيط الجهات والتعريف بامكانياتها

- مواصلة المشاركة في إنجاز الدراسة الوطنية حول تنمية الشريط الحدودي بالبلاد التونسية.
- الإعداد للتظاهرات والورشات (الجهوية والإقليمية والوطنية) التي ينظمها أو يشارك الديوان فيها.
- إعداد وثائق ترويجية للولايات ولإقليم الوسط الغربي.
- اعداد مطويات تعريفية للديوان وخدماته وباتفاقيات وبرامج التعاون الدولي وبطاقات قطاعية وصفية لوضع القطاعات الإقتصادية بالإقليم بإعتبار 03 مطويات و03 وثائق ترويجية (01 لكل ولاية) و01 وثيقة ترويجية و01 مطوية للإقليم.
- دفع العمل الجمعياتي والإحاطة بالجمعيات ذات الطابع التنموي بإقليم الوسط الغربي.
- متابعة وتقييم البرامج الخصوصية بولايات الوسط الغربي (مشاريع التنمية المندمجة، البرامج الجهوية للتنمية، المشاريع الخصوصية...)
- مواصلة تحيين موقع الواب وإعداد مشروع متكامل لتجديده بهدف إحداث موقع واب جديد حسب التكنولوجيات الحديثة بأكثر تفاعلية مع المستعملين.

ديوان تنمية الجنوب

إضافة الى مزيد التعريف بالامتيازات المنصوص عليها بالقانون الجديد للاستثمار عدد71 لسنة 2016 تم خلال سنة 2019 القيام بدراسة قطاعية حول المواد الإنشائية بولايتي قبلي وتوزر وإعداد مخططات تسويقية لكل من ولايتي قبلي وتوزر.

ديوان تنمية الشمال الغربي

- **إعداد الدراسات القطاعية والمنظومات الاقتصادية:** شهدت بداية سنة 2019 مواصلة إنجاز الدراسة القطاعية المتعلقة بالهياكل المهنية الفلاحية من قبل مكتب الدراسات " العالمية للإستشارة المالية IFC" وخاصة المرحلة الثانية، ثم أنجزت الدراسة وتم إستلام التقرير النهائي المرحلتين (الأولى والثانية) في 8 نظائر وعلى أقراص ليزرية وملخص باللغتين الفرنسية والعربية.

- **السياحة البديلة بالإقليم:** الانتهاء من انجاز المرحلة الأولى من دراسة السياحة البديلة والمتعلقة بالتشخيص والتحليل.
- **دراسات تنموية استراتجية:** شهدت بداية سنة 2019 الإنطلاق في إعداد التقرير التحليلي حول الوضع التنموي بولاية سليانة.
- **التعاون الدولي اللامركزي:** المساهمة على المستوى الجهوي والإقليمي في تنفيذ جملة من برامج التعاون الدولي ضمن الإتفاقيات المبرمة في إطار الشراكة بين عديد الوزارات والأطراف المانحة من أهم البرامج نذكر:

❖ برنامج شراكة بين ولاية جندوبة– مقاطعة سردانيا الإيطالية المرتكزة على الإقتصاد الإجتماعي والتضامني (ESS)

❖ برنامج شراكة بين الحكومة التونسية والبنك الدولي (BM) المتعلق بتطوير سلاسل القيمة " Task Force DCV": وهو برنامج ممول من طرف البنك الدولي في حدود 70 مليون دولار يرمي إلى تطوير حوالي 16 منظومة إقتصادية في مختلف المجالات وخاصة الفلاحية إضافة إلى الرفع من المردودية المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

❖ برنامج التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ: مشروع المبادرة من أجل التنمية IDR ومشروع تطوير المنظومات الفلاحية من أجل التنمية المحلية بولاية سليانة "PROFITS"

- **في مجال النهوض بالاستثمار الخاص**

ديوان تنمية الوسط الغربي

– الإحاطة المباشرة بالباعثين والإرشاد والإعلام والتوجيه.

– الإحاطة بـ 1548 باعث ومستهدف من الباعثين المحتملين. في مختلف المراحل المتعلقة ببعث المشاريع ودعمهم وتوجيههم لتجاوز الصعوبات المعترضة والإستفادة من جملة الخدمات الفنية والمالية المقدمة لفائدة الباعثين من قبل باقي الهياكل المتكامل عملها مع الديوان.

–تقديم الخدمات الادارية والفنية لفائدة 1063 متعامل عن طريق الشباك الموحد.

– مساعدة 498 باعثا شابا على استكمال تمويل مشاريعهم عن طريق آلية اعتماد الانطلاق.

– توفير المعلومة الإقتصادية المتعلقة بالإستثمار الخاص.

إعداد الوثائق والنشريات

– إعداد نماذج دراسات من أفكار المشاريع القابلة للإنجاز.

– مواصلة تدعيم قاعدة بيانات حول أفكار المشاريع.

– تحيين قاعدة البيانات حول الباعثين المحتملين بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة في مجال الاستثمار الخاص ومن خلال الأيام التحسسية والندوات المحلية والجهوية والإقليمية.

– الشروع في تحيين قاعدة المعطيات الخاصة بالاستثمار الخاص (الدراسات).

تحيين موقع واب الديوان:

– تحيين دوري للموقع في مجال الاستثمار الخاص وفق المعطيات الجديدة المتعلقة بـ :

* أفكار المشاريع القابلة للإنجاز.
* دراسات أولية لبعض أفكار المشاريع.
* الحوافز والتشجيعات.
* آليات التمويل.
* الخطوط الأجنبية للتمويل.
* ملخص للدراسات القطاعية التي يتم إنجازها.
* أي مستجدات في مجال الإستثمار الخاص.

– **إعداد الدراسات الفنية والإقتصادية.**

- شمل إعداد دراسات الجدوى الفنية والإقتصادية لفائدة القطاع الخاص 186 دراسة منها 120 دراسة منجزة و66 دراسة بصدد الإنجاز.

– **تشخيص أفكار المشاريع ومتابعة تمويل المشاريع.**

– إستغلال نتائج الدراسات القطاعية التي تم إنجازها لإستنباط أفكار المشاريع القابلة للإنجاز بالإقليم وإعداد قوائم في الغرض.

– إعداد دراسات أولية لأهم أفكار المشاريع التي تم إستنباطها من خلال الدراسات القطاعية.

– يقدر عدد المشاريع التي سيتم تركيزها خلال سنة 2019 من بين المشاريع المدروسة بالديوان بحوالي 43 مشروعا بإستثمار جملي يقدر بـ 11 مليون دينار هي بنسبة تناهز 24%.

– **الشراكة ودفع الاستثمار:**

– تسويق نماذج من الدراسات الأولية للمشاريع المجددة التي تم تشخيصها من خلال الدراسات القطاعية لدى الباعثين المحتملين عن طريق الاتصال المباشر.

– ترويج أهم نتائج الدراسات وأفكار المشاريع عبر مواقع الواب لكل من:

– ديوان تنمية الوسط الغربي.

- بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- وكالة النهوض بالإستثمار الخارجي.
- مركز النهوض بالصادرات.
- هياكل المساندة.

ديوان تنمية الشمال الغربي

- المساعدة والتوجيه: في إطار الإحاطة بأصحاب أفكار المشاريع تولت المصالح الفنية للديوان بما فيها المصالح الجهوية خلال سنة 2019 إستقبال 430 باعثا محتملا حيث تم تقديم المعلومات والخدمات المطلوبة والمتمثلة خاصة في توجيه الباعثين وتوفير المعلومة الاقتصادية وبلورة أفكار المشروع وتكوين الملفات المتعلقة بالدراسات والمرافقة لدى هياكل المساندة ومؤسسات التمويل.
- إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع: تولت مصالح الديوان خلال سنة 2019 إعداد 67 دراسة فنية واقتصادية منها 52 دراسة لمشاريع جديدة بلغ حجم إستثماراتها 10,34 مليون دينار وتحيين 15 دراسة قدرت كلفة استثماراتها الجملية بـ 1,6 مليون دينار ستمكن من إحداث قرابة 35 موطن شغل.
- متابعة آلية إعتماد الإنطلاق *1*: الموافقة على تمويل *1132* مشروع بكلفة استثمار تقدر بـ *39,79* م د وبطاقة تشغيلية *2469* موطن شغل

ديوان تنمية الجنوب

واصل ديوان تنمية الجنوب خلال سنة 2019 نشاطه في مجال النهوض بالاستثمار الخاص وذلك بتركيز جهوده على دعم وتبني الباعثين والإحاطة بهم وتوجيههم ومرافقتهم وانجاز دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع والبحث عن التمويل. كما عمل الديوان على مزيد التعريف بالإمكانات والموارد المتاحة بإقليم الجنوب وبالامتيازات المنصوص عليها بالقانون الجديد للاستثمار عدد 71 لسنة 2016.

البرنامج الفرعي عدد 1 البرامج الجهوية للتنمية

الهدف.1.2 تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه

تقديم الهدف: يشمل تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه، تطوير التحكم في عدد عملة الحضائر والتسريع في فتح الاعتمادات لفائدة الولايات والحرص على الرفع في نسبة الاستهلاك الفعلي للاعتمادات وإعداد تقارير لمتابعة تقدم تنفيذ البرنامج بصفة دورية وذلك لحوصلة النتائج وجرد النقائص المتعلقة بالبرنامج قصد ايجاد الحلول الملائمة لتجاوزها.

جدول عدد 5:

الهدف الاستراتيجي1.2: تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه

مؤشر قيس الآداء	وحدة المؤشر	إنجازات	تقديرات	إنجازات	مقارنة بين 2018 و2019		مقارنة الإنجازات بالتقديرات لسنة 2019	
		2018	2019	2019				
		أ	ب	ج	د=ج-أ	% د/أ	م=ج-ب	% م/ب
المؤشر عدد.1.1.2: تطوير التحكم في عدد عملة الحضائر.	نسبة مئوية	-3,9	-4	-2,8	1,10	-28,21	1,20	-30,00
المؤشر 2 . 1 . 2 نسبة استهلاك اعتمادات الدفع المفتوحة للمجالس الجهوية	نسبة مئوية	85	90	71	-14,00	-16,47	-19,00	-21,11
المؤشر1.2. 3 إعداد تقارير متابعة سداسية الجهوي للتنمية	نسبة مئوية	50	50	50	0,00	0,00	0,00	0,00
المؤشر 2 . 1 . 4 اعداد دراسة تقييمية لتدخلات البرنامج الجهوي للتنمية	عدد	1	1	1	0,00	0,00	0,00	0,00

رسم بياني عدد .5:

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف الاستراتيجي تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه

لسنة 2019

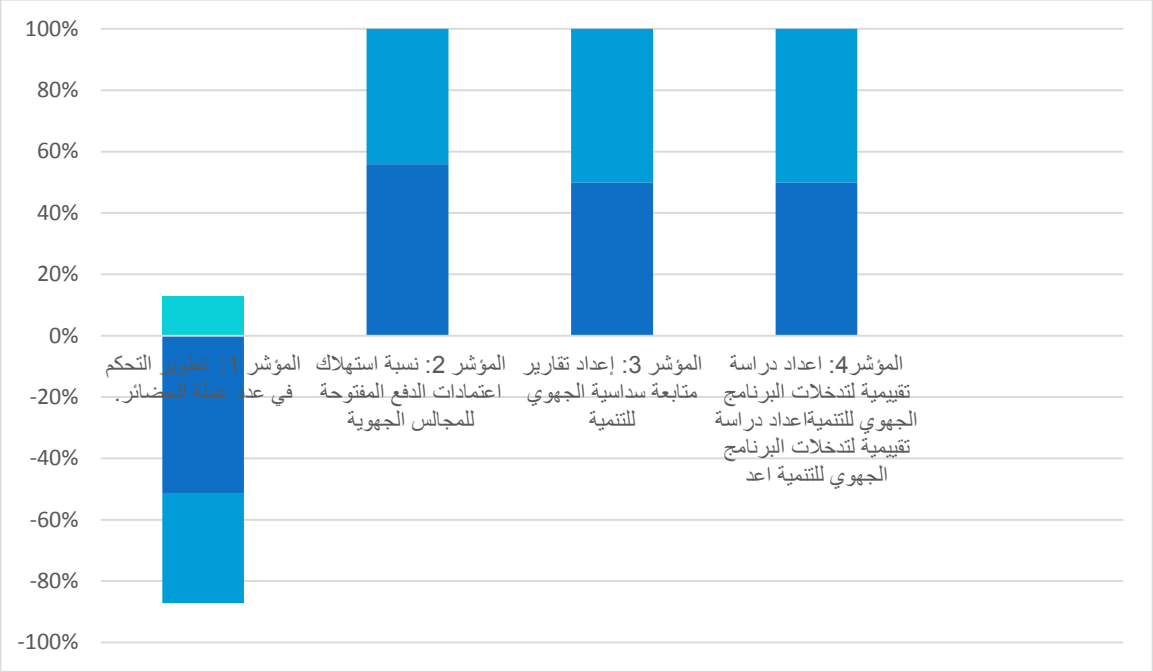

الهدف 2 ـ 2 . بعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة وبرنامج التنمية الحضرية المتكاملة:

تقديم الهدف: بعث حركية اقتصادية محلية بتثمين أنشطة تعتمد على الخصوصيات المحلية والجهوية بما يسمح بتثبيت المتساكنين في مناطقهم من خلال توفير فرص شغل وتحقيق التنمية المستديمة ودعم التشغيل بالجهات عبر النهوض بالتشغيل المحلي واستحثاث نسق إحداث المشاريع والتشجيع على العمل المستقل انطلاقا من الخصوصيات المحلية والجهوية، علاوة على تعزيز مؤشرات التنمية البشرية لتحسين نوعية حياة الفرد والمحافظة على المحيط عبر إنجاز التجهيزات الجماعية ودعم البنية الأساسية وفقا للحاجيات المحلية.

جدول عدد 5:

الهدف الاستراتيجي2.2: بعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة وبرنامج التنمية الحضرية المتكاملة:

مؤشر قيس الآداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019		مقارنة الإنجازات بالتقديرات لسنة 2019	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	% د/أ	م=ج-ب	% م/ب
المؤشر عدد 2.2. 1: نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة ولعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية	نسبة مئوية	69,5	95,6	80,1	10,6	15,25	−15,5	−16,21
المؤشر 2 . 2 . 2 عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا	عدد	1400	1650	659	−741	−52,93	−991	−60,06

رسم بياني عدد .5:

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف الاستراتيجي بعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة وبرنامج التنمية الحضرية المتكاملة

لسنة 2019

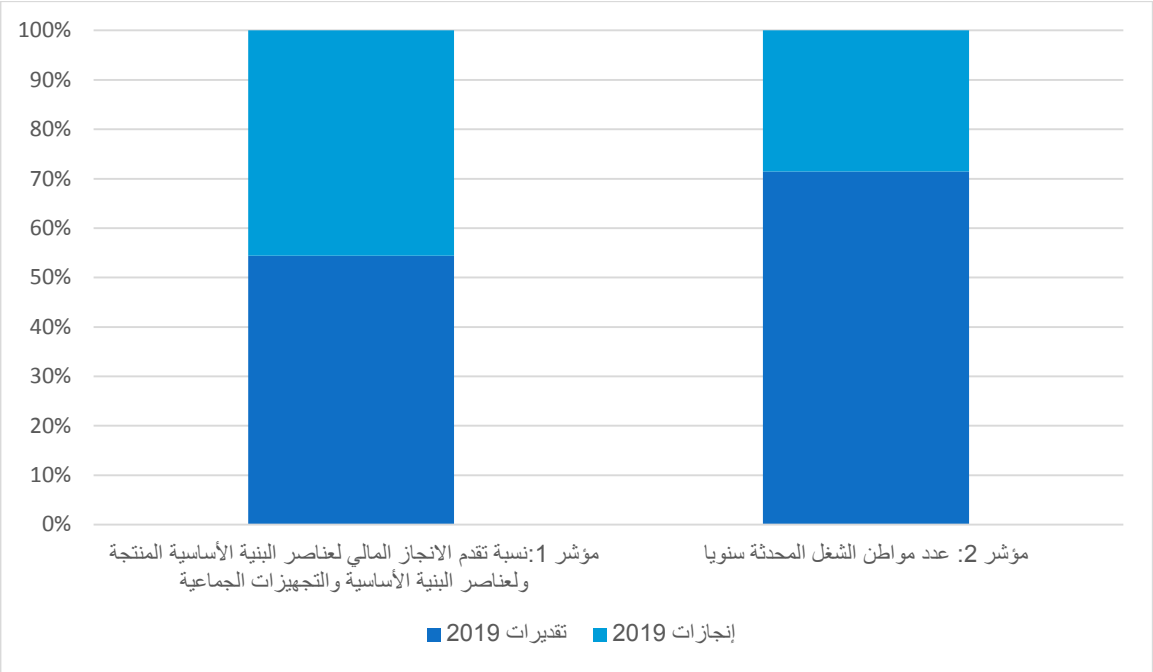

البرنامج الفرعي الثاني: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية

الهدف 3.2: متابعة تنفيذ مخطط التنمية ومشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية المدرجة بميزانية الدولة وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية

تقديم الهدف:

- تطوير تقنيات التخطيط الجهوي وضبط مناهج إعداد الاستراتيجيات التنموية وتركيز المتابعة الدورية للوضع الاقتصادي والاجتماعي بالجهات، علاوة على التحليل الموضوعي للإشكاليات المعترضة وللأفاق والإمكانيات المتوفرة لدعم التنمية بالجهات.

- إعطاء المنظومة الإحصائية الجهوية والمحلية دورا محوريا وتحسين قاعدة الإحصائيات الجهوية.

جدول عدد 5:

- **الهدف الاستراتيجي3.2:** متابعة تنفيذ مخطط التنمية ومشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية المدرجة بميزانية الدولة وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية

مؤشر قيس الآداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019		مقارنة الإنجازات بالتقديرات لسنة 2019	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	% د/أ	م=ج-ب	% م/ب
المؤشر 1.3.2 إعداد تقرير سنوي لمتابعة تنفيذ المخطط الجهوي والقطاعي	تقرير	29	29	29	0	0,00	0	0,00
المؤشر 2. 2.3 إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية	تقرير	117	119	118	1	0,85	−1	−0,84
المؤشر 3.3.2 إعداد نشريات إحصائية وتحليلية لكل جهة	نشرية	30	33	27	−3	−10,00	−6	−18,18
المؤشر 4.3.2 إعداد التقرير الوطني السنوي حول مؤشرات البنية الاساسية	تقرير	1	1	1	0	0,00	0	0,00

رسم بياني عدد 5.:

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف الاستراتيجي متابعة تنفيذ مخطط التنمية ومشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية المدرجة بميزانية الدولة وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية

لسنة 2019

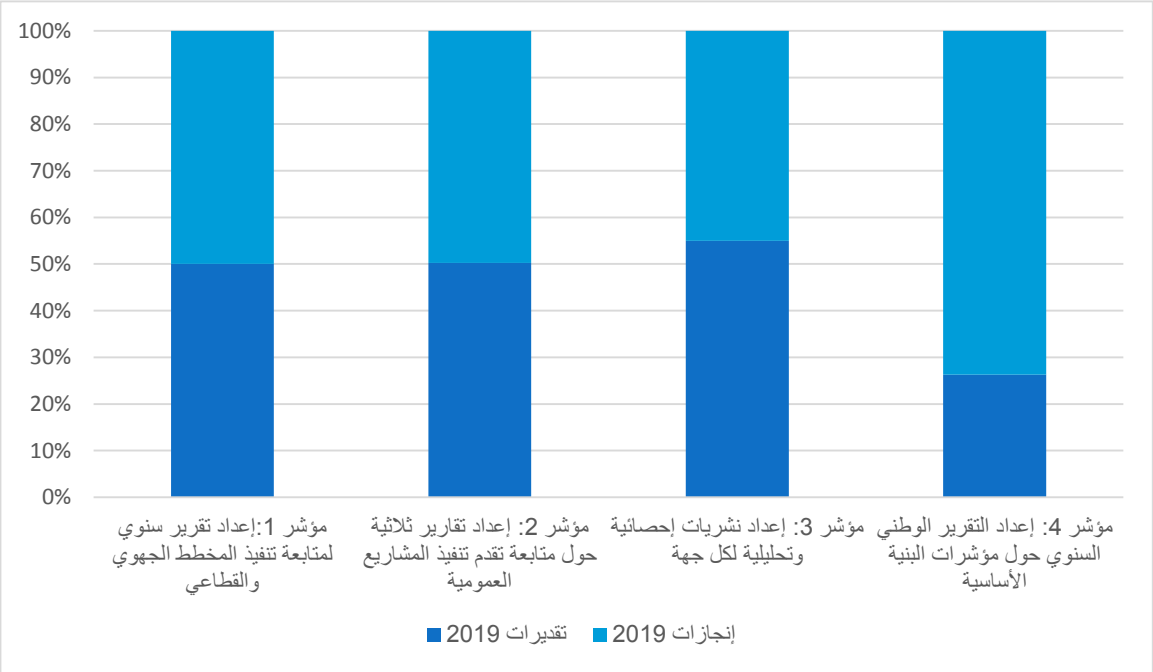

الهدف 4.2: متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030

تقديم الهدف: صادقت تونس مع باقي دول العالم على اعتماد اهداف التنمية المستدامة2030 وتعهدت بالعمل على ادراج هذه الاجندة ضمن استراتيجياتها التنموية ووضع إطار لمتابعة وقيس مؤشرات بلوغ هذه الأهداف. ويستوجب التزام تونس إزاء المنظومة الدولية اعداد تقارير متابعة طوعية سنوية تتم مناقشتها خلال الملتقى السياسي الرفيع المستوى خلال اجتماعاته الدورية بنيويورك شهر جويلية من كل سنة.

جدول عدد 5:

الهدف الاستراتيجي4.2: متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030

مؤشر قيس الآداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019		مقارنة الإنجازات بالتقديرات لسنة 2019	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	% د/أ	م=ج-ب	%م/ب
المؤشر 1.4.2 إعداد التقرير الوطني السنوي الطوعي حول تجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030	تقرير		1	1	1	-	0	0
المؤشر 2.4.2 ضمان وتحقيق تبني اهداف التنمية المستدامة من قبل كل المتدخلين في إطار مقاربة تشاركية	ورشات عمل وحلقات تكوين	3	5	8	5	166	3	160

رسم بياني عدد .5:

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الاستراتيجي متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 **لسنة 2019**

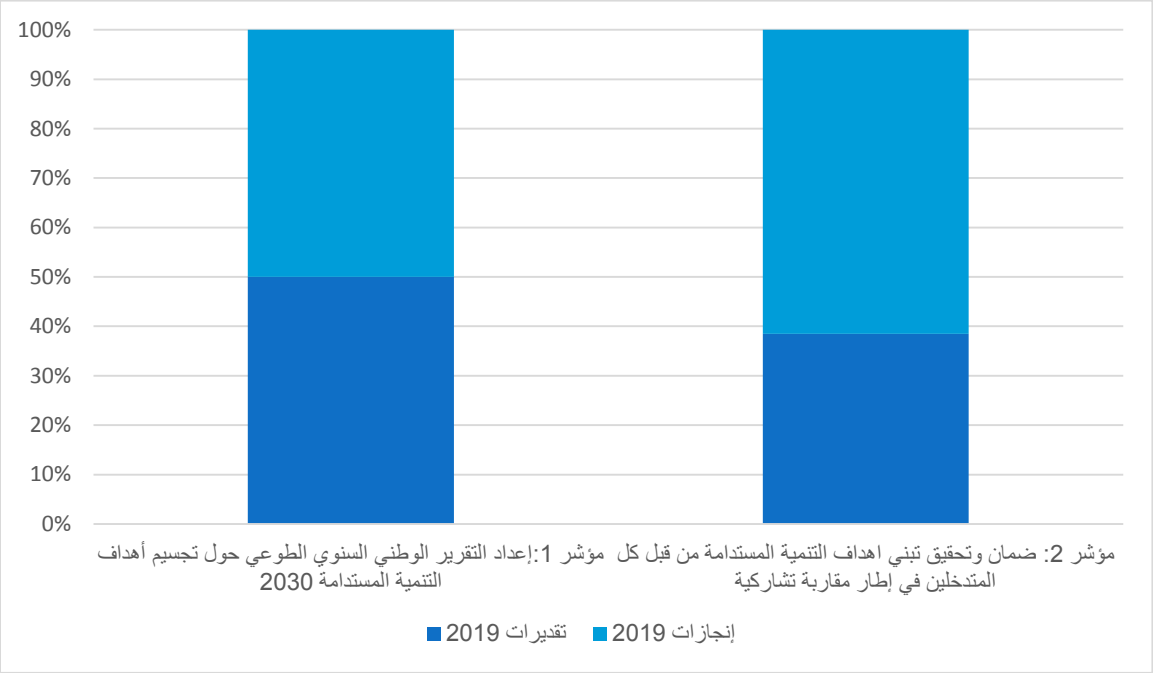

الهدف 5.2: مساندة التنمية القطاعية والجهوية والنهوض بالإستثمار الخاص

تقديم الهدف: الاحاطة الفنية للمستثمرين من خلال توفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي والتعريف بفرص الاستثمار بالجهات عبر التنظيم والمشاركة في الندوات والتظاهرات وإعداد حوامل التسويق الجهوي وتثمين برامج التعاون الدولي اللامركزي.

جدول عدد 5:

الهدف الاستراتيجي5.2: مساندة التنمية القطاعية والجهوية والنهوض بالإستثمار الخاص

مؤشر قيس الآداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019		مقارنة الإنجازات بالتقديرات لسنة 2019	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	% د/أ	م=ج-ب	%م/ب
المؤشر 1.5.2 عدد المشاريع الخاصة المنجز لها دراسات الجدوى الاقتصادية	عدد	511	660	542	31	6,07	-118	-17,88
المؤشر 2.5.2 نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية بالجهات	نسبة	37,5	65	38,125	0,625	1,67	-26,875	-41,35
المؤشر 3.5.2 عدد محامل وتظاهرات التسويق الجهوي	عدد	17	39	26	9	52,94	-13	-33,33

رسم بياني عدد .5:

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف الاستراتيجي مساندة التنمية القطاعية والجهوية والنهوض بالإستثمار الخاص

لسنة 2019

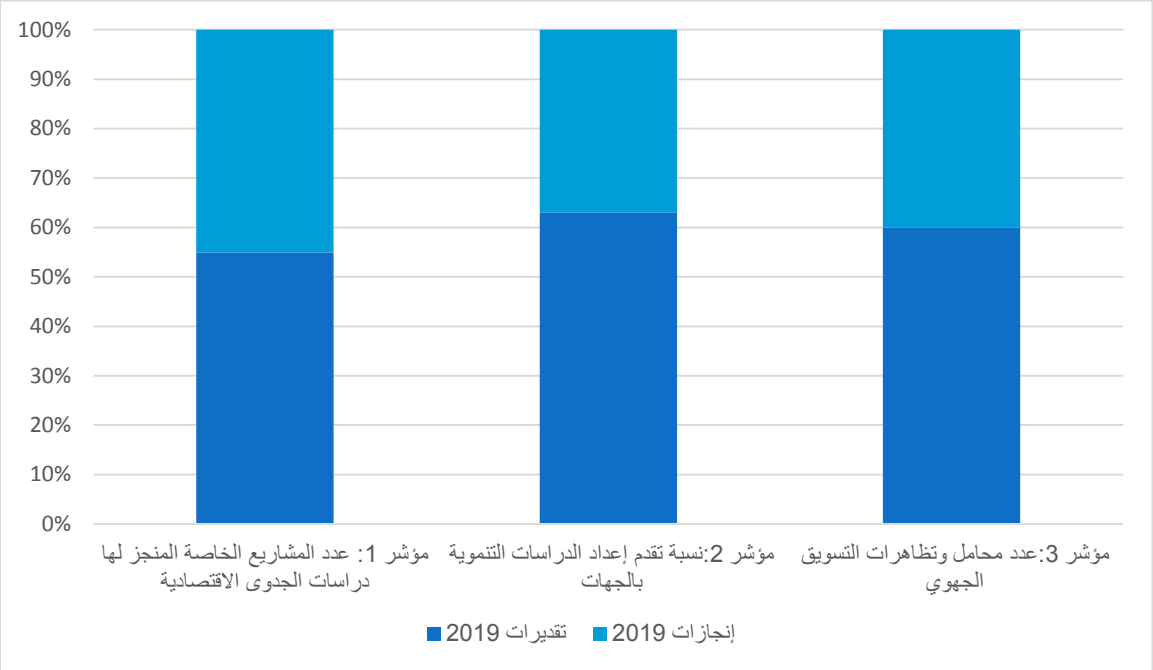

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

الهدف 1.1.2 تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية وتصويب تدخلاته ومتابعة تنفيذه

- **المؤشر1.1.1.2 تحسين التحكم في عدد عملة الحضائر**

تم تسجيل انخفاضا في الإنجاز بنسبة 30% مقارنة بالهدف المبرمج خلال سنة 2019 حيث انخفض العدد الجملي لعملة الحضائر من 49.2 ألف الى 47.8 ألف مسجلا نسبة انخفاض بـ2.8% عوضا عن 4% وذلك للأسباب التالية:

- اجراء تقاطعات بين منظومة الحضائر وبقية المنظومات الوطنية (CNSS, CNRPS, Patente).

- تمتيع عملة الحضائر الذين تفوق أعمارهم 60 سنة بمنحة تعادل منحة العائلات المعوزة وذلك منذ شهر فيفري 2019 إلى حين تفعيل برنامج خصوصي سيوضع للغرض تحت تصرف وزارة الشؤون الاجتماعية

- **المؤشر 2.1.1.2 نسبة استهلاك اعتمادات الدفع المفتوحة لفائدة المجالس الجهوية**

تم تسجيل انخفاضا في الإنجاز بنسبة 21.11% مقارنة بالهدف المبرمج خلال سنة 2019 حيث انخفضت نسبة استهلاك اعتمادات الدفع المفتوحة للمجالس الجهوية من 90 % الى 71 % وذلك للأسباب التالية:

- فتح جزء هام من اعتمادات الدفع المبرمجة لسنة 2019 خلال شهر ديسمبر 2019 وبالتالي فان استهلاك هذه الاعتمادات تم بداية من سنة 2020.
- فتح اعتمادات الدفع لفائدة المجالس الجهوية للولايات بالأخذ بعين الاعتبار لنسبة استهلاك الاعتمادات المفتوحة وقيمة الاعتمادات المتوفرة
- وجود فواضل إعتمادات متبقية لدى المجالس الجهوية من السنوات السابقة،
- ضعف الامكانيات المادية والبشرية للجهات لإعداد الملفات الفنية لإتمام اجراءات الشروع في التنفيذ.
- تعطل بعض المشاريع لأسباب مختلفة (إشكال عقاري، اعتراض المواطنين، إخلال المقاولين بتعهداتهم...).

- **المؤشر عدد 3.1.1.2 إعداد تقارير متابعة سداسية للبرنامج**

تمّ تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 100 % مقارنة بالمبرمج وذلك تطبيقا لمقتضيات منشور السيد رئيس الحكومي حول اعداد تقارير دورية لمتابعة البرنامج،

- **المؤشر عدد 4.1.1.2 إعداد دراسة تقييمية لتدخلات البرنامج الجهوي للتنمية**

تمّ الانطلاق في إعداد دراسة تقييمية لتدخلات البرنامج الجهوي للتنمية للفترة 1997-2018. وتم الانتهاء من انجاز تقارير المرحلتين الأولى والثانية خلال سنة 2019 وبصدد إتمام إجراءات المصادقة على مخرجات هذه الدراسة خلال سنة 2020.

الهدف 2 . 1 . 2 . بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة وبرنامج التنمية الحضرية المتكاملة):

- **المؤشر 1.2.1.2: نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة ولعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية**

تمّ تسجيل نسبة إنجاز مالي تقدر بـ 80.1% في مقابل تقديرات بـ95.6 % لإنجاز الآبار العميقة وكهربة وتجهيز الآبار وتهيئة المناطق السقوية والمناطق الحرفية وبناء محلات صناعية والطرقات والمسالك والتنوير والتطهير والمنشآت الثقافية والشبابية والطفولة وعنصر التكوين والدراسات والتسيير ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- إشكاليات عقارية (تفويت أو تخصيص أو تغيير صبغة أراضي)
- إشكاليات ناجمة عن إعتراضات للمطالبة بتغيير مواقع إنجاز بعض العناصر
- تأخير في إنجاز الدراسات وإستكمال طلبات العروض
- ضعف الامكانيات المادية والبشرية للجهات لإعداد الملفات الفنية لإتمام اجراءات الشروع في التنفيذ.
- عدم ايفاء المقاولات بتعهداتها مما ادى الى إلغاء وفسخ عديد من الصفقات.

- **المؤشر 2.2.1.2: عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا**

تمّ خلال سنة 2019 إحداث 165 مشروع فردي مكنت من توفير 659 موطن شغل في مقابل تقديرات بـ 1650 موطن شغل. ويعود ضعف نسبة الإنجاز المسجلة أساسا إلى عزوف الشباب على بعث المشاريع الفردية وعدم توفر التمويل اللازم إضافة الى بعث مشاريع ذات طاقة تشغيلية ضعيفة.

ولتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر تم ابرام اتفاقيات مع البنوك لتمويل المشاريع الفردية وابرام اتفاقيات مع هياكل المساندة (الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والوكالة التونسية للتكوين المهني والديوان الوطني للصناعات التقليدية) وبعث دورات تكوينية لفائدة الباعثين وإعطاء الاولوية في اسناد اعتماد الانطلاق لباعثي المشاريع الفردية ضمن برنامج التنمية المندمجة.

البرنامج الفرعي الثاني: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية

الهدف 1.2.2: متابعة تنفيذ مخطط التنمية ومشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية المدرجة بميزانية الدولة وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية

- **المؤشر 1.1.2.2 إعداد تقرير سنوي لمتابعة تنفيذ المخطط الجهوي والقطاعي**

تمّ تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 100 % مقارنة بالمبرمج حيث تم اعداد التقرير نصف مرحلي لتقييم إنجازات المخطط وعرضه على مجلس الوزراء خلال شهر ماي 2019.

- **المؤشر 2.1.2.2 إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية**

تم تحقيق اهداف المؤشر بنسبة 99.2 %. حيث تم اعداد كل تقارير المتابعة الثلاثية بالولايات وعلى مستوى مختلف الأقاليم ما عدى تقرير واحد. وتتضمن هذه التقارير متابعة انجاز المشاريع العمومية حسب مختلف مراحل تقدمها (مشاريع منجزة، بصدد الإنجاز، بصدد طلب العروض وبصدد الدراسة) وخاصة متابعة المشاريع التي تواجه صعوبات في التنفيذ.

- **المؤشر 3.1.2.2 إعداد نشريات إحصائية وتحليلية لكل جهة**

تم تحقيق اهداف المؤشر بنسبة 81.8 %.

- **المؤشر 4.1.2.2 إعداد التقرير الوطني السنوي حول مؤشرات البنية الأساسية**

تمّ تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 100 % مقارنة بالمبرمج. مع العلم أن اعداد التقرير الخاص بسنة 2018 تم كما هو مبرمج خلال سنة 2019 الا أن نشر التقرير تم فعليا في شهر جانفي من سنة 2020.

الهدف 2.2.2: متابعة تجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030

- **المؤشر 1.2.2.2 إعداد التقرير الوطني السنوي الطوعي حول تجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030**

تمّ تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 100 % مقارنة بالمبرمج. حيث تم الانتهاء من اعداد التقرير الوطني الطوعي لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 وعرضه خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة الذي انعقد من 15 إلى 19 جويلية 2019 بنيويورك.

- **المؤشر 2.2.2.2 ضمان وتحقيق تبني اهداف التنمية المستدامة من قبل كل المتدخلين في إطار مقاربة تشاركية**

تمّ تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 160 % مقارنة بما هو مبرمج. حيث تم تنظيم 5 ورشات على المستوى الوطني و 3 ورشات إقليمية بقفصة والكاف والمنستير شملت كل ولايات الجمهورية لمتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة وذلك لضمان مشاركة أوسع عند صياغة التقرير الوطني الطوعي لسنة 2019.

الهدف 3.2.2: مساندة التنمية القطاعية والجهوية والنهوض بالإستثمار الخاص

- **المؤشر 1.3.2.2 عدد المشاريع الخاصة المنجز لها دراسات الجدوى الاقتصادية**

تم تسجيل نسبة إنجاز لدراسات الجدوى الاقتصادية تقدّر بـ82.1% وذلك لعدة أسباب نذكر منها بالخصوص:

- التسهيلات العديدة التي وقع إقرارها للمشاريع من خلال إحداث آليات "إعتماد الإنطلاق1" و"إعتماد الإنطلاق 2 " لفائدة المشاريع الصغرى و المتوسطة والتي ساهمت في توفير التمويل الذاتي لفائدة الباعثين الشبان مما أدى إلى حركية هامة بالنسبة لهذه النوعية من المشاريع.
- تركيز جل مشاريع التعاون الدولي على تمويل ومصاحبة المشاريع الصغرى.
- عزوف البنوك التجارية عن تمويل المشاريع ذات الحجم الكبير والمتوسط.

▪ **المؤشر 2.3.2.2 نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية بالجهات**

تمّ تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ58.7 % ويعود ذلك لجملة من الأسباب من أهمها:

- تأجيل إنجاز بعض الدراسات المبرمجة نظرا لكثافة الأنشطة المختلفة للدواوين
- اعتماد الصبغة التشاركية في اعداد بعض الدراسات التي تشمل تشريك الفاعلين على المستوى المحلي والجهوي في كل مرحلة، وتتطلب هذه العملية متسعا من الوقت لا يمكن التحكم فيه بدقة وهو ما أثر على نسق اتمام هذه الدراسات.
- طول المدة التي تستغرقها إعداد ضوابط المهمة باعتبار اعتماد المقاربة التشاركية

▪ **المؤشر 3.3.2.2 عدد محامل وتظاهرات التسويق الجهوي**

تمّ تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ66.7 % مقارنة بما هو مبرمج بالنسبة لدواوين التنمية الجهوية ولم تقم المندوبية العامة للتنمية الجهوية أي حامل نظرا لكونها شرعت في إعداد مخطط إستراتيجي متكامل للتسويق الترابي للجهات يحتوي على رؤية جديدة لتطوير الوثائق الترويجية لولايات إقليمي الشمال والوسط الشرقي.

برنامج التعاون الدولي

رئيس البرنامج: السيدة مفيدة جابالله رئيسة الهيئة العامة للتعاون الدولي

1 التقديم العام للبرنامج

يمثل برنامج التعاون الدولي أحد أهمّ البرامج التي تضطلع بها وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، من خلال :

- إعداد واقتراح والمشاركة في تنفيذ استراتيجية شاملة ومتناسقة لدفع التعاون بين الجمهورية التونسية والدول الأجنبية والمؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية في الميادين الاقتصادية والمالية والفنية وغيرها من الميادين ذات العلاقة بالتنمية.
- المشاركة في الاجتماعات والندوات والتظاهرات التي تنظمها الدول والمؤسسات والهيئات والمنظمات لتمثيل الجمهورية التونسية والدفاع عن مصالحها في المجالات المندرجة ضمن مشمولات وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.
- السهر على تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التعاون الفني من خلال الوكالة التونسية للتعاون الفني.

ويتضمن برنامج التعاون الدولي، حسب التنزيل العملياتي الجديد، على برنامج فرعي وحيد وهو التعاون المالي والفني، وهدفين اثنين هما دفع التعاون المالي ودفع التعاون الفني.

بخصوص الهدف الأول، يعهد إلى 5 وحدات عملياتية (UO) وهي:

- الإدارة العامة للتعاون متعدد الأطراف
- الإدارة العامة للتعاون الأوروبي
- الإدارة العامة للتعاون العربي والإسلامي
- الإدارة العامة للتعاون الإفريقي والأسيوي والأمريكي

أما في ما يتعلق بالهدف الثاني، فيعهد للوكالة التونسية للتعاون الفني (opérateur)

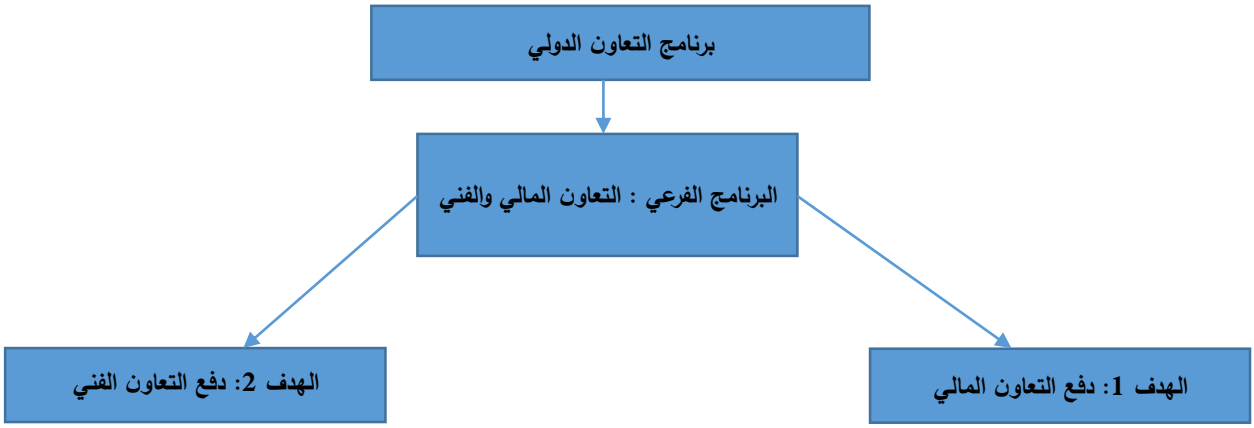

1-1 تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

أهم الإصلاحات والأهداف التي تم تحقيقها:

- **على مستوى التعاون المالي**

عملت مختلف الهياكل التابعة للهيئة العامة للتعاون الدولي خلال سنة 2019 على مواصلة تعبئة الموارد الخارجية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية المدرجة ضمن المخطط الخماسي 2016-2020 بما يسهم في تحقيق الأهداف التنموية المرسومة ضمن المخطط، مع الحرص على اختيار التمويل الأنسب بأفضل الشروط التمويلية.

كما حرصت على توفير موارد لفائدة ميزانية الدولة عن طريق برامج دعم الميزانية مقابل القيام بإصلاحات هامة في عديد المجالات

كما تم خلال سنة 2019 العمل على دفع نسق إعداد اتفاقيات التمويل وإبرامها مع الأطراف الممولة في أحسن الآجال والعمل على ادخالها حيز التنفيذ للتمكن من الانطلاق في انجاز المشاريع والبرامج الممولة من قبلها. كما تم العمل على تفادي الصعوبات التي تحول دون انجاز المشاريع والبرامج في آجالها وفي أحسن الظروف.

- **على مستوى التعاون الفني :**

يعتبر التعاون الفني القائم على المهارات البشرية أحد أدوات سياسة تونس الخارجية وعنصر تقارب وتضامن بين الشعوب ووسيلة فعالة لتبادل المعرفة وتحقيق التنمية، وعلى هذا الأساس شرعت الوكالة التونسية للتعاون الفني في إطار إستراتيجية عمل للثلاث سنوات القادمة في الإصلاحات التالية :

- <u>في خصوص دعم تواجد الكفاءات والإطارات التونسية بالخارج:</u>

✓ وضع برنامج لاستقطاب الكفاءات التونسية وتشجيعها للعمل في إطار التعاون الفني يقوم على:

- تأهيل المترشحين للعمل بالخارج من خلال إعداد برامج تأهيلية في اللغة الانجليزية وفي كيفية إعداد السير الذاتية وإدارة المحادثات وقد أبرمت اتفاقية شراكة مع المجلس البريطاني بتونس للمساعدة الفنية في هذا الشأن،
- تركيز بوابة واب جديدة دخلت حيز الاستغلال في شهر مارس 2019 ليقدم خدمات عديدة على الخط للمرشحين للعمل بالخارج ولجهات الانتداب وللمتعاونين،
- وضع مصنف جديد للمهن محين لتسهيل عملية البحث عن الترشحات مدمج بالبوابة الجديدة

- وضع التراتيب الفنية لتركيز نظام اتصالات جديد داخل الوكالة من مزاياه تمكين المشغلين من القيام بمقابلات عن بعد بجودة عالية،
- مزيد التعريف بدور وأنشطة الوكالة من خلال دعم حضورها في الملتقيات والمعارض العلمية والأكاديمية.

✓ وضع برنامج سنوي لاستكشاف فرص توظيف التونسيين بالخارج يقوم على تنفيذ مهمات استكشاف ببعض البلدان وتنظيم أيام اعلامية بالخارج والمشاركة في مختلف التظاهرات الاقليمية والدولية.

✓ إبرام مذكرة تفاهم بين الوكالة التونسية للتعاون الفني وشركة التنمية الاقتصادية لمدينة درامندفيل الكندية –SDED société de développement économique de Drummondville – وقد تضمّنت اتفاق الطرفان على انتداب كفاءات تونسية لفائدة المؤسسات الاقتصادية بمدينة Drummondville بتنظيم مشترك بين الوكالة و SDED .

✓ توقيع اتفاقية تفاهم لمدّة سنة أخرى بين الوكالة ومؤسسة Québec international من أجل تنظيم مشترك لعمليات انتداب كفاءات تونسية لفائدة الشركات الكندية بمحافظة كيبيك.

✓ توقيع اتفاقية بتاريخ 20 أوت 2018 بين الوكالة ومؤسسة Seaweld الموريتانية العاملة في مجال المناجم والنفط، وتنص هذه الاتفاقية على انتداب كفاءات تونسية عن طريق الوكالة لسد احتياجات الشركة في كل التخصصات التي تحتاجها.

✓ العمل ضمن مشروع لمة الممول من الاتحاد الأوروبي لدعم القدرات البشرية و المؤسساتية للوكالة

- <u>في خصوص تأكيد دور تونس كبلد محوري في مجال التعاون جنوب–جنوب:</u>

✓ وضع برنامج للترويج للخبرة التونسية في مجال تنمية القدرات البشرية والمؤسساتية ،

✓ وضع برنامج عمل لإعداد ودعم المبادرات الرامية للنهوض بالتعاون جنوب – جنوب مع مختلف الشركاء على المستوى الثنائي والثلاثي ومتعدد الأطراف، وفي هذا الجانب انضمت الوكالة إلى مبادرتين واحدة مع البنك الإسلامي للتنمية في إطار برنامج REVERSE LINKAGE وآخر في مجال الفلاحة مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون جنوب–جنوب والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

✓ دعم تواجد فاعل للتعاون الفني التونسي في مختلف التظاهرات الاقليمية والدولية الخاصة بالنهوض بالتعاون جنوب–جنوب.

✓ الاعداد لتنفيذ مشروع لتطوير موقع الوكالة على المستوى الدولي في مجال التعاون جنوب – جنوب في اطار التعاون مع الوكالة البرازيلية للتعاون ABC و البنك الاسلامي للتنمية BID و ذلك بداية من النصف الثاني لسنة 2019.

2-1 أهمّ الانجازات والأنشطة التي تم القيام بها:

- **على مستوى التعاون المالي:**

التعهدات المبرمة:

- تمّت تعبئة حوالي 7708 م..د.ت خلال سنة 2019 في شكل قروض وهبات مقابل حوالي 7539 م.د.ت خلال سنة 2018

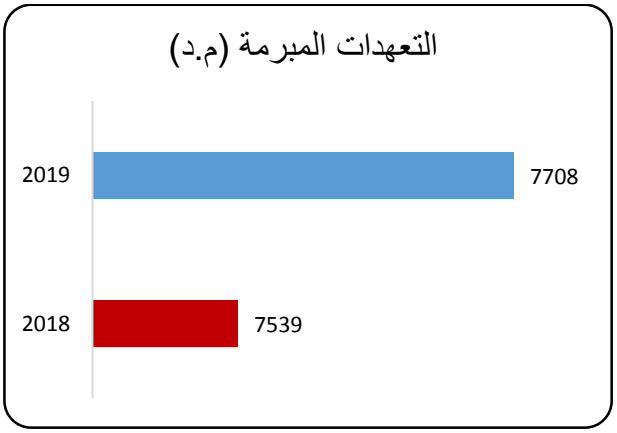

السحوبات:

- بلغ حجم السحوبات حوالي 5750 م.د.ت خلال سنة 2018 مقابل 4761 م.د.ت خلال سنة 2018.

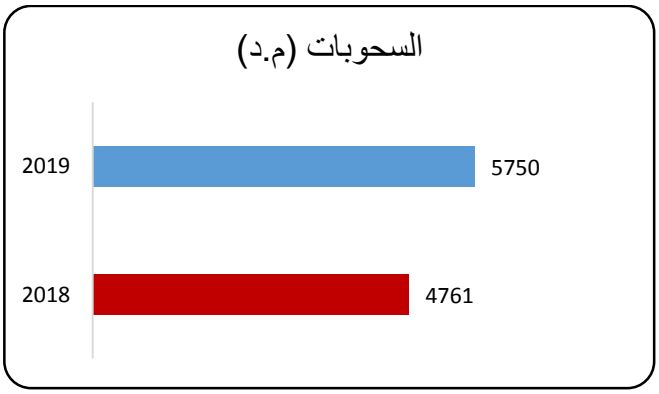

- **على مستوى التعاون الفني:**

واصل نشاط التعاون الفني خلال سنة 2019 نسقه التصاعدي المسجل خلال سنة 2018 بعد التراجع النسبي الذي عرفه هذا النشاط خاصة خلال السنوات 2014-2015-2016 نتيجة تداعيات الصعوبات الاقتصادية بمنطقة الخليج العربي وتوقف انتداب أساتذة التعليم الثانوي من سلطنة عمان .

إذ ارتفع حجم الانتدابات وتنوع قطاعيا وجغرافيا خاصة مع تطور التعاون مع كندا الذي شهد هذه السنة حركية كبيرة ورجوع أسواق عمان والامارات لسالف مستواهما من خلال انتداب أساتذة التعليم الثانوي وفنيي الصحة. هذا كما واصل نشاط التعاون جنوب جنوب تطوره المسجل خلال السنوات الأخيرة مؤكدا في ذلك دور الوكالة منذ تأسيسها كنقطة ارتكاز وطنية تعمل على التعريف بكفاءات تونس وخبراتها في مختلف المجالات في إطار تعاون متميز مع شركائها الإقليميين والدوليين وخاصة منها البنك الاسلامي للتنمية الذي أصبح شريكا مميزا للوكالة في مجال تنفيذ مشاريع التعاون الثلاثي لفائدة بلدان افريقيا.

- **انتداب الكفاءات التونسية بالخارج:**

بلغ عدد المنتدبين خلال سنة 2019 حوالي 3140 منتدبا مقابل 2985 منتدبا سنة 2018 أي بنسبة زيادة تقدّر **بـ5 %**. وقد التحق خلال هذه الفترة **2544** منتدب بمختلف مراكز العمل بالخارج مقابل **2083** سنة في نفس الفترة من سنة 2018 أي بزيادة قدرها **22%**.

وسجلت الانتدابات في بعض الدول الأوربية، خاصة منها ألمانيا وفرنسا، أكبر نسبة نمو حيث بلغت أكثر من 100% في ألمانيا و20% في فرنسا وناهزت 48 % في كندا بالمقارنة مع السنة الماضية. ولئن تمثّل نسبة نمو الانتدابات بكندا تأكيدا للاتجاه التصاعدي لعمليات التوظيف منذ 3 سنوات وذلك بعد دخول اتفاقيات التعاون التي أبرمتها الوكالة مع بعض الشركاء بهذا البلد حيّز التنفيذ، فإنّ نمو الانتدابات في فرنسا وألمانيا يرجع خاصة إلى ارتفاع الانتدابات في قطاع الصحة وخاصة الإطارات شبه الطبية في ألمانيا والإطارات الطبية وكذلك الإدارة والإعلامية في فرنسا.

أمّا بخصوص التوزيع القطاعي، فقد احتل قطاع التعليم والرياضة صدارة الانتدابات بمجموع 1527 منتدب، وهو ما يمثل قرابة 50% من مجموع الانتدابات، منها428 في التعليم العالي. يليه قطاع الصحّة بـ 622 أي ما يقارب 20% من مجموع الانتدابات من بينهم 176 طبيبا مختصا. وبذلك شهدت الانتدابات في طب الاختصاص تراجعا بقرابة 16% نتيجة عدم توفّر الترشحات المطلوبة. وكذلك تراجعت الانتدابات في التعليم العالي بقرابة 20 % بسبب النقلة النوعية في طلب مدرّسي التعليم العالي من المملكة العربية السعودية، حيث اقتصرت طلبات بعض الجامعات على رتبة "أستاذ تعليم عالي" و"أستاذ محاضر" مع اشتراط ملاحظة جيّد فما فوق في شهادة الأستاذية وبالتالي لم نتمكّن في بعض العروض من الاستجابة لكافة الطلبات رغم دخول الوكالة في مفاوضات مباشرة مع بعض الجامعات أو عبر مندوب الوكالة للتخلي عن هذه الشروط.

كما سجلنا هذه السنة ارتفاعا ملحوظا في الانتدابات في قطاع التعليم الأساسي والثانوي والرياضة وتجاوزت معدّل 50 % بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية وذلك بفضل توظيف مدرسين لدى وزارات التربية في كل من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وسلطنة عمان التي عادت للانتدابات هذه السنة بعد أن انقطعت لمدة 3 سنوات، ويرجع ذلك أساسا إلى النجاح في إقناع الجهة العمانية بقبول انتداب حاملي الإجازة عوضا عن الأستاذية. أمّا بقية الانتدابات، فتخص أساسا الهندسة بمختلف مجالاتها وتقنية المعلومات والتسويق والإدارة.

من جهة أخرى، حلّت بتونس هذه السنة 76 لجنة قصد انتداب الكفاءات التونسية واستكشاف الموارد البشرية المتوفّرة مقابل 64 لجنة في السنة الماضية. أماّ عدد عروض الانتداب الواردة على الوكالة فقد تقلّص بالمقارنة مع سنة 2018 (236 مقابل 244) وتوزّعت الطلبات خاصة على قطاع التعليم بمختلف مراحله ثمّ الصحة والبقية أساسا في اختصاصات الهندسة والتسويق والتجارة والفندقة وتقنية المعلومات والاختصاصات التقنية. وفيما يلي رسم بياني في التوزيع القطاعي لهذه الانتدابات:

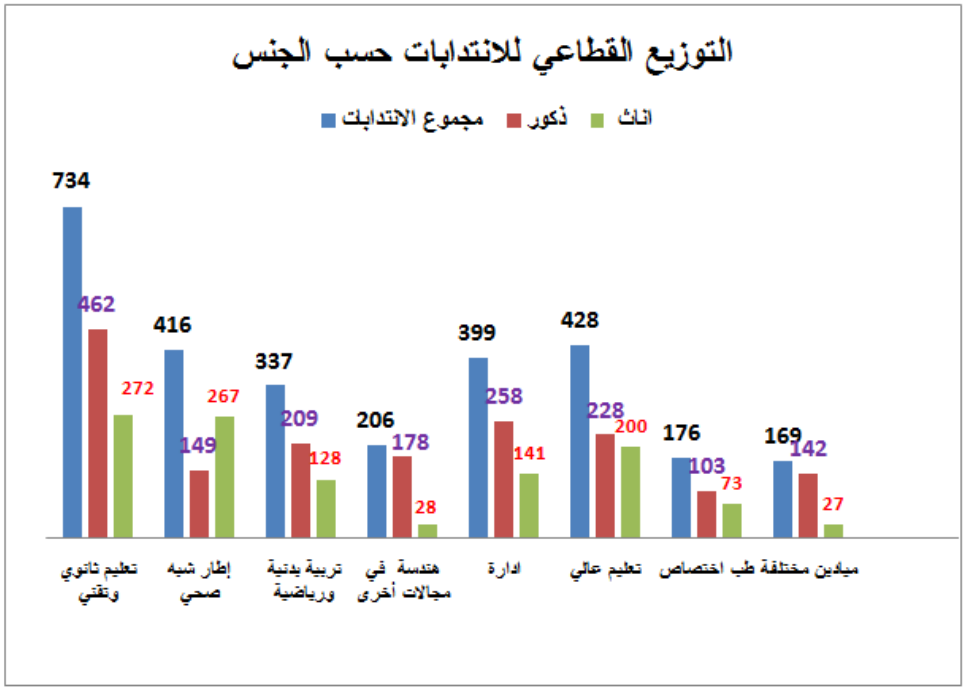

أما جغرافيا، فقد حافظ المشرق العربي خلال هذه السنة على الصدارة من حيث عدد الانتدابات بمجموع 1898 منتدب أي ما يعادل نسبة 60% من المجموع العام (مقابل 67% في نفس الفترة من سنتي 2018 و2017 و 70% سنة 2016) وبذلك بدأت سوق العمل الخليجية تتخلى تدريجيا عن نسبة استقطابها للكفاءات التونسية لفائدة السوق الإفريقية والأوربية وخاصة الكندية.

كما حافظت المملكة العربية السعودية، على غرار السنوات الماضية، على المرتبة الأولى باستقطاب 654 كفاءة تونسية من المجموع، إلاّ أنّ نسبة الانتدابات من قبل المملكة في تقلّص متواصل مع مرّ السنين حيث مرّت من 40% سنة 2016 إلى 35% سنة 2017 إلى 28%سنة 2018 و20% هذه السنة.

وفيما يلي رسم بياني في التوزيع الجغرافي لهذه الانتدابات:

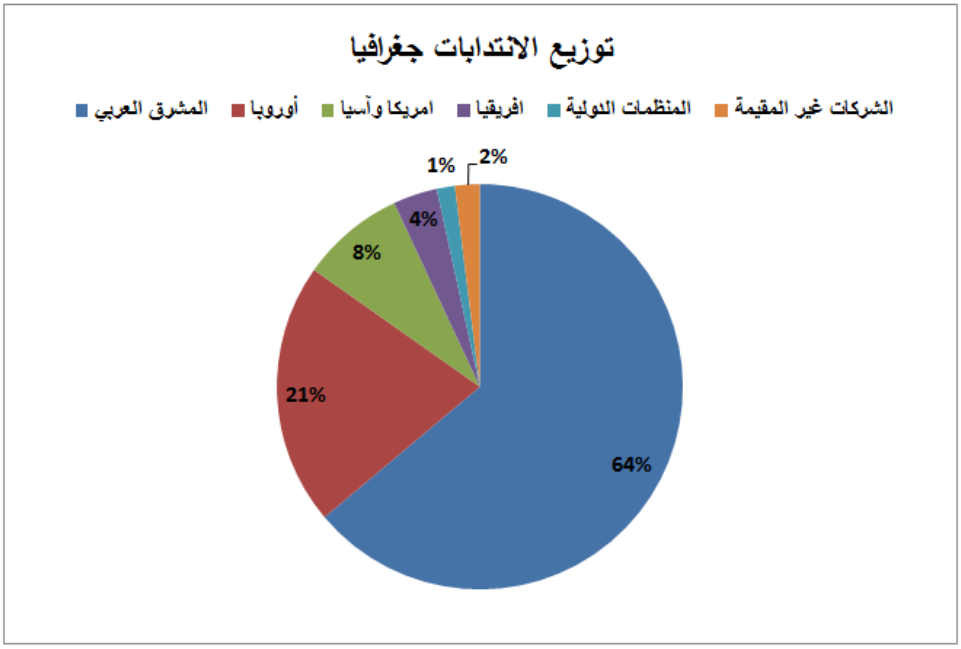

هذا وقد واصلت الوكالة سعيها للتعريف بخدماتها وبالكفاءات التونسية واستكشاف فرص التوظيف بمختلف الأسواق و ذلك عبر تنظيم زيارات عمل واجتماعات متبادلة مع العديد من الأطراف.

- على مستوى التعاون جنوب – جنوب

عرف نشاط التعاون جنوب– جنوب خلال سنة 2019 تنوعا وتطورا خاصة على مستوى تطوير الشراكة مع عدد من الشركاء الداعمين للتعاون جنوب جنوب والتعاون الثلاثي مما بوأ الوكالة مكانة متميزة ضمن وكالات التعاون الدولي في العالم حيث تم التنويه بمجهوداتها خلال اجتماع وكالات التعاون الفني والدولي للبلدان الأعضاء بالبنك الاسلامي للتنمية المنعقد في شهر ديسمبر بتركيا. وفيما يلي حوصلة لأهم أنشطة التعاون جنوب جنوب للوكالة خلال سنة 2019:

- **<u>إيفاد الخبراء والاستشاريين لإنجاز مهام معونة فنية:</u>**

بلغ عدد الخبراء الذين تم ايفادهم في مهمات معونة فنية خلال سنة 2019 ، **83** خبيرا مقابل 59 خبيرا خلال سنة 2018، قاموا بتنفيذ **50** مهمة لفائدة 24 بلد إفريقي وعربي وأوروبي أهمها في مجالات الصحة

والتعليم والتعاون الفني والفلاحة والإدارة وبدعم من البلدان المستفيدة والجهات المانحة على غرار البنك الإسلامي للتنمية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

كما تميز نشاط إيفاد الخبراء هذه السنة بانتداب الوكالة لخبراء في إطار تنفيذها لعدد من المشاريع التي عهدت إليها مهمة الإشراف على تنفيذها أو التصرف في ميزانياتها إذ نذكر في هذا الإطار المشاريع الممولة من قبل البنك الإسلامي للتنمية ضمن آلية تبادل المعارف، نذكر من أهمها مشروع لفائدة غينيا كوناكري حول "تطوير سلاسل القيمة لإنتاج وتصدير منتوجي المانجو والكاجو والذي تم انطلاق تنفيذه في مطلع سنة 2020 و يساهم في تمويل هذا المشروع ستة شركاء وهي البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والوكالة التونسية للتعاون الفني " ومنظمة التجارة العالمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا.

كما قامت الوكالة في نفس الإطار بانتداب خبيرين قصد وضعهما على ذمة برنامج التعاون عبر الحدود بين تونس وايطاليا والذي عهد للوكالة التصرف في ميزانية تسيير فرع تونس للبرنامج المذكور.

وتجدر الإشارة إلى الحملة التطوعية التي قام بها فريق من أطباء العيون أعضاء جمعية نادي البصر في نجامنا (التشاد) من 29 جوان الى 7 جويلية والتي تمثلت في إجراء عمليات جراحية على قرابة ألف (1000) مريض وإجراء فحوصات لخمسة آلاف(5000) آخرين. وقد شارك في هذه الحملة عشرة مختصين تونسيين في طب العيون والتحق بهم طبيبين فلسطيين وقد تم تنفيذها بالتعاون مع طبيب مختص والفريق المساعد له بالمستشفى التشادي/الصيني .

كما نظمت الوكالة التونسية للتعاون الفني بالتعاون مع جمعية نادي البصر وبتمويل من البنك الإسلامي للتنمية، حملة لعلاج المياه البيضاء بدولة جزر القمرخلال شهر نوفمبر 2019. ويتكون الفريق الطبي التونسي المشارك في هذه الحملة من 4 أطباء وتقني واحد.وقد قام هذا الفريق بـ150 عملية جراحية، 1250 فحص طبي ودورة تكوينية واحدة لفائدة 3 أطباء.

هذا كما واصلت الوكالة دورها كمتصرف في عدد من مشاريع المعونة الفنية لفائدة مراكز بحوث تونسية بتمويل من دول ومنظمات إقليمية ودولية والتي بلغ عددها في موفى سنة 2019، 11 مشروعا.

- **<u>تنظيم الدورات التدريبية والزيارات الدراسية:</u>**

قامت الوكالة سنة 2019 في إطار برامجها لتنمية القدرات البشرية بتنظيم عشرة دورات تدريبية لفائدة **166** متدربا اغلبهم من الدول الإفريقية وبعض الدول العربية تم تكوينهم في عدد من الاختصاصات نذكر منها التعاون جنوب جنوب والتربية وطب العيون والفلاحة والسياحة الثافية والبيئية وغيرها من المجالات .

هذا كما تم تنظيم سلسة من ورشات العمل القطاعية خلال شهري فيفري ومارس 2019 بمشاركة ممثلي الوزارات والمؤسسات الناشطة في المجالات التي اكتسبت فيها تونس خبرة وحققت فيها نجاحات عديدة وذلك في إطار عملية مسح لبيوت الخبرة التونسية التي اكتسبت تجارب ناجحة في عدد من الميادين والتي يمكن نقلها إلى بلدان أخرى. وقد كلف مكتب الدراسات PwC Tunisie بهذه العملية.

- **توقيع اتفاقيات التعاون والشراكة في مجال التعاون جنوب جنوب والتعاون الثلاثي** (التفاصيل بالتقرير المنفصل للوكالة)

- **المهمات بالخارج:** (التفاصيل بالتقرير المنفصل للوكالة)

2 تقديم أداء البرنامج لسنة 2019 :

2-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج :

جدول عدد3:

تنفيذ ميزامية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

بحساب أ.د

بيان	تقديرات 2019		المنجز صرفا بعنوان 2019	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2019	
	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي		الإعتمادات بقايا	نسبة الإنجاز
نفقات التصرف	**6 750**	**7 146**	**7 192**	**- 47**	**100.7%**
التأجير العمومي	6 085	6 481	6 477	3	99.9%
وسائل المصالح	635	635	700	- 65	110.2%
التدخل العمومي	30	30	15	15	50.0%
نفقات التنمية	**5 522**	**5 522**	**4 891**	**631**	**88.6%**
التمويل العمومي	5 522	5 522	4 891	631	88.6%
الجملة	**12 272**	**12 668**	**12 084**	**584**	**95.4%**

رسم بياني عدد 3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إع الدفع)

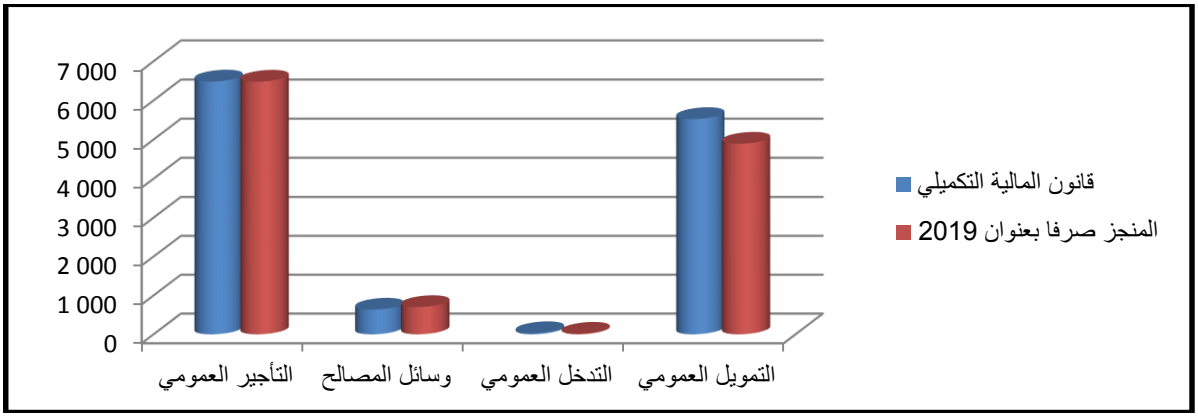

مقارنة بين تقديرات وإنجازات الميزانية

حسب طبيعة النفقة

البرنامج الفرعي 1: التعاون المالي

بيان	تقديرات 2019		المنجز صرفا بعنوان 2019	الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019	
	المالية قانون الأصلي	قانون المالية التكميلي		الإعتمادات بقايا	نسبة الإنجاز
نفقات التصرف	**1 767**	**1 767**	**1 763**	**3**	**99.8%**
التأجير العمومي	1 767	1 767	1 763	3	99.8%
وسائل المصالح					
التدخل العمومي					
نفقات التنمية	**5 032**	**5 032**	**4 541**	**491**	**90.2%**
التمويل العمومي	5 032	5 032	4 541	491	90.2%
الجملة	**6 799**	**6 799**	**6 304**	**494**	**92.7%**

البرنامج الفرعي 2: التعاون الفني

بيان	تقديرات 2019		المنجز صرفا بعنوان 2019	الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019	
	المالية الأصلي قانون	قانون المالية التكميلي		الإعتمادات بقايا	نسبة الإنجاز
نفقات التصرف	**4 983**	**5 379**	**5 429**	**- 50**	**100.9%**
التأجير العمومي	4 318	4 714	4 714	0	100.0%
وسائل المصالح	635	635	700	- 65	110.2%
التدخل العمومي	30	30	15	15	50.0%
نفقات التنمية	**490**	**490**	**350**	**140**	**71.4%**
التمويل العمومي	490	490	350	140	71.4%
الجملة	**5 473**	**5 869**	**5 779**	**90**	**98.5%**

برنامج فرعي : التعاون الفني

حددت ميزانية الوكالة لسنة 2019 ب **5583** ألف دينار و تم اضافة مبلغ تكميلي في الميزانية التكميلية لسنة 2019 بقيمة 396.168 الف دينار، تم صرفها موزعة حسب طبيعة النفقة كما هو مبين بالجدول:

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة : ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2019		2019انجازات (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الاصلي	ق.م التكميلي (1)		المبلغ (2)-(1)	%نسبة الانجاز (1)/(2)
نفقات التصرف	**5093**	**5489.168**	**5461.307**	**-27.861**	**% 99.5**
التأجير العمومي	4318	**396.168**	4712.065	-2.103	% 99.9
وسائل المصالح	635	-	629.118	-5.882	% 99.1
تدخل عمومي	140*	-	120.124**	-19.876	% 85.8
نفقات التنمية	**490**	-	**341.233****	**-148.767**	**% 69.6**
المجموع العام	**5583**	**5979.168**	**5802.540**	**-176.628**	**% 97.04**

* 110 الف دينار ضمن نفقات التدخل العمومي من وفورات الميزانيات السابقة والموارد الذاتية ،

** تم تجميد 15 الف دينار من جملة 3 الف دينار تبعا لاسناد المنحة حسب الانجاز الفعلي للميزانية ،

*** تم تجميد مبلغ قيمته 140 الف دينار من جملة 490 الف دينار تبعا لصرف الاعتمادات الخاصة بنفقات التنمية حسب الانجاز الفعلي للميزانية.

2-2 تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

جدول عدد 4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

(إع الدفع)

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2019		إنجازات 2019	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2019	
	ق م الأصلي	ق م التكميلي		بقايا الاعتمادات	نسبة الإنجاز
البرنامج الفرعي 1.3: التعاون المالي	6799	6799	6304	495	% 92.7
البرنامج الفرعي2.3 : التعاون الفني	5473	5869	5779	90	%98.5
الجملة	**12272**	**12668**	**12084**	**584**	**% 95.4**

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات (ق.م التكميلي) وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2019

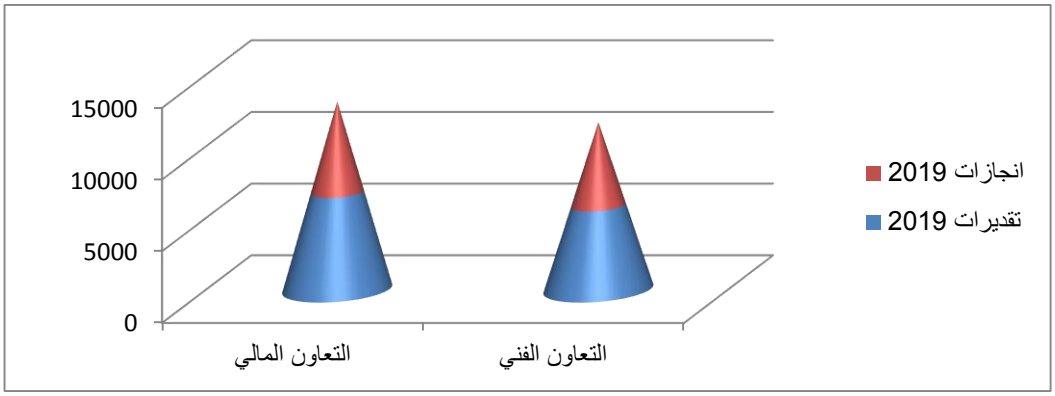

1.2.2 الهدف الإستراتيجي1.3: دفع التعاون المالي :

يتعلق هذا الهدف بأحد أهم ركائز التعاون الدولي وهو التعاون المالي مع المؤسسات المالية الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف.

ويتم قياس مدى تحقيق هذا الهدف عن طريق 2 مؤشرات وهي:

- حجم التعهدات المالية المنجزة : وهي القيمة الجملية للتمويلات الخارجية المبرمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الممولة خلال السنة المعنية

- السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة : وذلك لمتابعة مدى استهلاك الموارد المتاحة بعنوان التعهدات المالية المبرمة والوقوف على أهم الصعوبات التي تحول دون تحقيق نسب الاستهلاك المرجوة وتطوير سبل المتابعة والتنسيق لضمان النجاعة في استعمال الموارد الخارجية.

جدول عدد 5:

الهدف الاستراتيجي1.3: دفع التعاون المالي

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2018	تقديرات سنة 2019	إنجازات سنة 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2019
المؤشر 1: حجم التعهدات المالية المنجزة	عدد (مليون دينار)	7538	%116	6406	7708	%120
المؤشر 2: نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة	عدد (مليون دينار)	4761	%116	5163	5750	%111
	%	%63	%100	%81	%75	%93

بالنسبة للمؤشر 1 : حجم التعهدات المالية المنجزة

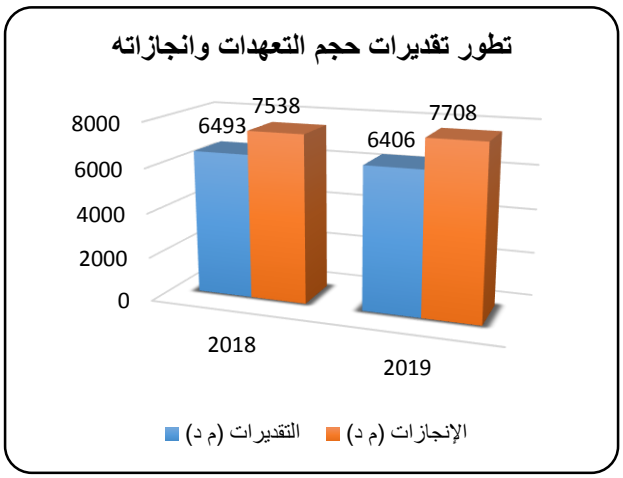

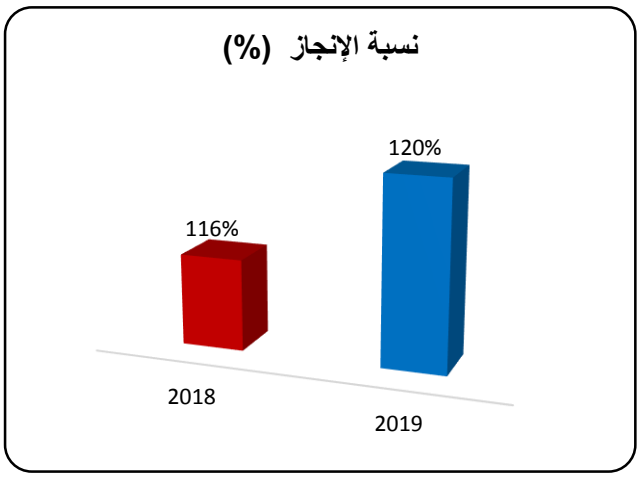

تجاوزت التعهدات المالية التي تم تعبئتها سنة 2019 التقديرات لتبلغ 7708 م.د.ت مقابل تقديرات بـ 6406 م.د.ت أي بنسبة إنجاز تقدّر بحوالي 120%،

هذا وقد حافظت قيمة التعهدات المبرمة تقريبا على نفس مستوى إنجازات سنة 2018 مواصلة بذلك النسق الهام لتجسيم طلبات التمويل التي تم تقديمه بانطلاق المخطط وإبرام الاتفاقيات الخاصة بها.

بالنسبة للمؤشر 2 : نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة

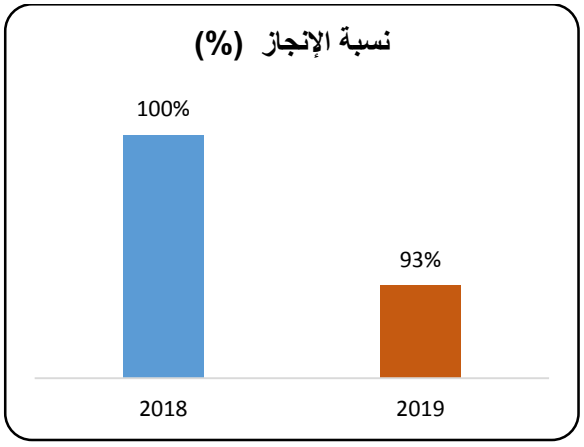

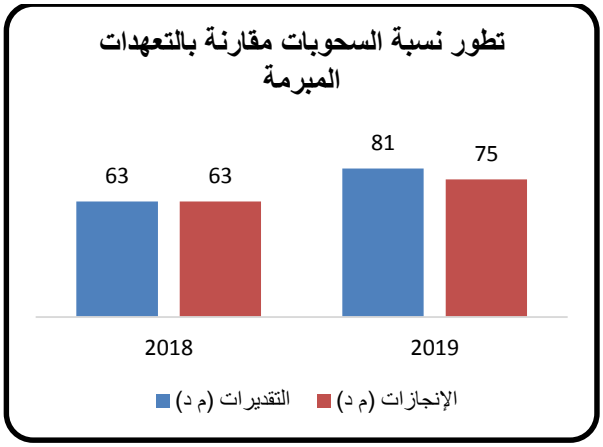

حافظت نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة سنة 2019 على مستواها فبلغت حوالي 75% **أي بنسبة إنجاز 93% ويعود أساسا إلى حرص الهياكل المكلفة بالتعاون الدولي على الدقة في التقديرات من ناحية وعملها على تحقيق الأهداف المرسومة من ناحية أخرى خاصة وأن قيمة السحوبات الفعلية تجاوزت التقديرات لتبلغ 5750 م.د.ت مقابل تقديرات بقيمة 5163 م.د.ت. إلا أن ارتفاع قيمة السحوبات اقترن بالتوازي بارتفاع أهمّ في قيمة التعهدات ممّا أثّر على نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات.**

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف الاستراتيجي دعم التعاون المالي

لسنة 2019

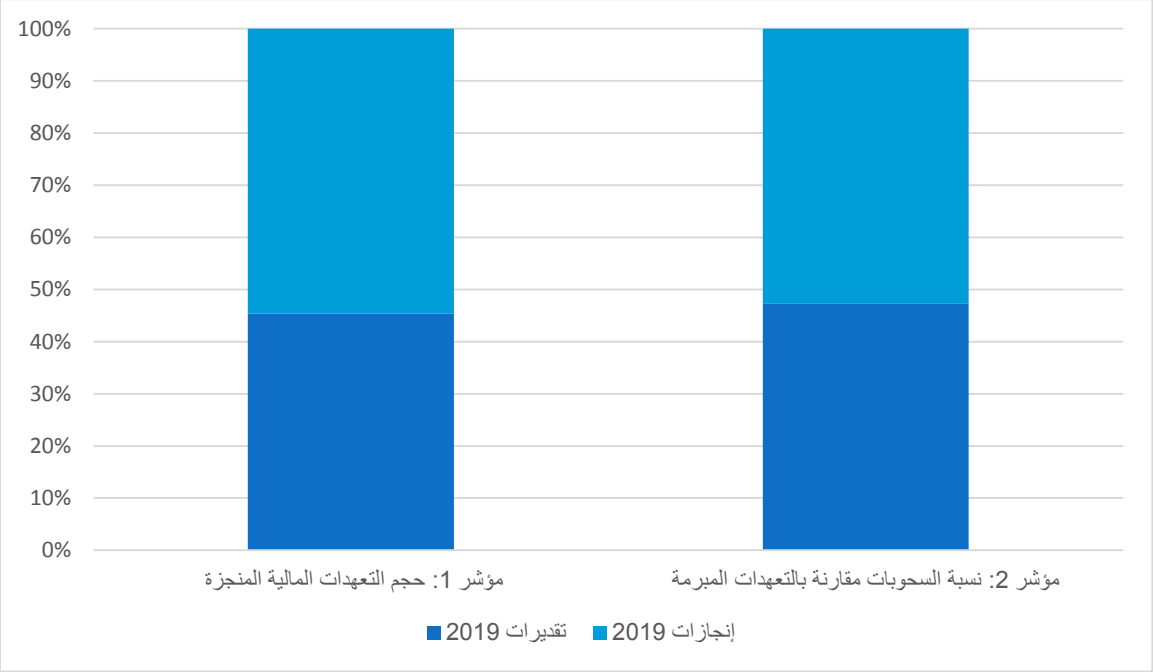

2.2.3 الهدف الاستراتيجي 3. 2: دفع التعاون الفني:

شهد نشاط التعاون الفني خلال سنة 2019 تطورا نسبيا مقارنة بسنة 2018 حيث تم تحقيق الاهداف المرسومة ضمن البرنامج السنوي للقدرة على الاداء لسنة 2019، و كانت النتائج في مجال انتداب المتعاونين ارفع من التقديرات اذ تم تسجيل 5.2 % كنسبة نمو في عدد المتندبين مقابل تقديرات ب 3% و كذلك في مجال التعاون جنوب جنوب حيث تم تسجيل نمو ب ب10 % مقابل تقديرات بـ10 %.

المؤشر 1: تطور عدد المتعاونين المنتدبين (حجم الانتدابات):

يتعلق هذا المؤشر بأحد الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية ومكاتبها بالخارج على مستويات عدة من إثراء لبنك المعطيات الخاصة بالمرشحين للعمل بالخارج، ومن أنشطة استكشاف واتصال وترويج وقد تم وضع هدف الزيادة في عدد الانتدابات ضمن ميزانية الوكالة لسنة 2019 بنسبة **3 %** مقارنة بسنة 2018 أي ما يعادل **3075** انتداب جديد. وقد تم تجاوز الهدف المرسوم بتحقيق نسبة نمو في الانتدابات بـ**5.2%** مقارنة بالسنة السابقة وبلغ العدد النهائي للمنتدبين **3140** كما هو مبين في الجدول التالي:

قياس المؤشر عدد 1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات						
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤشـــر 1: تطور عـدد المتعاونين المنتدبين	%	17.6	0.9 -	4.8-	41-	11.5	40.8	5.2
(حجم الانتدابات)	عدد	3410	3379	3218	1900	2120	2985	3140

تم تحقيق نسبة نمو في الانتدابات ب5.2 % مقابل تقديرات ب3% و تعود هذه النتائج الى التغيّر الذي عرفته خارطة الانتدابات التي بدأت تنفتح أكثر فأكثر على بعض الأسواق الجديدة على غرار كندا وبعض الدول الأفريقية و الاوروبية. ومن المنتظر إن يستمر هذا التوجّه ويتدعم بدخول أسواق أخرى مثل ألمانيا وهولندا خلال السنوات المقبلة.

ويمكن أن نستعرض فيما يلي أهم العوامل التي ساهمت في نحقيق نسبة نمة أرفع من التقديرات :

– تأكيد للاتجاه التصاعدي لعمليات التوظيف بكندا منذ 3 سنوات وذلك بعد دخول اتفاقيات التعاون التي أبرمتها الوكالة مع بعض الشركاء بهذا البلد حيّز التنفيذ،

– نمو الانتدابات في فرنسا وألمانيا والناتجة خاصة إلى ارتفاع الانتدابات في قطاع الصحة (الإطارات شبه الطبية في ألمانيا والإطارات الطبية وكذلك الإدارة والإعلامية في فرنسا)،

– ارتفاع ملحوظ في الانتدابات في قطاع التعليم الأساسي والثانوي والرياضة بمعدّل أكثر من 50 % بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية وذلك بفضل توظيف مدرسين لدى وزارات التربية قي كل من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وسلطنة عمان التي عادت للانتدابات هذه السنة بعد أن انقطعت لمدة 3 سنوات،

– ارتفاع عدد الوظائف المطلوبة،

– ارتفاع نسبة الاستجابة للطلبات وتحسن نسب الحاضرين من المدعوين للمقابلات الفنية وارتفاع نسبة نجاحهم في مختلف الاختبارات،

– تفعيل الموقع الجديد للوكالة الذي انعكس ايجابيا على نوعية السير الذاتية المقدمة،

– القيام بحملات تحسيسية لمزيد تطعيم بنك ترشحات الوكالة بالكفاءات الجديدة خاصة بالجهات الداخلية.

المؤشر 2 : تطورعدد مشاريع التعاون جنوب–جنوب:

يتعلق هذا الهدف بتنمية البرامج والمشاريع المنجزة في إطار التعاون جنوب–جنوب ويخص أساسا تطوير عدد مهمات المعونة الفنية المنجزة بالبلدان المستفيدة وهي مهمات يقوم بها خبراء ومستشارون تونسيون عادة في شكل مهام قصيرة المدى إلى جانب تطور عدد الدورات التدريبية و الزيارات الدراسية المنجزة من طرف الوكالة بالشراكة مع الجهات المانحة ومؤسسات التكوين التونسية والتي يستفيد منه إطارات البلدان الشقيقة والصديقة وقد تمكنت الوكالة من تحقيق الهدف حيث كان الهدف الترفيع بنسبة 10% في حجم مشاريع التعاون جنوب –جنوب (مشاريع معونة فنية ومشاريع تنمية القدرات البشرية) وقد تم تحقيق هذه النسبة كما هو مبين بالجدول التالي:

قياس المؤشر 2: تنمية نشاط التعاون جنوب-جنوب

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات						
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤشر 2-1: تطورعدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب	عدد	33	29	16	29	43	54	60
	%	0%	**-12%**	**-44.8%**	**%81.25**	**%48.27**	**%25**	**%11**

توصل نشاط التعاون جنوب جنوب إلى تحقيق نسبة نمو ب11% في حجم مشاريع المعونة الفنية وتنمية القدرات التي يتم تنفيذها لفائدة البلدان الشقيقة والصديقة وهي أرفع بقليل من النسبة المسجلة في حجم هذه المشاريع سنة 2018 والمقدرة ب10 %. ويجدر الاشارة إلى أن هذا النشاط عرف على المستوى النوعي حركية أكبر مقارنة بسنة 2018 نجدها خاصة في الدور الذي أصبحت تلعبه الوكالة خاصة على مستوى تنمية التعاون جنوب جنوب بين البلدان الأعضاء بالبنك الاسلامي كجهة منفذة لمشاريع المندرجة ضمن آلية تبادل الخبرات REVERSE LINKAGE وفي مشاركتها الفعالة في أهم التظاهرات الدولية لتنمية تبادل المعارف والخبرات لتحقيق الأهداف التنموية بين بلدان الجنوب.

هذا ونستعرض فيما يلي أهم العوامل التي ساهمت في تحقيق الهدف المرسوم وفي تحقيق الحركية التي شهده هذا النشاط سنة 2019:

- مواصلة تنفيذ المشاريع في إطار آلية تبادل الخبرات REVERSE LINKAGE مع البنك الاسلامي للتنمية حيث تم مواصلة تنفيذ مشروع دعم تعليم اللغة العربية بالتشاد والانطلاق في ترتيبات تنفيذ مشروعين آخرين بكل من موريتانيا وغينيا،
- ارتفاع في عدد مشاريع المعونة الفنية والتي بلغت سنة 2019 خمسين مشروعا نفذه 83 خبيرا تونسيا في مجالات مختلفة مقابل 38 مشروع و59 خبير سنة 2018،
- الدور المتزايد الذي أصبحت تلعبه الوكالة على المستوى الدولي كجهة منفذة لبرامج تنمية القدرات ببلدان الجنوب،
- توقيع عدد من الاتفاقيات المهمة مع كل من مكتب الأمم المتحدة للتعاون جنوب جنوب لتبادل المعلومات والتعاون لتنفيذ مشاريع مشتركة في مجال التعاون جنوب-جنوب والتنسيق لترويج العمليات المشتركة الخاصة بالتعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي، والوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية (Expertise France) والرامية إلى إقامة علاقة تعاون في مجالات تبادل المعلومات وتنفيذ مشاريع معونة فنية مشتركة لفائدة بلدان إفريقيا والشرق الأوسط ومزيد إشعاع المؤسستين على الصعيد الدولي،

كما تم تكليف الوكالة بتنفيذ مشاريع تعاون فني لفائدة بلدان الجنوب في إطار مذكرة تفاهم المبرمة بين حكومتي تونس والأرجنتين.

– المشاركة الفعالة للوكالة في التظاهرات الدولية الخاصة بالتعاون جنوب جنوب وهي تظاهرات تساهم في التعريف بدور الوكالة في المجال وبالتعريف بمراكز الخبرة التونسية وبالإمكانيات التي تتيحها هذه المراكز في مجال التعاون بين بلدان الجنوب.

جدول عدد 5:

الهدف الاستراتيجي2.3: دفع التعاون الفني

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات سنة 2019	إنجازات سنة 2019	مقارنة بين 2018 و2019		مقارنة إنجازات 2019 مقارنة لتقديرات 2019	
		أ	ب	ج	د=ج–أ	د/أ %	م=ج–ب	م/ب %
المؤشر 1: عدد المتعاونين المنتدبين	**عدد**	2985	3075	3140	155	%5.2	65	%2
المؤشر 2: تطورعدد مشاريع التعاون جنوب–جنوب	**عدد**	54		60	6	11%		

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

1.3 بالنسبة للتعاون المالي:

تستند التوجهات المرسومة في مجال التمويل الخارجي إلى المبادئ المضمنة باستراتيجية التعاون الدولي والتي تتعلق بإرساء حوكمة جديدة للتعاون المالي تتمثل في تحديد الأدوار بين مختلف المتدخلين وضبط المسؤوليات لا سيما اعتماد المخاطب الوحيد والمباشر مع الممولين الأجانب وإرساء منظومة تصرف متطورة لمتابعة مجالات التعاون الدولي وكذلك الاستفادة من الفرص الجديدة للتعاون بالتركيز على الديبلوماسية الاقتصادية وإرساء آليات شراكة استراتيجية مع الأسواق الجديدة. هذا إلى جانب دفع التعاون الدولي اللامركزي عبر تكثيف برامج تعاون وشراكة بين الجهات التونسية ومثيلاتها بالخارج فضلا عن إرساء خطة اتصالية ناجعة

للتعريف بحاجيات التمويل الوطنية لدى الشركاء والممولين الأجانب مع مراعاة السياسات الخصوصية للمانحين.

وتستند عملية تعبئة الموارد إلى تنويع مصادر التمويل الخارجي وذلك بدعم النفاذ إلى بعض آليات التمويل الخارجي غير المتاحة حاليا واستغلال مختلف الآليات غير التقليدية للتمويل والملائمة لأولويات الاقتصاد الوطني عل غرار آلية التمويل حسب النتائج حسب النتائج للبنك الدولي وآليات تمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتمويل الاسلامي والصناديق الاستثمارية. هذا إلى جانب المفعول المنتظر للإصلاحات المزمع وضعها حيز التنفيذ في مجال التعاون المالي الدولي وهي إصلاحات تتعلق بالجوانب التنظيمية والترتيبية لعمليات التعبئة.

وتأخذ تقديرات التمويل الخارجي بعين الاعتبار الضغوطات المسلطة على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات بحكم الحاجيات المتزايدة من التدخلات العمومية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وحاجيات تمويل العجز الجاري وتسديد الديون الخارجية. هذا بالإضافة إلى مراعاة تطور الترقيم السيادي لتونس وتأثيره على كلفة الدين وحجم السحوبات خاصة من السوق المالية العالمية.

2.4 بالنسبة للتعاون الفني:

- العمل على اعداد استراتيجية وطنية بالتنسيق مع الهياكل المتدخلة لتطوير حجم توظيف الكفاءات التونسية بالخارج وتنمية التعاون جنوب جنوب،
- دعم تموقع تونس في السوق الخليجية باعتبار التجربة المتطورة مع هذه البلدان مع استهداف توظيف الكفاءات العليا،
- العمل على ادراج متطلبات الأسواق الخارجية وخاصة التقليدية منها من بين أولويات إصلاح المنظومة التعليمية والتكوينية الوطنية، واعتماد الآليات المتوفرة لتأهيل طالبي الشغل من حاملي الشهادات العليا للاستجابة للعروض الاجنبية،
- ضبط سياسة ترويجية موجهة للكفاءات والخبرات التونسية باعتماد التقنيات الحديثة والاتصال المباشر،
- ضبط خطة ترويجية مشتركة موجهة إلى البلدان العربية والإفريقية للتعريف بالخبرات والإمكانيات التدريبية المتوفرة في تونس خاصة في الميادين التي تستقطب اهتمام البلدان المستفيدة والجهات المانحة، وجعله من اهم عوامل نمو التعاون الاقتصادي مع هذه البلدان،
- الاستفادة من الكفاءات والخبرات التونسية العاملة في مراكز عليا بالمنظمات الدولية والإقليمية وبالمؤسسات الخاصة الكبرى لاقتحام أسواق ومجالات جديدة وهامة،
- العمل على تطوير نشاط تأطير الطلبة الافارقة بتونس لما لهذا النشاط من أهمية في خلق قنوات اتصال مهمة في المستقبل ببلدانهم الاصلية.

- دعم موقع الوكالة على المستويين الوطني والدولي كنقطة ارتكاز لنشاط التعاون جنوب جنوب المقدم من تونس للبلدان الشقيقة والصديقة.

برنامج الإحاطة بالاستثمار

رئيس البرنامج: السيد عبد المجيد مبارك

المدير العام للمشاريع الكبرى

1 التقديم العام للبرنامج

في ظل ما شهده الظرف الاقتصادي الوطني والعالمي العالمي من صعوبات وانطلاقا من الدور الهام للاستثمار الخاص لمعاضدة المجهود التنموي من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الوطنية ولا سيما منها المتعلقة بالنمو الاقتصادي وإحداث مواطن الشغل والتصدير وتعزيز القدرة التنافسية، حرصت الوزارة وهياكلها سنة 2019 في اطار المهام الرئيسية الموكولة اليها تدعيم على نشاطها من اجل المساهمة في تحسين المناخ العام للأعمال والاستثمار وتطوير الخدمات الموجهة للمستثمرين والعمل على تدعيم صورة تونس كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية بالإضافة إلى متابعة المشاريع والإحاطة بالمؤسسات ومساندة المستثمرين.

وتحرص الوزارة وهياكلها المختصة في هذا الإطار على تطوير نسق انجاز المشاريع الاستثمارية اعتبارا لأهمية مساهمتها في معاضدة المجهود التنموي وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة.

تسمية البرنامج: برنامج الإحاطة بالاستثمار

رئيس البرنامج: المدير العام للمشاريع الكبرى

ويتضمّن برنامج الاحاطة بالاستثمار برنامجين فرعيين وفق ما تم ضبطه بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2019

البرنامج الفرعي 1: سياسات الاستثمار:

- الهدف 4-1-1تطوير سياسات الاستثمار والاحاطة بالمستثمرين
- **تقديم الهدف** : تطوير سياسات الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات وتطوير محيط الاستثمار والإحاطة بالمستثمرين

- مرجع الهدف: تطوير الاستثمار الخاص
- المؤشرات:

✓ مؤشر 4-1-1-1: عدد إتفاقيات الإستثمار المبرمة أو التي بصدد التفاوض حولها
✓ مؤشر 4-1-1-2: عدد ملفات التأطير والتوجيه والإحاطة الواردة
✓ مؤشر 4-1-1-3: نسبة إنجاز التوصيات المضمنة بالتقرير السنوي لتقييم سياسة الاستثمار المصادق عليها من المجلس الأعلى للاستثمار
✓ مؤشر 4-1-1-3: نسبة رضاء المستثمرين

الهدف4- 1-2: تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى المبرمة في شانها اتفاقيات وتعهدات استثمار.

- تقديم الهدف: تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى المبرمة في شانها اتفاقيات وتعهدات استثمار. والتي تتم متابعتها على مستوى لجنة التوجيه ولجنة الموافقات ولجان المتابعة الأخرى. ويهدف العمل في هذا الإطار بالخصوص الى توفير الظروف الملائمة لإنجاز هذه المشاريع وفض الإشكاليات التي تعترضها. علما وانه وبالنظر الى حجم هذه المشاريع ومكوناتها وبرنامج استثماراتها الذي يمتد على سنوات فان الاشغال الخاصة بمتابعتها تستغرق الكثير من الوقت.
- مرجع الهدف: المشاريع الكبرى
- المؤشرات:

✓ **مؤشر 4-1-2-1: يتعلق بعدد الاجتماعات التنسيقية التي تم عقدها لمتابعة المشاريع المبرم في شأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار** والتي تتم متابعتها على مستوى لجنة التوجيه ولجنة الموافقات ولجان المتابعة الأخرى.
✓ **مؤشر 4-1-2-2: يتعلق بالإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة.**

البرنامج الفرعي 2: الترويج والنهوض بالإستثمار الخارجي

- الهدف 4-2-1: التعريف بتونس كموقع متميز للاستثمار
- تقديم الهدف: الترويج لتونس كموقع متميز للاستثمار ويعتمد لاحتساب المؤشر على الاتصالات مع المستثمرين الاجانب الهامّة.
- المؤشر : نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب
- مرجع الهدف: الترويج والنهوض بالاستثمار

تقديم عام للانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج

بهدف دفع النمو الاقتصادي عبر النهوض بالاستثمار الذي لم يبقى دون الانتظارات الوطنية، حرصت تونس خلال السنوات الاخيرة على إجراء إصلاحات اقتصادية جوهرية تهدف إلى تطوير مناخ الأعمال وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني للتكيف مع تحديات الاقتصاد العالمي ودعم قدرته على خلق الثروة واحداث مواطن شغل جديدة تمكّن من الحد من البطالة واستيعاب العاطلين عن العمل وخاصة أصحاب الشهائد. ومن أهم الإصلاحات المنجزة في هذا الإطار:

- تنفيذ برنامج الاصلاحات في المجالات ذات العلاقة بمناخ الاعمال والاستثمار ولا سيما القانون الجديد للاستثمار والقانون الجديد للامتيازات الجبائية فضلا عن الاصلاحات في مجال تسهيل وتبسيط الخدمات والاجراءات الادارية والديوانة.
- الإطار الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص وما يوفره من امكانيات وفرص جديدة للاستثمار في هذا المجال
- تعزيز الاستثمارات الاجنبية في القطاعات الواعدة على غرار مكونات السيارات ومكونات الطائرات والخدمات المرتبطة بتكنولوجيات الاتصال والمعلومات وذلك سواء عبر عمليات توسعة للمؤسسات المتواجدة او عبر تعزيز العمل الترويجي لاستقطاب استثمارات جديدة في هذه الانشطة.
- تثمين المنظومة الجديدة للاستثمار وما يوفره قانون الاستثمار والامر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 المتعلق بالتراخيص
- تعزيز نشاط الهيئة التونسية للاستثمار ودورها المتنامي خاصة عبر تركيز المخاطب الوحيد ومواصلة العمل على تركيز نظام معلوماتي موحد للاستثمار يمكن المستثمر من الحصول على الخدمات المشار إليها عن بعد بما يمكن من اختصار الآجال والحد من تكلفة الخدمات المذكورة بالنسبة للمستثمر وللإدارة العمومية بفضل تشبيك مختلف الأنظمة المعلوماتية للهياكل المعنية بالاستثمار.

- صدور القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار الذي يركز في مضمونه على مزيد تبسيط إجراءات النشاط الاقتصادي وبعث المشاريع وفتح آفاق أوسع أمام المستثمرين وأصحاب المبادرات.

وتتمثل اهم الانجازات والأنشطة التي تم القيام بها لتحقيق اهداف البرنامج خاصّة في:

- دعم نشاط الاحاطة بالمستثمرين الاجانب لفضّ الاشكاليات التي تعترض نشاطهم
- استقبال وفود المستثمرين الاجانب والتركيز على تسويق الصورة الجديدة لتونس كديمقراطية ناشئة

- دعم أنشطة الوزارة على مستوى البرمجة والتصوّرات والإصلاحات الخاصة بالاستثمار
- التنسيق مع المستثمرين والشركاء الاجانب وخاصّة عبر التعاون مع الغرف المشتركة التونسية الاجنبية للصناعة والتجارة بخصوص مختلف اهتمامات المستثمرين
- تعزيز علاقات التعاون مع الهياكل والمؤسسات والمنظمات الدولية في مجال الاستثمار
- دعم العمل الترويجي داخل تونس وخارجها
- دراسة وتقييم عدد هام من المشاريع الكبرى من خلال متابعة الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى موضوع الاتفاقيات الاستثمارية وعقد اجتماعات تنسيقية سعيا لإيجاد الحلول الكفيلة لتجاوز العراقيل التي من الممكن أن تعيق تقدم انجازها والقيام بزيارات ميدانية متعددة لمعاينة المعطيات الواقعية للمشاريع ومواقع الإنجاز.
- دراسة مقترحات المشـاريع الجديدة الواردة على الوزارة واتخاذ التدابير اللازمة في شأنها إما بإحالتها للهيئة التونسية للاستثمار أو للهياكل والإدارات العمومية المختصة.
- الانطلاق الفعلي في العمل بقانون الاستثمار الجديد والهادف الى النهوض بالاستثمار وتشجيع احداث المؤسسات قصد الرفع من تنافسية الاقتصاد ومحتواه التكنولوجي وقدرته على احداث مواطن شغل وتحقيق تنمية مستدامة وإرساء التوازن التنموي بين الجهات.
- دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها وإقتراح الحوافز لفائدتها وعرضها على المجلس الأعلى للإستثمار للمصادقة،
- توحيد الإجراءات المتعلقة بإسناد المنح والحوافز المعتمدة من مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار وضبط إجراءات متابعتها.
- إبرام اتفاقيات مع جل الهياكل المعنية بالاستثمار، تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 14 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 قصد:

  - تبادل المعطيات والبيانات
  - تنسيق وتوحيد الإجراءات في مرافقة المستثمرين والإحاطة بهم
  - معالجة العرائض
- الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع هياكل المساندة ومختلف الهياكل العمومية المعنية والهياكل المهنية المختصة،
- القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسات أو التوسعة وبالحصول على التراخيص المستوجبة في مختلف مراحل الإستثمار،

2 تقديم نتائج أداء البرنامج لسنة 2019

2-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

ضبطت جملة الاعتمادات المفتوحة المخصصة لبرنامج الإحاطة بالاستثمار والمرسمة بقانون المالية لسنة 2019 بما قدره 11.137 م د منها 9.757 م د بعنوان نفقات التصرف 1.380 م د بعنوان نفقات الاستثمار.

جدول عدد 3

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

حسب طبيعة النفقة

(إع الدفع)

بيان	تقديرات 2019		المنجز صرفا بعنوان 2019	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2019	
	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي		بقايا الإعتمادات	نسبة الإنجاز
نفقات التصرف	**9 757**	**9 757**	**9 316**	**441**	**95.5%**
التأجير العمومي	7 457	7 457	7 016	441	94.1%
وسائل المصالح	2 216	2 216	2 216	0	100.0%
التدخل العمومي	84	84	84	0	100.0%
نفقات التنمية	**1 380**	**1 380**	**886**	**494**	**64.2%**
التمويل العمومي	1 380	1 380	886	494	64.2%
الجملة	**11 137**	**11 137**	**10 202**	**935**	**91.6%**

رسم بياني عدد 3

مقارنة بين تقديرات(ق.م التكميلي) وإنجازات ميزانية برنامج الإحاطة بالاستثمار

لسنة 2019

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)

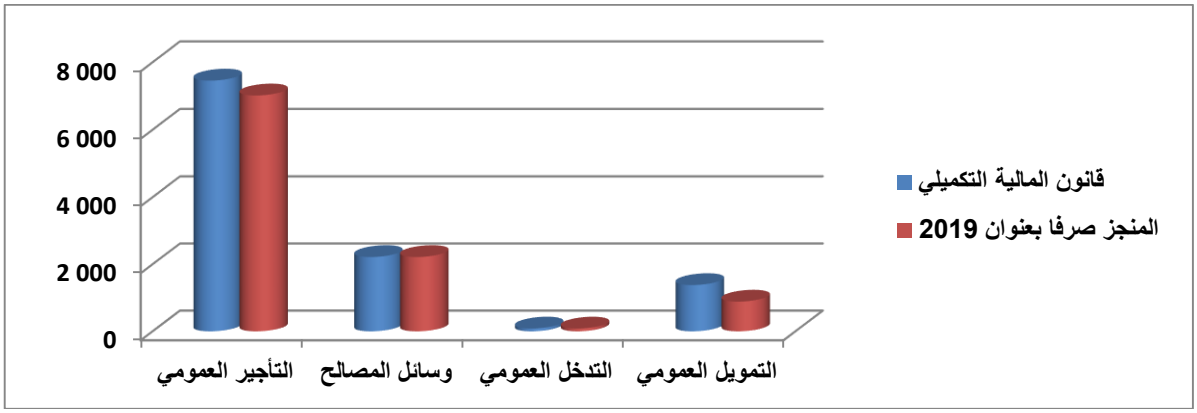

جدول عدد 4

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

بحساب أ.د

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2019 (ق.م.الأصلي)	تقديرات 2019 (ق.م.التكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)
البرنامج الفرعي 4-1 : سياسات الاستثمار	4533	4533	3472	-1061	%76.6
البرنامج الفرعي 4-2 : الترويج والنهوض بالإستثمار الخارجي	6604	6604	6730	126	%101.9
مجموع البرنامج	11137	11137	10202	-935	%92,0

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات (ق.م التكميلي) وإنجازات ميزانية البرنامج الفرعية لسنة 2019

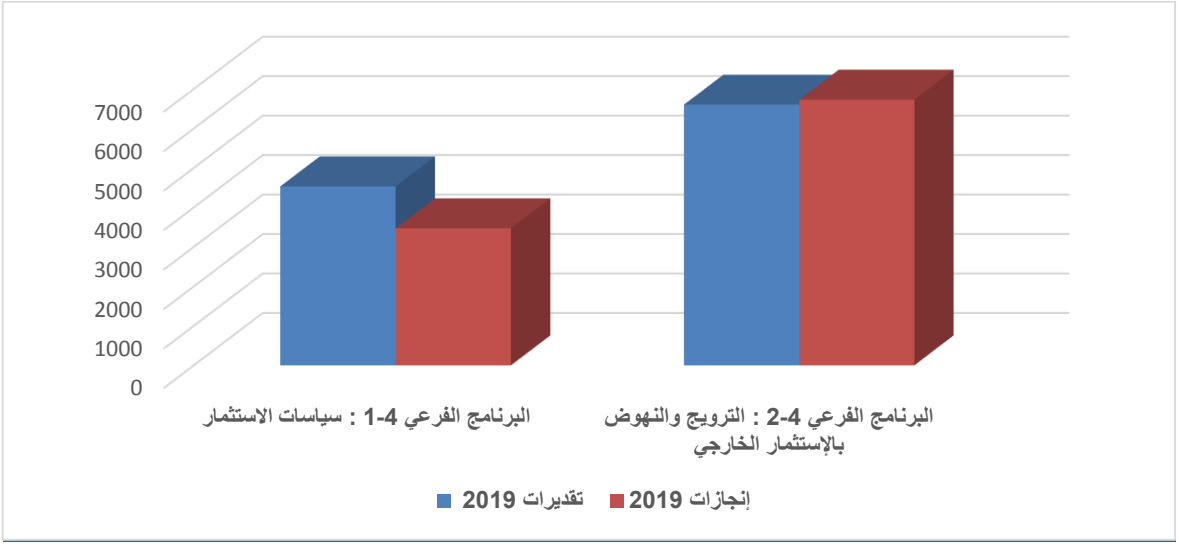

2-2 تقديم لنتائج الاداء وتحليلها:

البرنامج الفرعي عدد1: سياسات الاستثمار

- **الهدف4-1:** تطوير سياسات الإستثمار والإحاطة بالمستثمرين.

: تقديم الهدف : تطوير سياسات الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات وتطوير محيط الاستثمار والإحاطة بالمستثمرين

جدول عدد 5:

الهدف الاستراتيجي 4-1: تطوير سياسات الإستثمار والإحاطة بالمستثمرين

الهدف	مؤشرات قيس الاداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018	تقديرات 2019 (ق.م.الاصلي)	تقديرات 2019 (ق.م.التكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 % (1)/(2)
الهدف الاستراتيجي 1.4: تطوير سياسات الإستثمار والإحاطة بالمستثمرين	**4 1-1-1:**عدد إتفاقيات الإستثمار المبرمة أو التي بصدد التفاوض حولها	**عدد**				2	2	2	100%
	4-1-1-2:عدد ملفات التأطير والتوجيه والإحاطة الواردة	**عدد**				10	10	20	200%
	4-1-1-3:نسبة إنجاز التوصيات المضمنة بالتقرير السنوي لتقييم سياسة الاستثمار المصادق عليها من المجلس الأعلى للاستثمار	**نسبة**				100	100	30	30
	4-1-1-4 نسبة رضاء المستثمرين	**نسبة**				80	80	100	125

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الاستراتيجي تطوير سياسات الإستثمار والإحاطة بالمستثمرين

لسنة 2019.

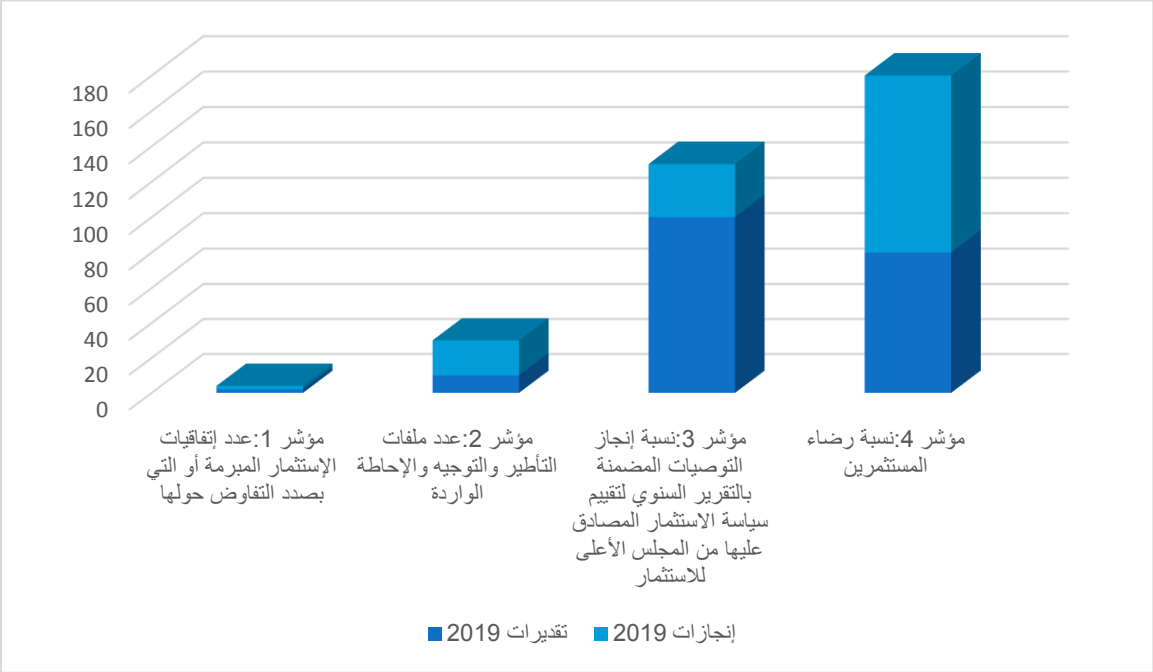

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

المؤشر 4- 1-1:عدد إتفاقيات الإستثمار المبرمة أو التي بصدد التفاوض حولها:

- تمّ الشروع في التفاوض مع جمهوريّة دجيبوتي من خلال إرسال مشروع أولي لاتفاقيّة ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمارات.
- تمّت إحالة ملف اتفاقية ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمارات للمصادقة من قبل مجلس نواب الشعب.

المؤشر 4 -1-2:عدد ملفات التأطير والتوجيه والإحاطة الواردة:

- تمّ خلال سنة 2019 تلقّي عدد هام من طلبات الإحاطة والتأطير من قبل الوزارة وتمّت معالجتها من قبل الإدارة العامّة من خلال تنظيم اجتماعات مع الهياكل المعنيّة أو مراسلة الهياكل الإدارية والتدخل لفائدة المستثمرين.

المؤشر 4-1-3: نسبة إنجاز التوصيات المضمنة بالتقرير السنوي لتقييم سياسة الاستثمار المصادق عليها من المجلس الأعلى للاستثمار

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 30% ويعود ذلك بالأساس الى مزيد الحرص:

- تقييم مناخ الأعمال والاستثمار،
- اقتراح الخيارات الاستراتيجية والإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار والأعمال على المجلس الأعلى للاستثمار بعد التشاور مع الهياكل الممثلة للقطاعين العام والخاص،
- اقتراح السياسات العمومية والبرامج الملائمة،
- متابعة إنجاز الإصلاحات المصادق عليها من المجلس الأعلى الاستثمار وإعداد تقارير تقييمية دورية حول سياسة الاستثمار،
- المساهمة في تنفيذ وإرساء الإصلاحات خاصة من خلال صياغة النصوص القانونية ذات العلاقة وإبداء الرأي فيها،
- العمل على توحيد الإجراءات المتعلقة بإسناد الحوافز والمنح المنطبقة على مستوى الهياكل القطاعية المعنية بالاستثمار ومتابعة تطبيقها،
- العمل على إبرام اتفاقيات تعاون دولية مع المؤسسات النظيرة بالخارج للاستشراف فرص الاستثمار الأجنبي بتونس ولتسهيل انتصاب المؤسسات التونسية بالخارج من خلال توفير المعلومة وتسهيل القيام بالإجراءات والمعاملات المتعلقة بتكوين الشركات وإنجاز الاستثمار،
- إبرام اتفاقيات تعاون مع الهياكل الوطنية المعنية بالاستثمار لتوحيد الإجراءات وتبادل المعطيات،
- العمل على إبرام اتفاقيات تعاون دولية مع المؤسسات النظيرة بالخارج للاستشراف فرص الاستثمار الأجنبي بتونس ولتسهيل انتصاب المؤسسات التونسية بالخارج من خلال توفير المعلومة وتسهيل القيام بالإجراءات والمعاملات المتعلقة بتكوين الشركات وإنجاز الاستثمار،
- إبرام اتفاقيات تعاون مع الهياكل الوطنية المعنية بالاستثمار لتوحيد الإجراءات وتبادل المعطيات،
- معالجة عرائض المستثمرين والعمل على حل الإشكاليات بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها واقتراح الحلول الملائمة ونشر الاختلالات والإجراءات المتخذة في هذا الصدد صلب التقارير التقييمية للهيئة.

المؤشر 4-1-4 نسبة رضاء المستثمرين

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ % 100ويعود ذلك بالأساس الى حرص الهيئة على:

- الإشراف على عمليات الاستثمار من خلال استقبال المستثمرين وتوجيههم وإرشادهم بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار،
- تامين خدمات التصريح بالاستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات طبق الإضبارة الوحيدة،
- القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسات أو التوسعة وبالحصول على التراخيص المستوجبة في مختلف مراحل الاستثمار،
- إسناد التراخيص في صورة ثبوت سكوت الإدارة المعنية بعد انقضاء الآجال القانونية للحصول على الترخيص،
- دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها واقتراح الحوافز لفائدتها وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار للمصادقة،
- الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع هياكل المساندة ومختلف الهياكل العمومية المعنية والهياكل المهنية وهياكل المجتمع المدني المختصة،
- معالجة الملفات الإدارية الخاصّة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، وتصاريح الإقامة...)،
- دراسة مطالب الإنتفاع بالمنح والحوافز والمساهمات في رأس المال والقروض العقارية الفلاحية وإعداد الملفات في الغرض وعرضها على اللجنة الوطنية للحوافز بالنسبة للمشاريع التي تتجاوز كلفة استثماراتها 15 م د ودلك في أجل أقصاه شهر من تاريخ تقديم المطلب مستوفى الشروط
- خمسة عشرة (15) ملون دينارا وكذلك عمليات التوسعة للمشاريع التي تتجاوز كلفة استثماراتها عند الإحداث السقف المذكور،
- إعلام المستثمر بقرار اللجنة في أجل أقصاه سبعة أيام من تاريخ إمضاء مقرر الإسناد،
- صرف أقساط المنح بناء على الوثائق والمؤيدات التي يدلي بها المستثمر وبعد معاينة ميدانية بالتنسيق مع الهياكل المعنية،
- سحب واسترجاع المنح في صورة إخلال المستثمر بالالتزامات المحمولة عليه بمقتضى قانون الاستثمار،
- دراسة مطالب الحوافز المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية الوطنية واقتراح الحوافز الملائمة على المجلس الأعلى للاستثمار بناء على رأي اللجنة الوطنية للحوافز.

الهدف الاستراتيجي 2.4: تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى

- **تقديم الهدف:** عدد ملفات المشاريع الكبرى التي تتمّ متابعتها خلال السنة

- **مرجع الهدف:** المشاريع الكبرى

مبررات اعتماد المؤشرات:

بالنظر للتطورات التي شهدها التمشي الخاص بهذا الملف في علاقة بصدور المنظومة الجديدة للاستثمار وحتى يتم ابراز الحجم الفعلي للعمل والمجهود بخصوص هذه المشاريع تم تعديل المؤشر لينقسم الى مؤشرين يتعلق الأول بعدد الاجتماعات التنسيقية التي تم عقدها لمتابعة المشاريع المبرم في شأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار والتي تتم متابعتها على مستوى لجنة التوجيه ولجنة الموافقات ولجان المتابعة ويتعلق الثاني بنسبة الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة.

الهدف	مؤشرات قيس الاداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018	تقديرات 2019 (ق.م.الاصلي)	تقديرات2019 (ق.م.التكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 % (1)/(2)
تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى المبرمة في شانها اتفاقيات وتعهدات استثمار.	**مؤشر 4-2-1** عددالاجتماعات التنسيقية التي تم عقدها لمتابعة المشاريع المبرم في شأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار	عدد	9	100	9	9	10	111
	مؤشر4-2-1 لإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة	نسبة	45	100	50	50	50	100

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى

لسنة 2019

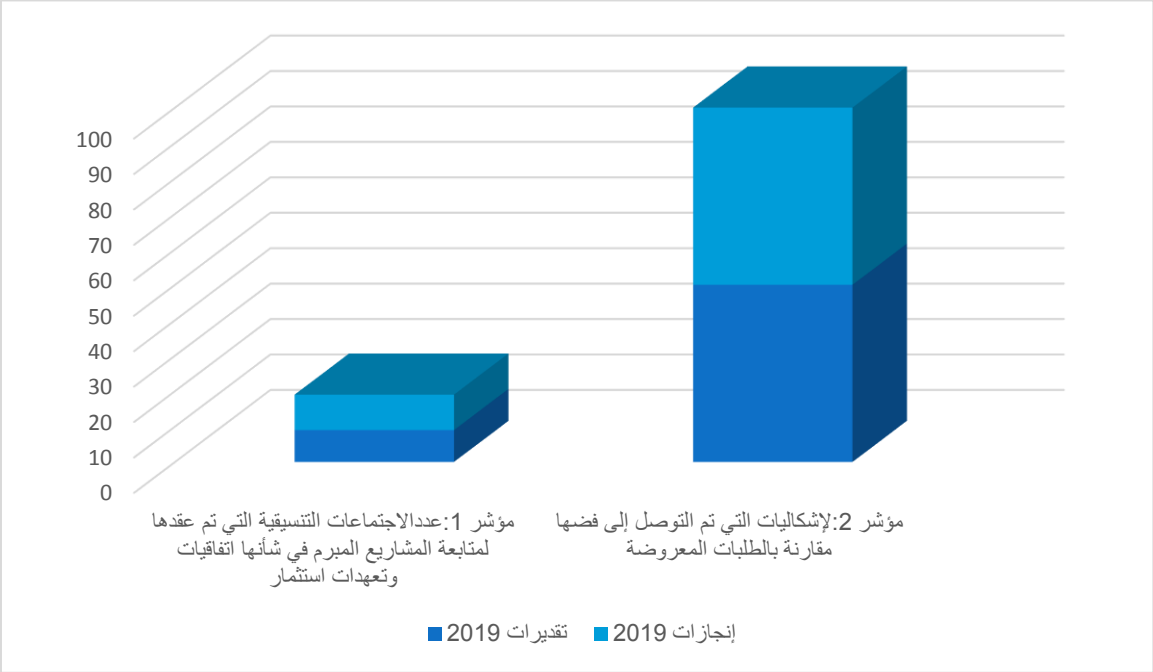

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

تساهم المشاريع الكبرى خاصة منها المهيكلة والمندمجة في تحقيق الأولويات الوطنية من حيث متطلبات التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي .ويتطلب تجسيم هذه الأولويات معالجة الإشكاليات المتعلّقة خاصة بالمشاريع الكبرى التي تم ابرام اتفاقيات ومذكرات والتزامات أخرى بشأنها مع الدولة التونسية. وباعتبار حجم هذه المشاريع وتعدد مكوناتها فان متابعتها تتطلب الكثير من الجهود للتنسيق مع مختلف الأطراف المهنية في إطار التقيد بالالتزامات مع المستثمرين باعثي هذه المشاريع.

وتتمثل أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة في :

- الالمام بالملفات والاتفاقيات والتعهدات الخاصة بهذه المشاريع
- تنظيم جلسات عمل ومتابعة في إطار لجان التوجيه ولجن الموافقات وهياكل المتابعة الأخرى

- اعداد تقارير دورية خاصة بمتابعة كل مشروع
- التنسيق بين مختلف الاطراف والهياكل المتدخلة لتجاوز الاشكاليات.
- عقد جلسات عمل مع باعثي هذه المشاريع

<u>البرنامج الفرعي عدد 2:</u> الترويج والنهوض بالإستثمار الخارجي

الهدف 4-3 التعريف بتونس كموقع متميز للاستثمار

- **تقديم الهدف** الترويج لتونس كموقع متميز للاستثمار.
- مرجع الهدف: الترويج والنهوض بالاستثمار الخارجي

- مؤشّر قيس الأداء:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة
نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب (*)	%

(*) ***تعريف <u>الاتصالات الهامة</u>***: هي كل اتصال مع مستثمر أجنبي ويكون موضع متابعة منتظمة وذلك بمناسبة:

- إجراء أول اتصال مع المستثمر الأجنبي خلال التنظيم أو المشاركة في الصالونات أو الملتقيات الإعلامية وعَبّر المستثمر على إثره عن رغبته في الحصول على معلومات إضافية وتم هذا الطلب بصفة رسمية (مراسلة، بريد إلكتروني...)
- كل موافقة صادرة عن مستثمر أجنبي لإجراء لقاء معه وكان نتيجة لعملية الاتصال المباشر (Démarchage direct) التي تم انجازها بناء على قائمة أولية في المستثمرين المحتملين المحددة مسبقا من طرف الوكالة.
- كل زيارة يقوم بها مستثمر أجنبي بصفة تلقائية إلى مقر الوكالة بتونس أو إلى أحد المكاتب بالخارج وتكون هذه الزيارة محل فكرة لإنجاز مشروع.

(*) شرعت الوكالة في اعتماد هذا المفهوم (الاتصالات الهامة) بداية من سنة 2014، حيث كان يعتمد سابقا على تقدير إطارات الوكالة لهذه الاتصالات وتبويبها إما عادية أو هامة. وتم لهذا الغرض تحديد هدف سنوي لهذا المؤشر في إطار منظومة الجودة المعمول بها في الوكالة.

✓ **تقديم لنتائج الأداء:**

في إطار تنفيذ الاهداف الخاصة بالمؤشر، بلغ عدد الاتصالات المبرمجة مع المستثمرين الأجانب 100 اتصالا. وقد بلغ عدد الاتصالات المثمرة المنجزة 72 لتبلغ نسبة الاتصالات المثمرة من مجموع الاتصالات المبرمجة 72 % مقابل 65 % مقدرة اي ما يعادل نسبة انجاز بـ 110 % مقارنة بالأهداف.

جدول عدد 5

الهدف 4-3: التعريف بتونس كموقع متميز للاستثمار

الهدف	مؤشرات قيس الاداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018	تقديرات 2019 (ق.م.الاصلي)	تقديرات 2019 (ق.م.التكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 % (1)/(2)
التعريف بتونس كموقع متميز للاستثمار	المؤشر 2-1-1 نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب	نسبة	90	83.4	92%	65	65	72	110%

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف التعريف بتونس كموقع متميز للاستثمار

لسنة 2019

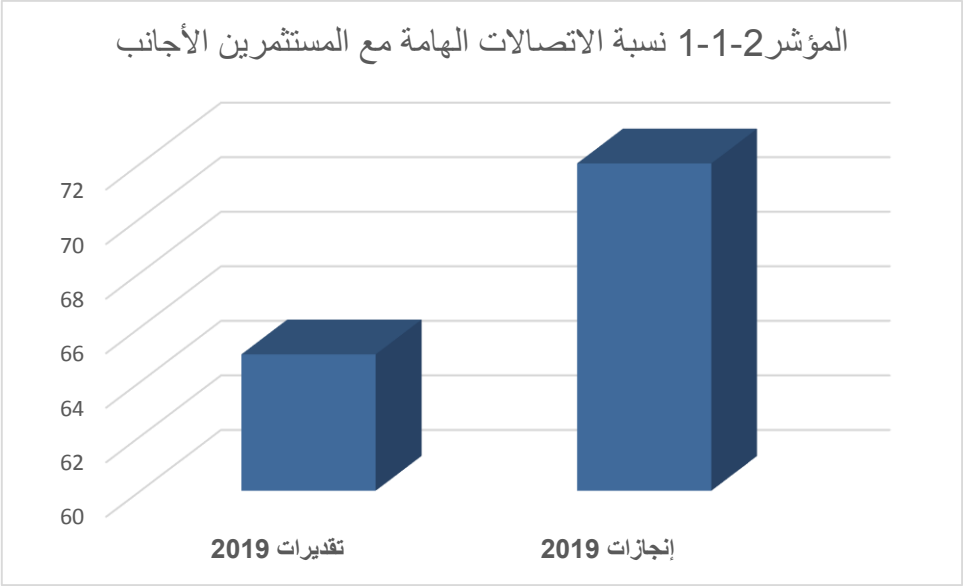

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

سعت الوكالة خلال سنة 2019 إلى تكثيف عمليات الاتصال المباشر بالشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في تونس والاستعانة بخبراء في المجال مع برمجة اقتناء منظومات إعلامية تساعد على استهداف واختيار المستثمرين المحتملين مع التركيز على القطاعات المستهدفة وهي:

- قطاع صناعة مكونات الطائرات
- قطاع صناعة مكونات السيارات
- قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية
- القطاع الرقمي

وقد سعت الوكالة من جهة أخرى إلى تكثيف عمليات الإحاطة بالمؤسسات الأجنبية المنتصبة بتونس قصد مساعدتها على حل الإشكاليات التي تعترضها خاصة منها ذات الطابع الإداري والاجتماعي.

✓ **نشاط الوكالة خلال سنة 2019:**

أنجزت الوكالة 138 نشاط ترويجي خلال سنة 2019 موزعة بين 82 نشاط في الترويج العام و56 نشاط في الترويج القطاعي.

1- الترويج العام

تمثلت أنشطة الترويج العام في:

- ✓ التنظيم والمشاركة في 61 منتدى ويوم إعلامي بالخارج وبتونس حول فرص ومزايا الاستثمار بتونس،
- ✓ القيام ب 19 عملية إشهارية بالخارج
- ✓ المشاركة في 02 صالون متعدد القطاعات
- ✓ في إطار الترويج لصورة تونس كموقع متميّز للاستثمار الأجنبيّ، نظمّت وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي الدورة التاسعة عشر لـ"منتدى تونس للاستثمار" وذلك يومي 20 و21 جوان 2019. هذا وأشرف على افتتاح أشغال المنتدى السّيد رئيس الحكومة، كما حضر فعالياّته عدد هامّ من أعضاء الحكومة وجمع من سفراء البلدان الصديقة والشقيقة المعتمدين بتونس.

وكما دأب عليه المنتدى من حيث تسجيله لأرقام مهمّة لعدد المسجّلين والحضور الفعليّين والبلدان الممثلة، تميزت النسخة الحاليّة بحضور 1320 مشاركا موزعين بين 1059 تونسيا و261 أجنبيا من 38 دولة شقيقة وصديقة وذلك من بين 1835 قاموا بالتسجيل التلقائي إلى حدود اليوم الثاني للمنتدى. إضافة إلى ذلك، عرف البرنامج نسبة إنجاز تساوي مائة بالمائة على اعتبار حضور كافة المتدخّلين المدعوّين للمشاركة في تنشيط مختلف ورشات العمل الهيكلية والقطاعية.
أمّا من ناحية التغطية الإعلامية، فقد شهد المنتدى حضور 84 صحفي من بينهم 17 أجنبي و67 تونسي.

2- الترويج القطاعي

تمثلت أنشطة الترويج القطاعي في:

- ✓ تنظيم ومشاركة الوكالة في16 ملتقي ويوم إعلاميي قطاعي
- ✓ المشاركة في 22 صالون قطاعي
- ✓ إنجاز 12 عملية اتصال مباشر «Démarchage direct»، مع شركات أجنبية تعمل بالقطاعات المستهدفة.

3- إحاطة ومساعدة الشركات المنتصبة بتونس الأجنبية

سجل نشاط الإحاطة ومساعدة الشركات الأجنبية المنتصبة بتونس، 51 تدخلا من مصالح الوكالة لفائدة المؤسسات الأجنبية لفض إشكاليات تهم خاصة الإجراءات الإدارية (30) وإشكاليات ذات طابع اجتماعي (02) وإشكاليات ديوانية (07) وتمكنت الوكالة من فض 61% من الإشكاليات التي تعرضت لها المؤسسات الأجنبية المنتصبة بتونس.

4- بالنسبة لزيارات الشركات الأجنبية إلى تونس

إجراء 107 زيارة استطلاع إلى تونس من قبل شركات أجنبية.

3 التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

إعادة هيكلة البرنامج انطلاقا من 2020 وفقا للهيكلة الموحدة للمشروع السنوي للاداء ومخطط التنزيل العملياتي الجديد

- تعزيز الاستثمارات الخاصة المحلية والخارجية
- المساهمة في تحسين المناخ العام للأعمال والاستثمار والرفع من حجم الاستثمارات لتعزيز مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية
- تحسين صورة تونس الجديدة كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية
- متابعة المشاريع الكبرى والإحاطة بالمؤسسات ومساندة المستثمرين.
- تيسير الإجراءات أمام المستثمرين واقتراح السياسات والإصلاحات في مجال الاستثمار وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار
- مزيد تكريس دور الهيئة التونسية للاستثمار كمخاطب للمستثمرين
- الشروع في تركيز الصندوق التونسي للاستثمار وفقا لقانون الاستثمار.
- اعتماد رقمنة المعاملات وتعميم استعمال البوابة على كافة المتدخلين مما يمكن من توحيد الإجراءات وتقليص الآجال
- توجيه سياسات الاستثمار بتقديم الدراسات والمعطيات حول مناخ الاستثمار لمختلف الأطراف المتدخلة وأساسا للمجلس الأعلى للاستثمار.

برنامج القيادة والمساندة

رئيسة البرنامج: السيدة سامية الدجبي حرم العبيدي

1 التقديم العام للبرنامج:

يضطلع برنامج القيادة والمساندة بدور أساسي في تحقيق أهداف وبرامج وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي وذلك من خلال تدعيم وتنمية مهارات الموارد البشرية وضمان حسن التصرف والتسيير على مستوى مصالح الإدارة المركزية والمؤسسات تحت الإشراف.

ويتمثل الدور التسييري لبرنامج القيادة والمساندة في:

- الإشراف والتنسيق بين مختلف هياكل ومصالح الإدارة
- تأمين الجوانب الإدارية والقانونية والترتيبية المتعلقة بالبرنامج
- ترشيد التصرف في الموارد البشرية
- التحكم وترشيد التصرف في المعدات والوسائل
- الإشراف على إعداد ميزانيات البرامج
- تطوير النظم المعلوماتية والسهر على صيانة وحسن استغلال التجهيزات الإعلامية
- مسك الأرشيف والتوثيق

وقد تم تحديد برنامجين فرعيين لبرنامج القيادة والمساندة:

- التصرف في الموارد البشرية والمادية
- النظام المعلوماتي

هذا وقد تم تحديد ثلاثة أهداف لبرنامج القيادة والمساندة والمتمثلة في:

1. تنمية كفاءة الموارد البشرية،
2. تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات،
3. تطوير النظام المعلوماتي،

2 تقديم أداء البرنامج لسنة 2019

2-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان	تقديرات 2019		المنجز صرفا بعنوان 2019	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2019	
	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي		الإعتمادات بقايا	نسبة الإنجاز
نفقات التصرف	**7 474**	**7 474**	**8 465**	**- 991**	**113.3%**
التأجير العمومي	4 605	4 605	4 754	- 149	103.2%
وسائل المصالح	2 455	2 455	3 129	- 674	127.5%
التدخل العمومي	414	414	582	- 168	140.5%
نفقات التنمية	**8 048**	**8 048**	**7 588**	**460**	**94.3%**
الاستثمارات المباشرة	8 048	8 048	7 588	460	94.3%
الجملة	**15 522**	**15 522**	**16 053**	**- 531**	**103.4%**

رسم بياني عدد 3:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية القيادة والمساندة لسنة 2019

التوزيع حسب طبيعة النفقة (أع الدفع)

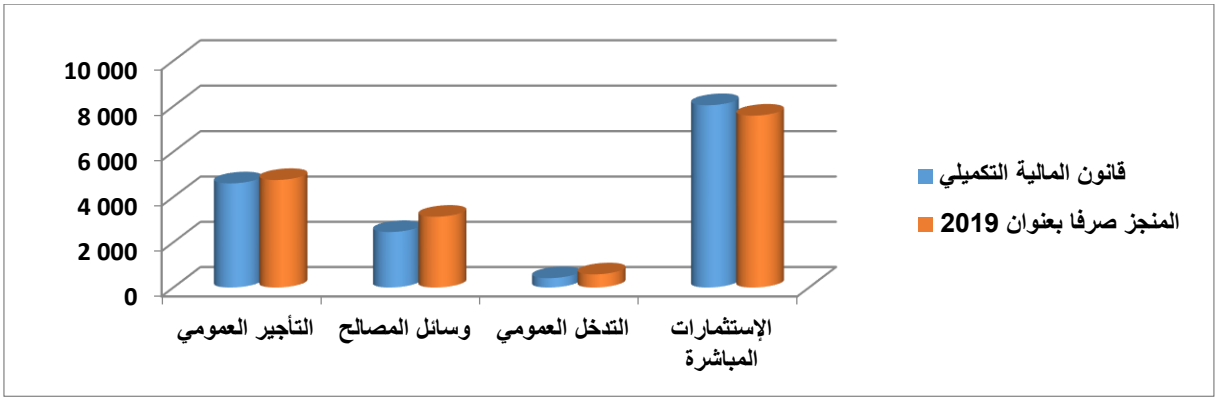

جدول عدد 4: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

(إ ع الدفع)

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2019		المنجز صرفا بعنوان 2019	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2019	
	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي		المبلغ (2) – (1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
البرنامج الفرعي 9-1	14890	14890	15213	-323	%102.2
البرنامج الفرعي9-2	632	632	839	-207	%132.8
الجملة	**15522**	**15522**	**16052**	**-530**	**%103.4**

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات (ق م التكميلي)

وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2019

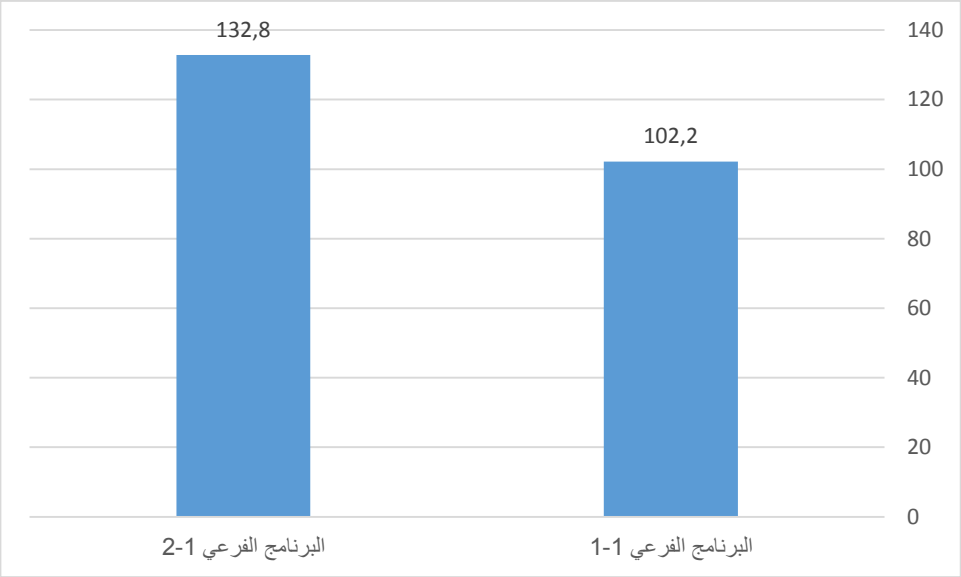

2-2 تقديم لنتائج الأداء وتحليلها

تم ضبط ثلاث أهداف استراتيجية وذلك للعمل على تحقيقها في إطار البرنامج السنوي للقدرة على الأداء.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات
الهدف 9--1: تنمية كفاءة الموارد البشرية	9-1-1: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الإطارات
الهدف 9--2 : تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات	9-2-1 : نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات
الهدف 9--3 : تطوير النّظام المعلوماتي	9-3-1 : نسبة تطور النظام المعلوماتي

الأهداف الاستراتيجية	مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019		مقارنة إنجازات 2019 مقارنة لتقديرات 2019	
			أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج- ب	م/ب %
تنمية كفاءة الموارد البشرية	نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الإطارات	عدد المشاركين	68	198	85	17	%25	-113	-%57
الهدف الاستراتيجي 2.تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات	نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات	نسبة	55	60	40	-15	-27.3	-20	-%34
تطوير النظام المعلوماتي	نسبة تطور النظام المعلوماتي	نسبة	64.7	65,0	70,0	2,3	3,6	5,0	%7.7

- **الهدف الاستراتيجي 1.9:** تنميه كفاءة الموارد البشرية
- **تقديم الهدف الاستراتيجي:** تم اعتماد هذا الهدف في إطار برنامج القيادة والمساندة من أجل الترفيع من جودة الخدمات الإدارية وتنمية الكفاءات والمهارات على مستوى المصالح الإدارية باعتبار طبيعة نشاط وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.
- **الهدف الاستراتيجي 2.9:** إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات
- **تقديم الهدف الاستراتيجي:** تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات وإرساء النجاعة الموازنتية وذلك برسم أهداف محددة تراعي الإمكانيات المرصودة والوسائل المتوفرة.
- **الهدف الاستراتيجي3.9:** تطوير النّظام المعلوماتي

- **تقديم الهدف الاستراتيجي:** دعم البنية التحتية المعلوماتية وتأمين سلامتها إلى جانب اعتماد تطبيقات معلوماتية لتطوير العمل الإداري وتحيين وإثراء موقع واب الوزارة والترفيع في جودة الخدمات المسداة وسلامة تبادل المعطيات.

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء

الخاصة بالهدف الاستراتيجي تنمية كفاءة الموارد البشرية

لسنة 2019

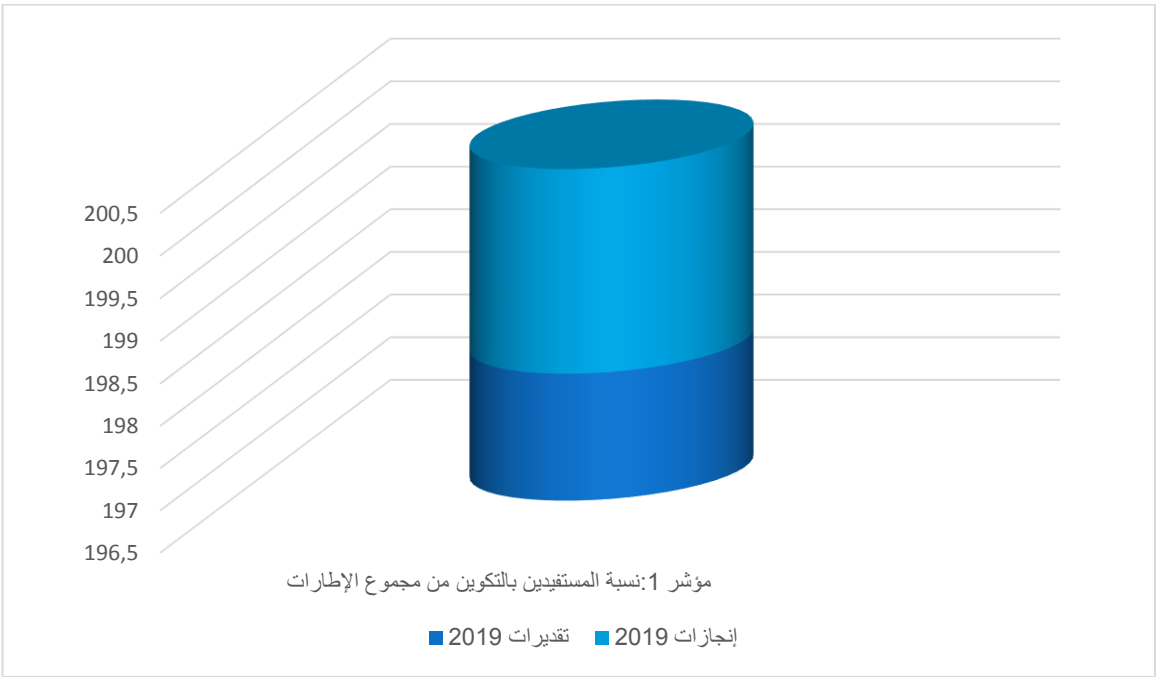

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء

الخاصة بالهدف الاستراتيجي تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات

لسنة 2019

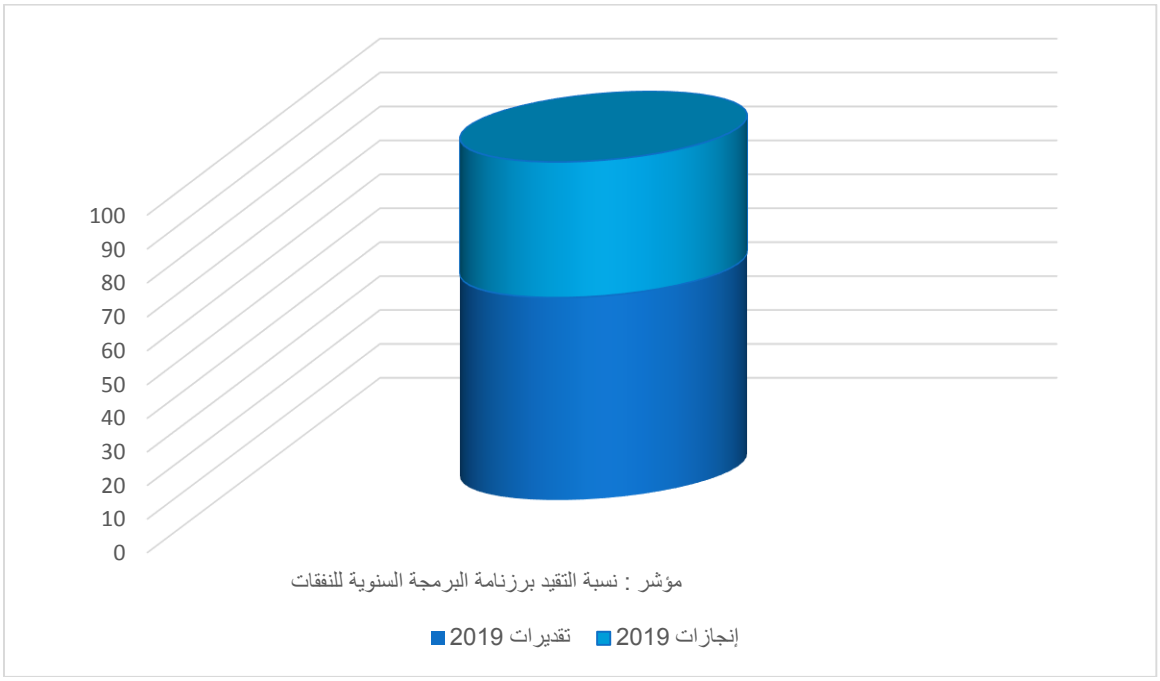

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء

الخاصة بالهدف الاستراتيجي تطوير النظام المعلوماتي

لسنة 2019

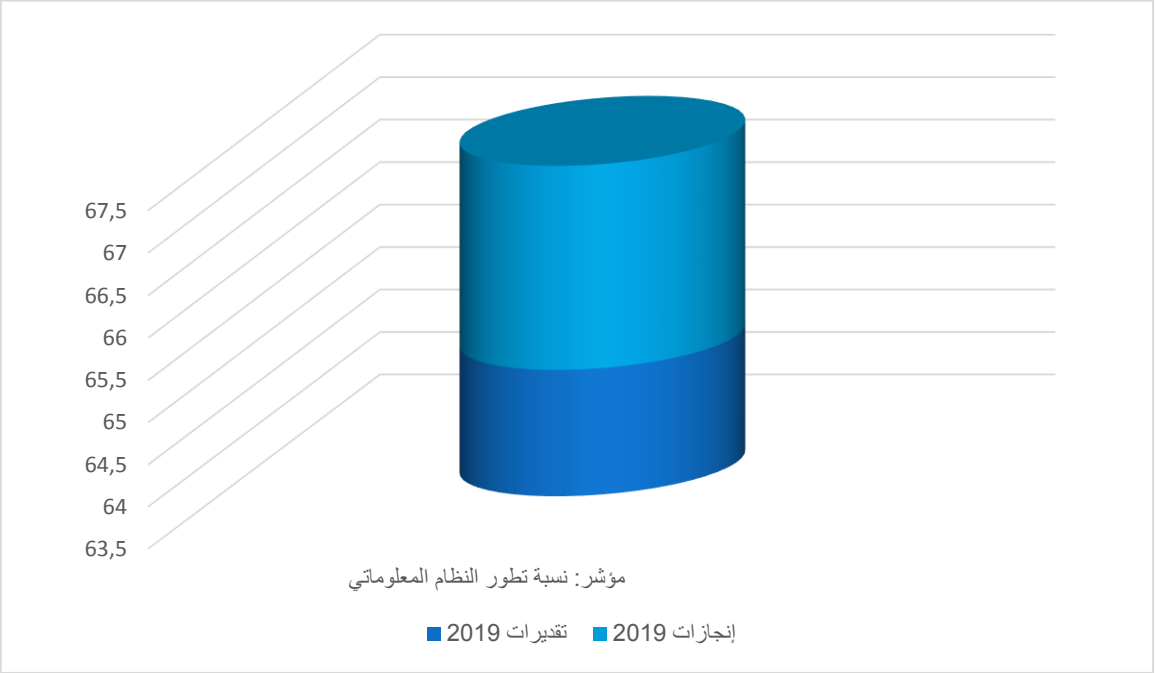

تحليل وتفسير النتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

الهدف 9-1-1: تنمية كفاءة الموارد البشرية

المؤشر 9-1-1-1: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الإطارات

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ43% سنة 2019 مقارنة بـ 34.3% سنة 2018 ويعود ذلك الى عدة أسباب من أهمها:

- انجاز تكوين في مجال المكتبية لفائدة 11 إطار بالمركز الوطني للإعلاميّة،
- انجاز تكوين في اللغة الإنجليزية لفائدة 38 إطار بالمعهد المتوسطي للعلوم الاقتصادية والمهنية،
- إنجاز تكوين في مجال الإعلامية لفائدة 14 إطار من الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية،
- إنجاز تكوين بالخارج في عدة مجالات لفائدة 23 إطار سنة 2019،

كما تمّ انجاز برنامج تكوين لعدد من العملة والأعوان من دون الإطارات في عدة مجالات نذكر منها مجال المكتبية لفائدة 07 أعوان وكذلك تكوين في اللغة الإنجليزية لفائدة 02 أعوان وكذلك تكوين في مجال التصرف في المخزون والمنقول والاسطول لفائدة 06 عملة من أصناف مختلفة ليصبح العدد الجملي للأعوان المستفيدين بالتكوين من دون الإطارات 15 عونا، إلا أنّ تكوين هذه الفئة من الاعوان لا يتم ادراجها عند احتساب المؤشر مما يجعل نسبة الإنجاز دائما ضعيفة.

الهدف 9-1-2: تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات

المؤشر 9-1-2-1: نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات

بالنسبة للهدف الاستراتيجي إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات لسنة 2019 سجل مؤشر قيس الأداء والمتمثل في نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات نسبة 66% من المبرمج ويعود ذلك أساسا الى متطلبات نقلة مصالح الوزارة الى مقرها الجديد الغير مبرمجة بميزانية 2019 وقد ترتب عن ذلك الغاء بعض الاستشارات على غرار اقتناء المواد الصحية والحديدية والدهن وتعهد وصيانة المطبعة واضافة استشارات جديدة على غرار اقتناء اثاث مكاتب ونقلة الموظفين والارشيف وكل ما يتعلق بتهيئة المقر الجديد من مشرب وبستنة وعلامات توجيه.

الهدف 9-2-1: تطوير النّظام المعلوماتي

المؤشر 9-2-1-1: نسبة تطور النظام المعلوماتي

وعلى مستوى النظام المعلوماتي فقد شهدت سنة 2019 تهيئة المقر الجديد للوزارة بالمركز العمراني الشمالي من خلال اقتناء وتركيز معدات كهربائية وشبكية وتهيئة قاعة الموزعات وقاعات الاجتماعات وهيكلة الشبكة الداخلية ومواءمتها مع متطلبات السلامة المعلوماتية واقتناء وتركيز نظام مراقبة بالكاميرات واقتناء موزع معطيات وكذلك تركيز نظام التصرف ومتابعة الحضور والسهر على دعم القدرات البشرية من خلال المشاركة في دورات تكوينية في مجال الإعلامية ودعم سلامة النظام المعلوماتي من خلال تحيين منظومتي الحماية من الفيروسات والجدار الناري وتجديد رخص استعمالها.

وتم تسجيل نسبة إنجاز للمؤشر تقدر بـ 107.7% بالنسبة لسنة 2019 ويعود ذلك خاصة للأشغال التي تم إنجازها ولعلّ من أبرزها:

- تعزيز أسطول الأجهزة الإعلامية من خلال اقتناء موزع معطيات بعنوان سنة 2019.

- تحيين منظومات السّلامة المعلوماتيّة: منظومة الحماية من الفيروسات ومنظومة الجدار الناري وكذلك منظومة حفظ المعطيات.
- اقتناء المعدات واللوازم الإعلامية.
- تركيز نظام مراقبة بالمقر الجديد للوزارة باعتماد أحدث التكنولوجيات.
- تركيز نظام التصرف ومتابعة الحضور بالاعتماد على ملامح الوجه.
- إعادة هيكلة الشبكة الداخلية ومواءمتها مع متطلبات السلامة المعلوماتية.
- دعم القدرات البشرية من خلال تكوين إطارات الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية في محاور خصوصية في المجال.
- تمكين إطارات وأعوان الوزارة من دورات تكوينية في مجال المكتبية.
- تكوين أكثر من 20 إطار في مجال النفاذ إلى المعلومة.
- مساندة ودعم مستعملي منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات.
- المساهمة في إعداد الخطوط المرجعية الخاصة بتطوير النظام المعلوماتي للتصرف ومتابعة المشاريع الممولة في إطار التمويل الخارجي وإحالتها للجهة الممولة «GIZ».
- المساهمة في مشروع تركيز خلية للتنسيق «Delivery Unit» الذي يهدف إلى تركيز منصة تحكم إلكترونية عن بعد «Executive Dashboard» مرتبطة بقاعدة بيانات مشتركة مع باقي الوزارات لمتابعة تنفيذ المشاريع الممولة عن طريق قروض خارجية والتدخل في المشاريع المعطلة والترفيع في نسبة السحب من القروض.

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

تتمثل أهم الإشكاليات التي تحول دون تطور نسبة انجاز مؤشر قيس الأداء بالنسبة للتصرف في الموارد البشرية في:

- عدم احتساب كل أصناف الاعوان الذين تم تكوينهم والاقتصار فقط على صنف الإطارات مما يحد من تطور نسبة الإنجاز،
- ضعف مشاركة مراكز التكوين في طلبات العروض وغياب عنصر المنافسة ينتج عنه عدم انجاز المجالات المبرمجة للتكوين سنويا،
- ضعف الميزانية المخصصة للتكوين والتي لا تغطي كل الطلبات،

ولتحسين الأداء وتحقيق الهدف من مؤشر "نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الإطارات" يقترح العمل على:

- إدماج تكوين الأعوان في نسبة احتساب المؤشر وعدم اقتصاره على تكوين الإطارات فقط،
- برمجة دورات تكوينية مع مدارس تكوينية متخصصة ومعترف بشهاداتها لا سيما بالنسبة للغات،
- تحسين الميزانية المخصصة للتكوين لتغطية كل الطلبات.